



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة:

أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية

والمحاسبة

تخصص: محاسبة و جباية معمقة

تحت إشراف:

من إعداد الطلبة:

■ بلطرش أمير

■ دشير أسامة

د. مزهود عبد المجيد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بوقروة ايمان	أستاذ محاضر	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
مزهود عبد المجيد	أستاذ محاضر	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا، مقررا
ترفاس جمال الدين	أستاذ مساعد	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023-2024

كلمة شكر:

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ مزهود عبد المجيد ، الذي تولى الإشراف على هذا العمل ، و كان لنا عوناً و سندا و سببا في إتمام هذه المذكرة .

كما نتقدم بالشكر و الإحترام إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة ، على قبولهم مناقشة هذه المذكرة .

واسامه

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الذي ضحى و أنفق إلى والدي الغالي

كما أهدي هذا العمل إلى التي سهرت و تعبت ، إلى من هي نبع الحنان و الأمان أمي العزيزة

أهدي هذا العمل إلى جميع أصدقائي و أقاربي بلا استثناء .

امر

الملخص :

تعتبر السياسة الضريبية أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. واحدة من أهم تلك الأهداف هي تشجيع الاستثمار، حيث يمكن للسياسة الضريبية أن تؤثر بشكل كبير على قرارات الشركات والأفراد فيما يتعلق بالاستثمار في الاقتصاد.

حيث تؤثر السياسة الضريبية على الاستثمار من خلال عدة آليات، من بينها تحديد معدلات الضرائب على الأرباح والدخل، وتوفير الإعفاءات الضريبية لبعض أنواع الاستثمارات، وتقديم الحوافز الضريبية للقطاعات ذات الأهمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية :

السياسة الضريبية ، الإستثمار ، إستراتيجية الإستثمار ، الحوافز الضريبية ، الإمتيازات الضريبية

abstract :

Tax policy is one of the main tools used by governments to achieve their economic and social goals. One of the most important of these goals is to encourage investment, as tax policy can greatly influence the decisions of companies and individuals regarding investment in the economy.

Tax policy affects investment through several mechanisms, including setting tax rates on profits and income, providing tax exemptions for some types of investments, and providing tax incentives to sectors of economic importance.

The key words :

Tax policy, investment, investment strategy, tax incentives, tax concessions



فهرس المحتويات

/	الإهداء
/	شكر و عرفان
/	الملخص
/	قائمة الجداول
/	قائمة الأشكال
/	فهرس المحتويات
أ- د	المقدمة
50-6	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الضريبية و إستراتيجية الإستثمار
6	تمهيد
24-7	المبحث الأول: أدبيات نظرية حول السياسة الضريبية و إستراتيجية الإستثمار
12-7	المطلب الأول : مفهوم و أهداف السياسة الضريبية
15-13	المطلب الثاني : أدوات السياسة الضريبية
19-16	المطلب الثالث : مفهوم الإستثمار ، محدداته و عوائقه
23-19	المطلب الرابع : إستراتيجيات الإستثمار
44-24	المبحث الثاني : أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الإستثمار
30-24	المطلب الأول : الإمتيازات الضريبية في ظل قوانين الإستثمار 1993 ، 2001
34-30	المطلب الثاني : التحفيزات الضريبية الواردة في القوانين الضريبية
43-34	المطلب الثالث : تأثير السياسة الضريبية على إستراتيجية الإستثمار في المؤسسة
44-43	لمطلب الرابع : العلاقة بين الضريبة و الإستثمار
49-44	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
50	خلاصة الفصل الأول
51	الفصل الثاني : دراسة حالة للمؤسسة الإقتصادية
52	تمهيد
62-53	المبحث الأول : نظرة عامة حول المؤسسة الإقتصادية
54-53	المطلب الأول : نشأة و تطور المؤسسة
55-54	المطلب الثاني : التعريف بالمؤسسة و أهدافها
62-55	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة
62	المبحث الثاني : دراسة العلاقة بين السياسة الضريبية و الإستثمار في المؤسسة المينائية
77-62	المطلب الأول : الإمتيازات الضريبية الممنوحة للمؤسسة
90-78	المطلب الثاني : التأثير الضريبي على أهم العناصر المحفزة على الإستثمار في المؤسسة

92-91	المطلب الثالث : تفسير نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة
93	خلاصة الفصل الثاني
96-94	الخاتمة
99-97	قائمة المراجع



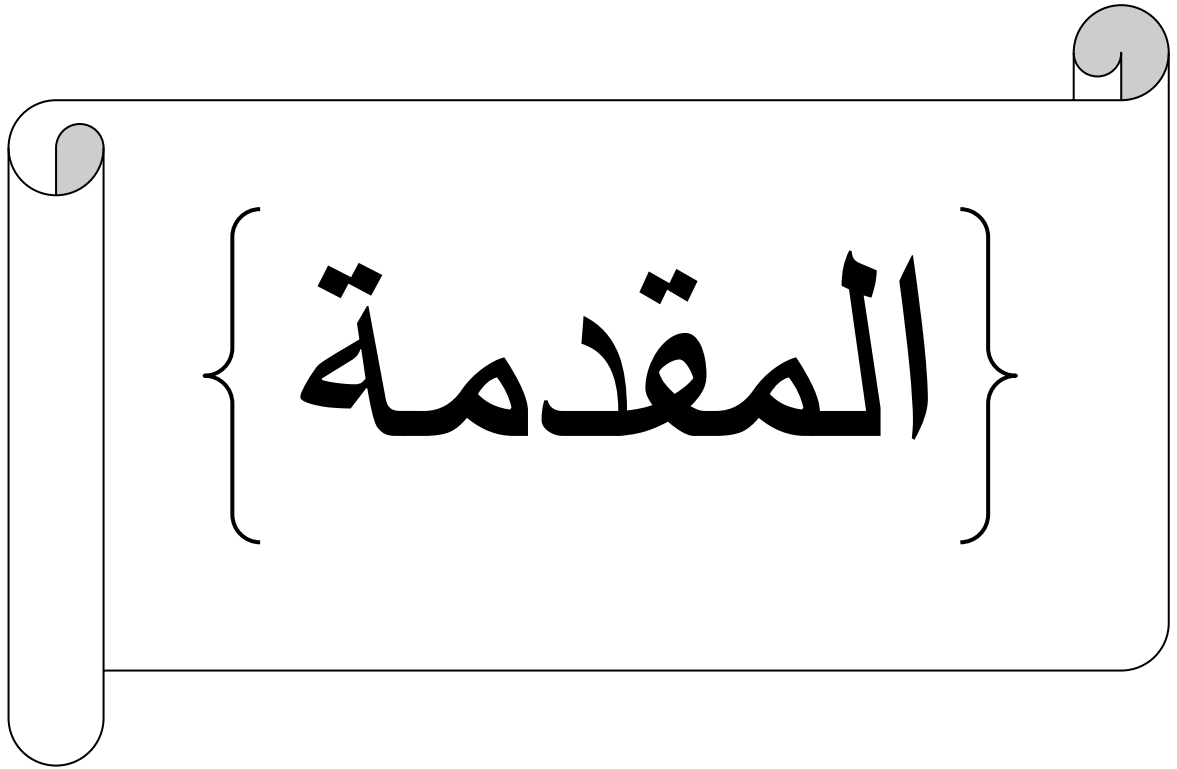
قائمة الجداول و الأشكال

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
23	مقارنة بين جميع استراتيجيات الاستثمار الخمسة	الجدول رقم 01
37	هامش التمويل الذاتي للمؤسسة الخاص بالاهتلاك	الجدول رقم 02
63	الرسم على السيارات	الجدول رقم 03
64	الوفر الضريبي الناتج عن الاهتلاكات خلال الفترة (2020/2018)	الجدول رقم 04
65	الوفر الضريبي المرتبط بالرسم على النشاط المهني	الجدول رقم 05
67	الوفر الضريبي الناتج عن الرسم على القيمة المضافة	الجدول رقم 06
68	الوفر الضريبي الناتج عن الضريبة على أرباح الشركات	الجدول رقم 07
71	قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة المينائية سكيكة خلال الفترة (2021-2018)	الجدول رقم 08
73	الميزانيات المخصصة للفترة (2021-2018) بالمؤسسة المينائية لسكيكة	الجدول رقم 09
78	رأس المال العامل للمؤسسة المينائية سكيكة	الجدول رقم 10
80	احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة المينائية سكيكة	الجدول رقم 11
81	خزينة المؤسسة المينائية سكيكة	الجدول رقم 12
82	كيفية حساب رصيد الخزينة خلال الفترة 2022-2018 للمؤسسة المينائية سكيكة	الجدول رقم 13
84	حسا حساب نسب السيولة للفترة 2022-2018 للمؤسسة المينائية سكيكة	الجدول رقم 14
87	يوضح حساب نسب التمويل للمؤسسة المينائية سكيكة للفترة 2022-2018	الجدول رقم 15
88	حساب نسب الرفع المالي للمؤسسة المينائية سكيكة للفترة 2022-2018	الجدول رقم 16
90	حساب نسب المردودية للفترة 2022-2019 للمؤسسة المينائية سكيكة	الجدول رقم 17

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	أهداف السياسة الضريبية	الشكل رقم 01
15	أدوات السياسة الضريبية	الشكل رقم 02
35	التمويل الذاتي للمؤسسة	الشكل رقم 03
43	العلاقة بين صافي القيمة الحالية والمعدل الداخلي للمردودية	الشكل رقم 04
56	الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية	الشكل رقم 05
62	الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة بالمؤسسة المينائية	الشكل رقم 06
75-74	التمثيل البياني للميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة ،جانب الأصول	الشكل رقم 07
77-76	التمثيل البياني للميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة ،جانب الأصول	الشكل رقم 08
79	منحنى تغير رأس المال	الشكل رقم 09
86	التغيرات في نسب السيولة	الشكل رقم 10



مقدمة

في العقود الأولى لاستقلال الجزائر بعد الحرب الاستقلالية ضد الاستعمار الفرنسي في عام 1962، تبنت الجزائر نموذجاً اشتراكياً في تنظيم اقتصادها وسياساتها الاقتصادية. تمثل هذه الفترة الفجوة الزمنية بين استقلال الجزائر في عام 1962 والتحول نحو الاقتصاد السوقي الذي بدأ في التطور تدريجياً ابتداءً من الثمانينات.

أسس هذا النموذج الاقتصادي الاشتراكي الذي تبنته الجزائر على العديد من المبادئ الاشتراكية، بما في ذلك توجيه الاقتصاد وسيطرة الدولة على القطاع العام والموارد الاقتصادية الرئيسية. كانت الحكومة الجزائرية تمتلك وتدير العديد من الصناعات الرئيسية والبنى التحتية الحيوية مثل النفط والغاز والصناعات الثقيلة.

لكن في السنوات الأخيرة، شهدت الجزائر تحولاً تدريجياً نحو اقتصاد السوق، حيث بدأت الحكومة في اتخاذ إجراءات لتعزيز القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي. يعزى هذا التحول جزئياً إلى الحاجة الملحة لتنويع اقتصاد البلاد بعيداً عن الاعتماد الشديد على النفط والغاز كمصادر رئيسية للدخل.

و تعتبر الجزائر، كمعظم الدول النامية، تجربة في بناء اقتصاد السوق، مع الحفاظ على دور قوي للحكومة في التدخل الاقتصادي. بينما تتجه الحكومة نحو تشجيع الاستثمار وتحفيز القطاع الخاص.

فالمؤسسة الاقتصادية في الجزائر تشمل مجموعة واسعة من الشركات والمؤسسات التي تعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد. هذه المؤسسات تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني وتؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي انطلاقاً من ذلك تم دعم هذه المؤسسات من خلال عدة أوجه فتعتبر السياسة الضريبية أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومة لتحفيز الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي .

على ضوء هذا العرض ارتأينا طرح إشكالية هذا البحث في التساؤل المحوري التالي :

كيف يظهر أثر السياسة الضريبية في على إستراتيجية الإستثمار في المؤسسة المينائية لسكيدة ؟

و يقودنا هذا التساؤل إلى طرح التساؤلات التالية

1. : - ما هو مفهوم الاستثمار ، وفيما تكمن العلاقة بين الاستثمار و الضريبة ؟

2. - ما هو مفهوم السياسة الضريبية و ماهي اهدافها و ادواتها ؟

3. - ما أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة المينائية سكيكدة

و للإجابة عن هذه التساؤلات إقترحنا الفرضيات التالية :

- الإستثمار هو عملية شراء أو إنتاج مواد الضريبة من بين الأدوات الأساسية المؤثرة في نشاط الإستثمار حيث تظهر العلاقة بينهما في الحماية
- السياسة الضريبية هي عملية تحديد الإجراءات الجبائية التي تسمح بتطبيق النظام الجبائي ، و لديها عدة اهداف من بينها كونها تستعمل كأداة تمويلية، و من ادواتها الإعفاء الضريبي و التخفيض الضريبي
- للسياسة الضريبية أثر إيجابي على التمويل الذاتي للمؤسسة المينائية لسكيكدة مما يزيد من قدرتها على تمويل أنشطتها

مبررات اختيار الموضوع :

- ❖ الأهمية التي يحظى بها موضوع أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الإستثمار ، سواء كان على المستوى العلمي في الجامعات ، أو على المستوى العملي في المؤسسات و مكاتب الدراسة ؛
- ❖ السعي وراء اكتساب خبرة شخصية في هذا الموضوع ؛
- ❖ عدم اهتمام المسيرين بالضريبة و الفوائد التي يمكن أن تعود بها على المؤسسة ؛
- ❖ إعتبار أن الضريبة تخضع لقوانين و تشريعات يصعب الإجتهد فيها .

أهمية الدراسة :

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يعالجه ، للضريبة أهمية بالغة على المؤسسة الإقتصادية من حيث توفير المناخ الملائم للإستثمارات كما تؤثر على تمويل الخزينة العمومية ، أما

السياسة الضريبية فتساهم في عملية تنظيم الإستثمارات وتوجيهها و تطويرها ، كما تساهم في رفع الدخل الصافي للمؤسسة و بالتالي تطور المؤسسة .

أهداف الدراسة :

- تبيان أثر السياسة الضريبية على الإستثمارات في المؤسسة الإقتصادية .
- معرفة أهم التحفيزات الضريبية التي تمنحها الدولة لتشجيع الإستثمار .
- الربط بين المتغيرين الإقتصاديين " السياسة الضريبية و إستراتيجية الإستثمار "
- محاولة توضيح دور السياسة الضريبية في تشجيع و تسهيل الإستثمار في المؤسسات الإقتصادية .
- محاولة لفت نظر المسيرين لأهمية الإمتيازات الضريبية و إبراز آثارها على المؤسسة الإقتصادية .

حدود الدراسة :

- الحد الموضوعي : يدور موضوع بحثنا حول دراسة جزئية حول تأثير السياسة الضريبية على إستراتيجية الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية .
- الحد الجغرافي : تدور الدراسة حول المؤسسة المينائية بسكيكدة .
- الحد الزمني : حدثت فترة الدراسة من سنة 2018 إلى سنة 2022 .

منهج البحث و الأدوات المستخدمة :

للإجابة على الإشكالية و التساؤلات المطروحة ، و لغرض تقييم صحة الفرضيات المذكورة أعلاه ، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ، و ذلك بوصف بسرد مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة الضريبية و إستراتيجية الإستثمار ، و في المقابل اعتمدنا في دراستنا التطبيقية على " منهج دراسة حالة " ، و هذا من خلال اختيار " المؤسسة المينائية بسكيكدة " من خلال قيامنا بتحليل مختلف الإحصاءات محل الدراسة .

اما فيما يخص الأدوات المستخدمة فقد استعملنا أدوات التحليل الإقتصادي الكلي و الجزئي ، بالإضافة إلى القوانين و التشريعات الضريبية .

صعوبات البحث :

- نقص المراجع و المصادر الحديثة في هذا الموضوع .

هيكل البحث :

من أجل الإجابة على الإشكالية و التساؤلات المطروحة ، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين ، بالإضافة إلى المقدمة و الخاتمة .

تم تناول الجانب النظري من الدراسة في الفصل الأول و قد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ، خلال المبحث الأول تطرقنا إلى كل ما يخص السياسة الضريبية من جهة من خلال تعريف السياسة الضريبية و ذكر أهداف و أدوات السياسة الضريبية ، و إستراتيجية الإستثمار من جهة أخرى من خلال ذكر تعاريف للإستثمار و ذكر محدداته و عوائقه مع ذكر البعض من إستراتيجيات الإستثمار ، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لأثر السياسة الضريبية على استراتيجية الإستثمار ، من خلال التطرق إلى الإمتيازات الضريبية في ظل قوانين الإستثمار لسنتي 1993 و 2001 ، كما تطرقنا إلى التحفيزات الضريبية الواردة في القوانين الضريبية ، و تطرقنا أيضا إلى تأثير السياسة الضريبية على أهم عناصر الإستثمار ، و تطرقنا في آخر مطلب للعلاقة التي تربط بين الضريبة و الإستثمار ، و فيما يخص المبحث الثالث فقد ذكرنا أهم الدراسات السابقة المشابهة لموضوعنا .

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة حالة في المؤسسة المينائية بسكيكدة و قد تم تقسيمه لمبحثين ، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى تقديم نظرة عامة حول المؤسسة من خلال التعرف على نشأة و تطور المؤسسة و التعريف بالمؤسسة و أهدافها و تقديم الهيكل التنظيمي للمؤسسة . أما المبحث الثاني فقد درسنا فيه الإمتيازات الضريبية الممنوحة للمؤسسة من خلال ذكر أهم الإمتيازات الضريبية في المؤسسة ، أيضا التطرق إلى أهم العناصر المحفزة للإستثمار في المؤسسة ، مع تفسير نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة .

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة
الضريبية و إستراتيجية الإستثمار

تمهيد :

تعد السياسة الضريبية من بين أهم العناصر التي تساهم في تطوير الإقتصاد الوطني ، و قد سن المشرع الجزائري في هذا الشأن عدة قوانين تتضمن إعفاءات ضريبية و تخفيضات من شأنها تشجيع المستثمرين و تسهيل عملية الإستثمار في مختلف المؤسسات داخل البلاد ، و من بين أهم هذه القوانين القانون رقم 93 / 12 و المتعلق بتشجيع و ترقية الإستثمار ، و المرسوم الرئاسي رقم 01 / 03 و المتعلق بتطوير الإستثمار في الجزائر ، حيث شهدت هذه القوانين مجموعة من الإعفاءات الضريبية و التي لم تشهدا الجزائر من قبل ، و هذا لمحاولة تطوير الإستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية .

و سوف نتطرق لكل هذه العناصر في المباحث التالية :

❖ المبحث الأول: أدبيات نظرية حول السياسة الضريبية و إستراتيجية الإستثمار

❖ المبحث الثاني : أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الإستثمار

❖ المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المبحث الأول : أدبيات نظرية حول السياسة الضريبية و إستراتيجية الإستثمار

سننظر في هذا المبحث لكل ما يخص السياسة الضريبية و الإستثمار و إستراتيجيات الإستثمار .

المطلب الأول : مفهوم و أهداف السياسة الضريبية

إن معظم المؤلفات التي تتناول القضايا المالية والضريبية لم تهتم كثيرا بتعريف السياسة الجبائية بقدر إهتمامها بتعريف السياسة الضريبية، والتركيز على جوانبها التقنية ووظائفها وآثارها المالية و الإقتصادية والإجتماعية وكل هذه القضايا تشكل موضوع وجوهر السياسة الضريبية، والملاحظ أن التعريفات الواردة حول السياسة الضريبية متعددة الصياغات، ولكن في مجملها تحاول الإلمام بخصائصها وعناصرها ومكوناتها بالقدر الذي يعبر عن مدلولها الحقيقي . كما ظهرت مصطلحات جديدة في المجال الضريبي لتساير حركية التنظير والتنظيم في مجال التسيير والرقابة وهي الحوكمة الجبائية، كإمتداد طبيعي لتوسيع دائرة الحوكمة لتشمل كل القطاعات والوظائف ضمن سياق عالمي يخدم ظاهرة العولمة، ومن خلال المبادئ التي تطرحها تحاول ضبط وترشيد المنظومة الضريبية في جوانبها التشريعية والتطبيقية.

1-تعريف السياسة الضريبية :

يمكن تعريف السياسة الضريبية على أنها " مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسة مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة في تحقيق أهداف المجتمع".¹

كما تعرف على أنها " هي عملية تحديد الإجراءات الجبائية التي تسمح بتطبيق النظام الجبائي ، وتسهيل عملية دراسة النشاط المالي لتحقيق الأهداف التي ترغب الدولة بتحقيقها، إنطلاقا من رغبات أفراد المجتمع، ولها علاقة مباشرة مع باقي السياسات الأخرى".

1 - سعيد عبد العزيز عثمان , النظم الضريبية (مدخل تحليل مقارن), الدار الجامعية, الاسكندرية , 2004 ,ص13

وعرفت أيضا: "أنها مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتواءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"¹.

وبالاعتماد على التعاريف المذكورة يمكن أن نعرف السياسة الضريبية على النحو التالي:
تمثل مختلف القوانين والبرامج التي تخططها وتنفذها الدولة، وتعمل على استخدام جميع الوسائل الضريبية وتوجيهها والتنسيق بينها بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

من خلال التعاريف السابقة للسياسة الضريبية يتضح مايلي:

- أن السياسة الضريبية عبارة عن مجموعة متكاملة من الإجراءات وبالتالي فهي تتسم بالتناسق والترابط بين أجزائها حيث لا يؤخذ في الاعتبار مكون دون الآخر من مكونات السياسة الضريبية بصفة خاصة، والسياسة المالية بصفة عامة.

- أن السياسة الضريبية تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية بصفة خاصة والسياسة الاقتصادية بصفة عامة والتي تستخدمها الدولة للحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة، تستخدم الدولة السياسة الضريبية لتوجيه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يتلاءم والنتائج المرجوة.

و من خلال التعاريف السابقة، يمكن استنتاج الخصائص التالية²:

- أن السياسة الضريبية ينظر إليها على أنها مجموعة متكاملة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات مما يسمح بوضع وتصميم مكونات السياسة الضريبية في ضوء علاقات التناسق والترابط بين مكوناتها حتى لا يتم النظر إلى مكون وحده، بل ينظر إليه على أنه جزء من مكونات السياسة الضريبية بصفة خاصة والسياسة المالية بصفة عامة يساهم في تحقيق أهداف المجتمع، ومما لا شك فيه أن النظرة التكاملية لمكونات السياسة الضريبية سوف تساهم مساهمة فعالة في مواجهة التناقضات التي قد تظهر في الأهداف المراد تحقيقها، ومن ناحية بان تصميم المكونات المختلفة للسياسة الضريبية بعيدا عن علاقات التكامل والتناسق سوف يؤدي ليس فقط إلى وجود تعارض في الأهداف، بل قد

- المرسي السيد حجازي, النظم الضريبية - بين النظرية و التطبيق -الدار الجامعية , الاسكندرية ,دون سنة النشر,ص 7-81

- سعيد عبد العزيز ,عثمان,مرجع سبق ذكره,ص : 14 - 15²

يؤدي إلى تعارض في وسائل وأساليب تحقيق هذه الأهداف، مما ينعكس في النهاية بآثار سلبية على فعالية السياسة الضريبية، فمثلا تحقيق هدف حماية الصناعات المحلية الناشئة من

خلال الزيادة في أسعار الضرائب الجمركية قد يتعارض مع اسلوب ضغط الاستهلاك من خلال زيادة أسعار الضرائب على الاستهلاك على المنتجات ومن بينها المنتجات المحلية المراد حمايتها، ويتحقق ذلك بالطبع إذا تم تصميم نظام الضرائب الجمركية كمكون من مكونات السياسة الضريبية، مع الأخذ في الحسبان طريقة تصميم نظام الضرائب على الاستهلاك.

-يسمح المفهوم السابق للسياسة الضريبية بأن يمتد نطاقها ليشمل الإيرادات الضريبية الفعلية والمحتملة والبرامج المتكاملة المرتبطة بها، وبذلك يمكن أن يمتد نطاق السياسة الضريبية ليشمل الحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة ترغب الدولة في تشجيعها ، وذلك باعتبار أن تلك الحوافز إيرادات ضريبية محتملة مضى بها في الفترة القصيرة محتمل تعويضها في الفترة الطويلة.

-أن المفهوم السابق للسياسة الضريبية يوضح لنا بصورة قاطعة أن السياسة الضريبية ما هي في الواقع إلا أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع، كما أن الأهداف التي يمكن أن تضعها الدولة لسياستها الضريبية ما هي في الواقع إلا أهداف فرعية تنبثق من الأهداف العامة للمجتمع.

-وقد أصبح هدف السياسة الضريبية الحديثة هو تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يتماشى والسياسة الاقتصادية، كما أن الأهداف التي يسعى النظام الضريبي لتجسيدها سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تخضع لنظام الأولويات بالنسبة لمختلف الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

2- أهداف السياسة الضريبية :

تستعمل السياسة الضريبية كأداة تمويلية، إلا أن هذا الدور التمويلي تغير مع الأزمنة حيث تغير نوعيا تبعا لتغير مهام الدولة التي تخلت عن حيادها حيث كانت مهمة الدولة تقتصر على الأمن العدالة والدفاع وكان يطلق عليها مصطلح الدولة الحارسة، وأصبحت تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق العديد من الأهداف المسطرة والمتمثلة في:

الهدف المالي الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى أهداف أخرى.

2-1- الهدف المالي: حسب النظرية الكلاسيكية فإن الهدف الوحيد للضريبة هو تغطية النفقات

العمومية والتي يجب ألا يكون لها أي تأثير اقتصادي فدور الضريبة ينحصر في تغطية صناديق الخزينة

العمومية ويعطيها وظيفة مالية بشكل مطلق، يرتبط بشكل وثيق بفكرة الدولة الحارسة، وبالتالي لا يمكن تسجيل أي تأثير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

فمؤيدو فكرة حيادية الضريبة يرفضون الشكل الداخلي الذي يراد أن يمنح للضريبة في الميدان الاقتصادي فهم يرون أنها وسيلة للاقتطاع وليس للتوجيه.

أما اليوم فإنه في الواقع من المستحيل اقتطاع جزء من الناتج المحلي الخام دون أن تكون هناك انعكاسات ومضاعفات اقتصادية هامة فالضريبة يمكن أن تستعمل لتحقيق أغراض اقتصادية كما تعمل على تجسيد أهداف اجتماعية¹.

2-2- الهدف الاقتصادي: تعتبر الضريبة وسيلة مهمة يمكن أن تستخدم في امتصاص الفائض من الكتلة النقدية، وبالتالي التخفيض من الطلب الكلي وهو ما يؤدي إلى محاربة التضخم.

يمكن لضريبة أيضا أن تلعب دورا في تنشيط حالة الركود التي يتعرض لها الاقتصاد، ومن هذا القبيل سياسة المرونة الضريبية التي وضعها الرئيس كينيدي واستمر فيها الرئيس جونسون وهي سياسة " STOP AND GO " أي سياسة التوقف ثم الذهاب التي طبقت في بريطانيا.

كما يمكن استخدام الضريبة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال:

2-2-1 . توجيه الاستهلاك : تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على السلوك الاستهلاكي الفردي وذلك من خلال تأثيرها على أسعار السلع بحيث فرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع الكمالية يمكن أن يقلص أو يوقف استهلاكها، إضافة إلى إمكانية إحلال سلعة مكان سلعة أخرى كما أن تخفيض الضرائب المفروضة على السلع المحلية يؤدي إلى تشجيع استهلاكها².

2-2-2 . توجيه قرارات أرباب العمل : وهذا من خلال التأثير على حجم ساعات العمل ونوعيته و حجم المدخرات، بالإضافة إلى استخدام الضريبة لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع، وذلك بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية كما أنها تستخدم كذلك للتأثير على هيكل الاستثمارات عن طريق توجيهها نحو مناطق معينة في إطار سياسة توازن جهوي.

من خلال هذا نجد أن الضريبة تعتبر متغيرا هاما من متغيرات المناخ الاستثماري لاستقطاب الاستثمار الأجنبي³.

2-2-3 . زيادة تنافسية المؤسسات:

- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 198.¹
- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقديمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر² 2003، ص 168.
- صحراوي جمال، أثر الإصلاح الضريبي على تمويل العجز الموازي -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2005)، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2007، ص 45.

للضريبة تأثير كبير على تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج بحيث أن انخفاض الضرائب يؤدي إلى زيادة الإنتاج من جهة ومن جهة ثانية يعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي خفض التكاليف الكلية للإنتاج لهذا نجد معظم الدول تسعى لزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية بإحفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية ومن الكثير من الضرائب المحلية كالرسم على النشاط المهني والدفع الجزافي ... إلخ¹.

2-2-4. السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي:

يقصد بها تنسيق الأنظمة الضريبية من خلال اعتماد نفس المدونة من الضرائب تنسيق المعدلات الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة أنماط الاهتلاك المعتمدة، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب ، لهذا نجد أن بعض الدول بدأت تسعى إلى توحيد أنظمتها الضريبية بشكل كامل مثل دول الاتحاد الأوربي لأنه من غير هذا التوحيد لا يمكن الحديث على تكامل اقتصادي.

2-2-5 . إعادة توزيع الدخل :

وهذا من خلال تأثير السياسة الضريبية على الحصص النسبية الموجهة إلى مختلف الشرائح والفئات، وهذا في اتجاه تخفيض الفوارق بين المداخيل أين تقوم الضريبة بدور المصحح لحالة التوزيع الأولى، إلى أن تحقيق هذا الهدف يجعل أصحاب القرار أمام موقفين:

اختيار كفاءة تخصيص الموارد أو اختيار العدالة الضريبية

2-2-6 . تصحيح إخفاقات السوق :

نجد في الواقع الأسواق غير التنافسية عاجزة عن تخصيص كفاء للموارد وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها المجتمع ككل مقارنة بالتكاليف التي يتحملها الأفراد نصير نشاط معين، ذلك أن هناك ميلا نحو انخفاض التكاليف الخاصة في حين أن التكاليف الاجتماعية تزداد بشكل مذهل وتتمثل في تكاليف التلوث الصناعي، الضجيج، تدهور البيئة والتربة التصحر ... إلخ. وهذا ما جعل الإدراك يتزايد بوجود روابط بين الأنشطة الاقتصادية والبيئة وفي هذا الإطار تستخدم السياسة الضريبية لتصحيح هذه الآثار الخارجية هذا برفع التكاليف الخاصة بعد فرض الضريبة إلى مستوى التكاليف الاجتماعية.²

2-3 . الهدف الاجتماعي:

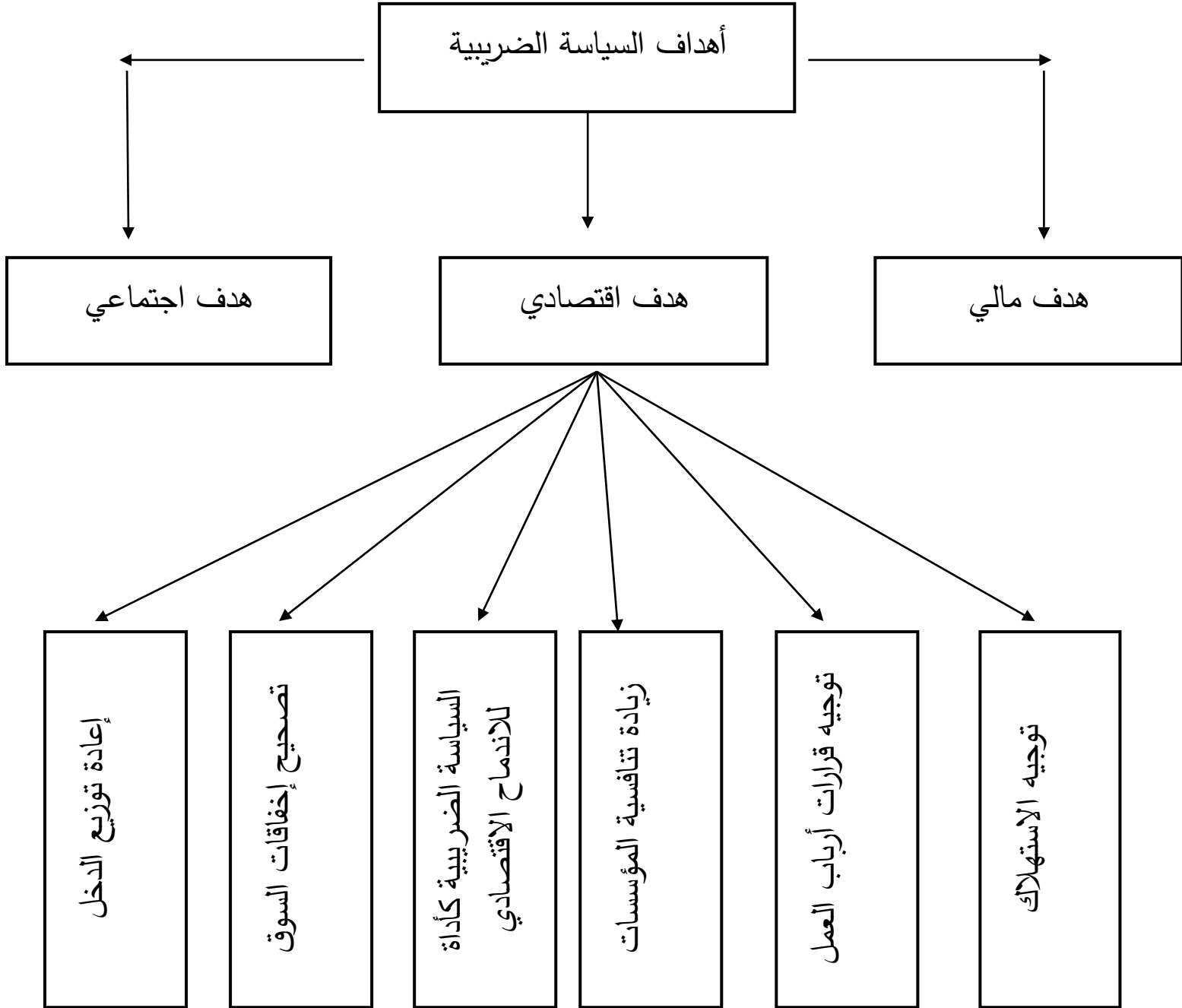
تستطيع الدولة من خلال الضريبة التأثير على الأوضاع الاجتماعية عن طريق فرض الضرائب تصاعديا مرتفعة على الدخول والتركات، وتخفيض الضرائب على السلع الضرورية بعكس السلع الكمالية التي

1 - صحراوي جمال , مرجع سبق ذكره , ص 45

2 - عبد المجيد قدي , مرجع سبق ذكره , ص 170

تخضع إلى ضرائب مرتفعة، فهذه الإجراءات تسمح بطريقة فعالة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بزيادة القدرة الشرائية الحقيقية لأصحاب الدخل المحدودة¹.

الشكل رقم (1) : أهداف السياسة الضريبية



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

¹ - محمد باهر عتلم، المالية العامة، أدوات فنية و أثارها الاقتصادية، مكتبة الأدب، الطبعة الخامسة 1998، ص 143

المطلب الثاني : أدوات السياسة الضريبية

تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات متمثلة أساسا في الإعفاء الضريبي والقرض الضريبي و تأجيل الضريبة و ترحيل الخسائر و الاهتلاكات .

1. الإعفاء الضريبي :

يقصد بالإعفاء الضريبي منح المشروعات الاستثمارية إعفاء ضريبيا لعدد من السنوات في بداية حياته الانتاجية¹

ويعرف أيضا على انه عدم فرض الضريبة على دخل معين إما بشكل مؤقت أو دائم وذلك ضمن القانون، وتلجأ الدول إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسة.²

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الإعفاء الضريبي يمنح للمستثمرين وذلك بمراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الدولة ، ويمكن تكون هذه الإعفاءات دائمة أو مؤقتة كما يلي³ :

1-1. الإعفاء الدائم : يقصد به الإعفاء الذي تستفيد منه المؤسسة طيلة مزاوله نشاطها بصفة دائمة والهدف منه تشجيع المشاريع مثل المشاريع الاستثمارية وذلك لما لها من أهمية أو نظرا لتكلفتها الاستثمارية أو لها مردود منخفض .

1-2. الإعفاء المؤقت : يقصد به منح إعفاء ضريبي بصفة مؤقتة للمشاريع الاستثمارية بحيث لا يدفع المستثمر الضريبة لمدة غالبا ما تتراوح بين ثلاثة عشر سنوات ، وبهذا فالإعفاءات تلعب دورا في التأثير على الاستثمارات وكذا المساهمة في التقليل من المخاطر التي تواجه المستثمر خاصة في المراحل الأولى من المشروع وهذا يعتبر حافزا من اجل استقطاب الاستثمار .

2. التخفيض والقرض الضريبي:

1- ابراهيم متولي حسن المغربي , دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي , دار الفكر الجامعي , الاسكندرية , الطبعة الاولى , 2011,ص95
2- طارق الحاج ,المالية العامة ,دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان , 2008 ,ص 11
3- ابراهيم متولي حسن المغربي , دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي , دار الصفاء للنشر و التوزيع ,الاردن ,الطبعة الاولى 2000,ص26-29

من أدوات السياسة الضريبية نجد كذلك التخفيض الضريبي والقرض الضريبي :

2-1. التخفيض الضريبي : نعني بالتخفيض الضريبي إخضاع المكلف بالضريبة لمعدلات ضريبية اقل من معدلات الضريبة السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة للرسم على النشاط المهني نظيرا لالتزامه بتقديم قائمة بالزبائن المتعامل معهم والعمليات التي يتم انجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب¹.

2-2. القرض الضريبي : هو عبارة عن حق ضريبي قابل للتحصيل على ضريبة أخرى يعتبر امتيازاً ضريبياً يتعلق بفئة من المكلفين الذين يتمتعون بشروط خاصة وهذا القرض الضريبي هدفه تخفيض مبلغ الضريبة المدفوعة أخذاً بعين الاعتبار قواعد الضريبة السارية فيعمل القرض الضريبي على اللجوء إلى التخفيض من قيمة الضريبة الواجب دفعها ، ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفر ضريبي لا يتغير تبعاً لسلم الاقتطاع التصاعدي ، حيث إذا كان القرض الضريبي اقل من الضريبة المستحقة فيتم تخفيضه من الضريبة ، أما إذا كان أكبر من الضريبة الواجب دفعها فإن المكلف بالضريبة يكون في حالة قرض قابل للاسترجاع و الجزء الذي يتجاوز الضريبة المستحقة يعطي مجالاً لدفعه لصالح المكلف بالضريبة².

2-3. تأجيل الضريبة وترحيل الخسائر للسنوات اللاحقة ونظام الاهتلاك :

سنتناول كل من تأجيل الضريبة وترحيل الخسائر ونظام الاهتلاك على حدة من خلال ما يلي :

2-3-1 . تأجيل الضريبة: هي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة الزمنية المعنية بالضريبة وإنما تدخل في المادة الخاضعة للضريبة في الفترات اللاحقة.

2-3-2. ترحيل الخسائر للسنوات السابقة : يقصد بها إمكانية الفرد او المشروع بخضم السائر التي تم تحقيق في سنة ما من أرباح سنة أخرى ، وهو ما يساهم في تحفيز المستثمر وتشجيعه سواء على إدخال القرار أو الاستمرار في الإنتاج رغم العراقيل التي تواجهه³.

2-3-3. نظام الاهتلاك : يعرف الاهتلاك على انه النقص الحامل في قيمة الاستثمار أو الأصول

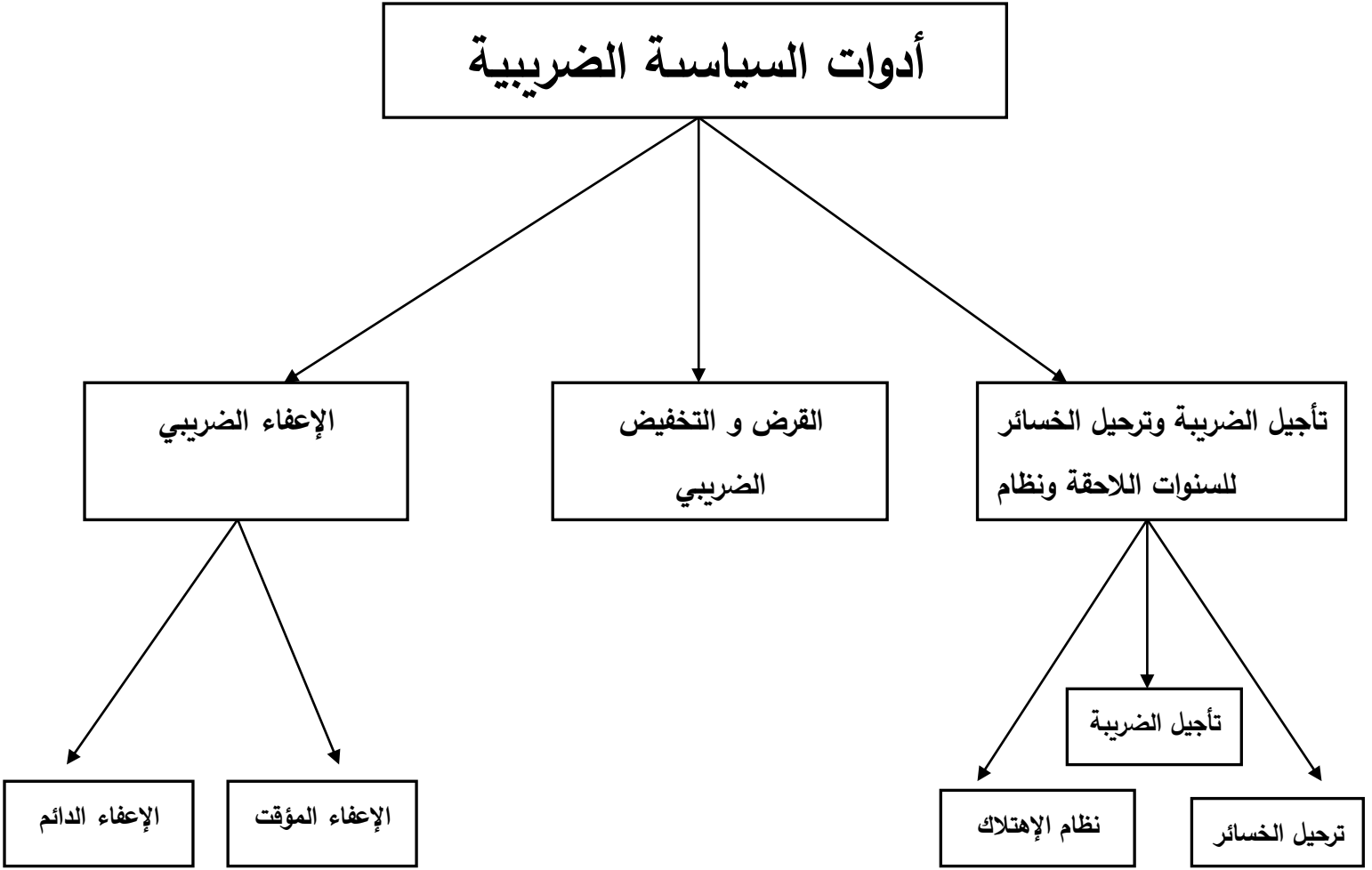
الثابتة نتيجة الاستخدام أو بالتقادم أو الإبداع التكنولوجي، و يعبر عن قسط سنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الاهتلاك ويطرح من الدخل الخاضع للضريبة قبل الاهتلاك يعتبر مسالة ضريبة بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية و كلما كانت كبيرة هذه المخصصات خاصة في التضخم كان ذلك في صالح المؤسسة⁴

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 174

² - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 103-104

³ - ابراهيم متولي حسن المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 103-104

⁴ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 174



المصدر: من اعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم (2) : أدوات السياسة الضريبية

المطلب الثالث : مفهوم الإستثمار ، محدداته و عواقبه

يلعب الإستثمار دورا رئيسيا في التنمية الإقتصادية للدول حيث تسعى مختلف الدول المتقدمة إلى تطوير النشاط الإستثماري و ذلك من خلال تحفيز المستثمرين عن طريق سن قوانين و تشريعات تشجع الإستثمار و تساعد على جلب الإستثمارات الأجنبية إليها .

1 . مفهوم الإستثمار

يوجد العديد من التعاريف للإستثمار و من أبرز هذه التعاريف نذكر ما يلي :

- 1-1 . " الإستثمار هو عملية شراء أو إنتاج مواد أو تجهيزات أو سلع بسيطة "1.
- 1-2 . " الإستثمار هو التخلي عن استخدام أموال حالية و لفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة ، و كذلك تعويض عن الإنخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم ، مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة "2.
- 1-3 . " يعرف الإستثمار في الإدارة المالية على أنه اكتساب موجودات مالية أي توظيف الأموال في الأوراق و الأدوات المالية " .

و بالتالي يتم تعريف الإستثمار على أنه : " التعامل بالأموال للحصول على الأرباح و ذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض القيمة الحالية للأموال المستثمرة و تعوض كل المخاطرة الموافقة للمستقبل " 3 .

- 1-4 . " يعرف أيضا على أنه تزويد أصول المؤسسة و تدعيمها بأصول أخرى تعتبر بمثابة إضافة عليها ، حيث تضم على سبيل المثال : المعدات ، الآلات ، برمجيات المعلوماتية ، الأثاث و

¹ Miloudi boubaker : Investissement et strategie du developpement , O.P.U.1987.p15.

² محمد عبد الفتاح الصيرفي ، دراسة الجدوى الإقتصادية و تقييم المشروعات ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر ، 2002 ، ص21 .

³ أحمد جمال الجسار ، أثر الإستثمار في النمو الإقتصادي ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، 2020 ، ص 11 .

التجهيزات ، ... إلخ ، كما تشمل مختلف التحسينات التي تطرأ على الأراضي و المباني و الآلات و غيرها ، حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى زيادة مدة حياة هذه الأصول كونها من بين العناصر المهمة التي لا تستطيع المؤسسة تحقيق الربح من دونها ، ومنه فالإستثمار في هذه الحالة يعرف على أنه الإنفاق على الأصول الرأسمالية في فترة زمنية معينة " ¹ .

و من هذه التعاريف نستنتج أن الإستثمار هو عبارة عن عملية تضحية بمنفعة حالية مضمونة مقابل إمكانية تحقيق منفعة أكبر في المستقبل فهي تعتبر عملية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بدرجة معينة من المخاطرة في سبيل الحصول على عائد مستقبلي أكبر .

2 . محددات الإستثمار

يتم تعيين حجم الإستثمار بواسطة مجموعة من العوامل و الظروف منها الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية و الثقافية و غيرها من الظروف ، و في دراستنا هذه سوف نتطرق إلى الظروف الإقتصادية المحددة للإستثمار وهي كالتالي :

1-2. الإئتمان المصرفي : يعتبر الإئتمان المصرفي من بين العوامل المؤثرة على الإستثمار ، حيث أن تواجد الإئتمان المصرفي في السياسة الداخلية للمصارف التجارية أو المصارف المتخصصة من أجل دعم المشاريع أو شركات الأعمال سواء في رأس المال العامل (التشغيلي) أو رأس المال الثابت (الرأسمالي) يعد عاملاً محددًا و مؤثراً على الإستثمار ، فإن توفر القروض المصرفية يشارك في تدعيم و تشجيع الإستثمار ، وعلى عكس ذلك فيما يخص حالة تقنين القروض فهو يؤدي إلى تحجيم الإستثمار .

2-2. النقد الأجنبي : يؤثر النقد الأجنبي على عملية الإستثمار من خلال الإحتياج إلى شراء السلع الرأسمالية كالآلات ، و المكائن التي تقتقر لها الأطراف المستثمرة لغرض الإنتاج و تقديم الخدمات ، حيث يتم استيراد هذه السلع من دول أخرى و تتمركز هذه المشكلة أكثر في الدول النامية فبسبب الإستيراد تظهر الحاجة إلى النقد الأجنبي للقدرة على شراء السلع المختلفة و في بعض الأحيان لا يكون ذلك متاحاً لتسديد قيمها ، فالتالي يؤثر هذا سلبياً

¹ هيكل عبد العزيز فهمي ، موسوعة المصطلحات الإقتصادية و الإحصائية ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1985 ، ص 956 .

على القرار الإستثماري ، و هذا ما يجعل النقد الأجنبي عامل مهم من العوامل المؤثرة على الإستثمار و خصوصا كما تم الذكر في الدول النامية .

3-2. عدم الإستقرار الإقتصادي : يتجسد عدم الإستقرار الإقتصادي في عدة أشكال منها ارتفاع معدلات التضخم و حالة عدم التأكد و عجز ميزان المدفوعات و غيرها ، إذ أن زيادة معدلات التضخم تؤثر على الربحية المتوقعة خصوصا بالنسبة للشركات أو المشاريع التي تكون فيها الإدارة غير مغامرة و لا تخاطر ، كما أن حالة عدم التأكد تجبر هذه الإدارات على إعادة هيكلة استثماراتها بعيدا عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة مما يؤدي إلى انخفاض الإستثمار (حالة الإنكماش في الإقتصاد العام) .

4-2. إرتفاع المديونية الخارجية للدولة : يؤثر ارتفاع نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي سلبا على الإستثمار الخاص من خلال مجالات عديدة منها : إستعمال الموارد المتاحة من أجل خدمة المديونية العامة ، فينشأ هناك احتمال حول جعل الإستثمار العام يلاحم الإستثمار الخاص ، قد يترتب أيضا عن ارتفاع المديونية تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بدل ادخارها أو استثمارها داخل البلاد ، و هذا قد ينتج عنه بشكل غير مباشر ارتفاع تكلفة رأس المال المطلوب للإستثمار ¹ .

3. عوائق الإستثمار

يتعرض المستثمر المحلي و الأجنبي إلى العديد من الصعوبات و العراقيل التي تقف في طريق تحقيق الأهداف المرجوة من عملية الإستثمار و من أهم هذه العوائق نذكر ما يلي ² :

1-3. التكلفة : تؤثر التكلفة على عملية الإستثمار من خلال ارتفاع المصاريف و التكاليف الخاصة بالمشروع الذي يعمل عليه المستثمر فالبتالي تعتبر هذه الزيادة من بين العوامل التي تعرقل عملية الإستثمار .

2-3. معوقات التمويل : تتجسد عراقيل التمويل في ندرة ضمانات التمويل و عدم وجود سوق مالي يساعد على تدفق أموال المستثمرين بشكل كبير أي عدم وجود برامج تمويلية متخصصة ، كما أن ارتفاع سعر الفائدة يعتبر من عراقيل التمويل .

¹ قاسم نايف علوان ، إدارة الإستثمار : (بين النظرية و التطبيق) ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 38 – 39 .

² منصور زين ، واقع و آفاق سياسة الإستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 2 ، جامعة الشلف ، 2003 ، ص 142 .

- 3-3. **المعوقات البيروقراطية** : نذكر منها مثلا صعوبة فهم العامل المعني في الدولة لتفاصيل طلب المنشأة ، كذلك انتشار الفساد الإداري كالرشوة و المحسوبية ، بطئ العمل الإداري ، و غيرها ، ... إلخ .
- 3-4. **المعوقات القانونية** : يوجد عدة معوقات قانونية من بينها : المشاكل القانونية مع العمال ، المشاكل القانونية مع المتنافسين ، الفساد في تطبيق القانون ، و تعدد القوانين و الأنظمة و التغييرات و التعديلات التي تطرأ للقوانين .
- 3-5. **معوقات مهارية** : من أهمها ندرة مهارة العاملين ، ندرة التأهيل العلمي و الخبرة العلمية.
- 3-6. **معوقات التسويق** : تتعرض مختلف الشركات و المؤسسات إلى صعوبات تسويقية لمنتجاتها حيث تواجه معوقات التسويق المحلي ، و معوقات التسويق الخارجي .
- 3-7. **معوقات الضرائب و الرسوم** : يؤثر تعدد الضرائب و ارتفاعها و وجود غموض في القوانين الضريبية على عملية الإستثمار حيث ينشأ عبئ ضريبي مرتفع في بداية انطلاق المشروع الذي يتم العمل عليه .

المطلب الرابع : إستراتيجيات الإستثمار

إستراتيجية الإستثمار هي عبارة عن مجموعة من القرارات التي يصدرها المستثمرين و التي تتحول فيما بعد إلى خطط يستطيع من خلالها المستثمر تحقيق أهداف إستثمارية ، يوجد العديد من الإستراتيجيات الإستثمارية التي يمكن للمستثمر اتباعها ، و من هذه الإستراتيجيات نذكر ما يلي :

1- الإستراتيجية المتحفظة :

تتشكل من أوراق مالية مختلفة في الحجم ، كما تتميز هذه الإستراتيجية بأنها منخفضة المخاطر و العوائد أيضا ، و تتكون من ¹ :

- 1-1. **سندات دخل ثابت** : حيث تمثل نسبة (70 %) من محفظة الإستثمار .
- 1-2. **أسهم عادية** : تشكل نسبة (20 %) من حجم الاستثمارات .
- 1-3. **أوراق نقدية** : أدونات خزينة، ودائع مصرفية ،... إلخ ، تشكل (10 %) من حجم الاستثمارات .

¹ قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ، ص 168 .

حيث تشكل الاستثمارات الآمنة ما نسبته (80 %) من مجموع الاموال المستثمرة التي تم توضيفها في المحفظة . و تهدف هذه الاستراتيجية بالدرجة الاساسية إلى حماية الاستثمارات من المخاطر المتوقعة , مع قليل من الدخل الثابت المنخفض و المتمثل في عوائد هذه الاوراق .

2. الاستراتيجية المعتدلة :

تمتاز هذه الاستراتيجية بإعتدالها المتحفظ في الاستثمارات الآمنة ذات الدخل الثابت و المخاطر المنخفضة , لكن العوائد و المخاطر أعلى قياسا إلى ما تحققه الاستراتيجية المتحفظة . و تتكون هذه الاستراتيجية من التشكيلة التالية :

1-2. سندات دخل ثابت : تشكل نسبة (70 %) من محفظة الاستثمار .

2-2. أسهم عادية : تشكل نسبة (20 %) من حجم الاستثمارات .

3-2. أوراق نقدية : أدونات خزينة , ودائع مصرفية , ..إلخ , تشكل (10 %) من حجم الاستثمارات في المحفظة .

و تهدف هذه الاستراتيجية إلى حماية الاموال المستثمرة من عوامل التضخم التي يتوقع لها أن تؤثر على الاقتصاد الوطني ككل .

3. استراتيجية التوازن :

تختلف هذه الاستراتيجية عن الاستراتيجيةين السابقتين لها , بأنها تحقق عوائد على الاستثمار

أعلى مقابل ارتفاع في المخاطر . وقد سميت بذلك لأن استثماراتها موزعة بشكل متساوي

(متوازي) , ما بين الاستثمارات الآمنة و الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة , و كما يأتي :

1-3. سندات دخل ثابت : تشكل نسبة (55 %) من محفظة الاستثمار .

2-3. أسهم عادية : تشكل نسبة (35 %) من حجم الاستثمارات .

3-3. أوراق نقدية : أدونات خزينة , ودائع مصرفية , ...إلخ , تشكل (5 %) من حجم الاستثمارات في المحفظة .

و تهدف إستراتيجية التوازن إلى الموازنة ما بين الدخل الثابت التي تحققه السندات و الأوراق

النقدية ، و بين العائد المتغير الذي يمكن تحقيقه من الاستثمار في الاسهم العادية ¹ .

4. استراتيجية النمو المحدود :

تمتاز هذه الاستراتيجية بارتفاع مخاطرها و عوائدها مقارنة باستراتيجيات الإستثمار السابقة

نتيجة التشكيلة المكونة لها ، حيث تتشكل الأسهم العادية النسبة الكبيرة في المحفظة

و كما مبين ذلك في الآتي :

4-1. **سندات دخل ثابت** : تشكل نسبة (25 %) من محفظة الأستثمار .

4-2. **أسهم عادية** : تشكل نسبة (70 %) من حجم الإستثمارات .

4-3. **أوراق نقدية** : أدونات خزينة ، ودائع مصرفية ،... إلخ ، تشكل نسبة (5 %) من حجم الإستثمارات في المحفظة .

و تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق نمو في العوائد الإيرادية للاستثمارات من خلال توجيه

معظم الاستثمارات إلى الأسهم العادية ، و يمكن تطبيق هذه الاستراتيجية عندما تكون الظروف

الاقتصادية للبلاد تتجه نحو الاستقرار و التطور .

5. استراتيجية النمو الواسع :

تمتاز هذه الاستراتيجية بارتفاع عوائدها و مخاطرها ، نتيجة ميلها إلى الاستثمار الواسع في

الأوراق المالية طويلة الأجل كالأسهم العادية ، حيث تشكل فيها الاستثمارات ذات المخاطر العالية أغلب

استثماراتها ، و تشكل ما نسبته (90 %) و كما مبين ذلك أدناه :

5-1. **سندات دخل ثابت** : تشكل نسبة (5 %) من محفظة الاستثمار .

5-2. **أسهم عادية** : تشكل نسبة (90 %) من حجم الاستثمارات .

5-3. **أوراق نقدية** : أدونات خزينة ، ودائع مصرفية ،... إلخ ، و تشكل (5 %) من حجم الإستثمارات في المحفظة .

¹ قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ، ص 169 .

و تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق نمو عالي في رأس المال المستثمر ، مع دخل محدود جدا متأتي من الاستثمارات الآمنة و التي تشكل نسبة بسيطة من حجم الاستثمارات الكلية بما نسبته (10 %) ، و كما مبين ذلك في أعلاه ¹ .

و الجدول رقم (1) يبين مقارنة بين جميع استراتيجيات الاستثمار الخمسة التي تم تناولها سابقا التي ، من حيث مقدار العوائد المتوقع تحقيقها ، و مستويات المخاطر المحتملة التأثير على تدفق العوائد ، إضافة إلى توضيح الهدف الرئيسي التي تسعى كل استراتيجية إلى تحقيقه خلال الفترة الزمنية المستقبلية من عمر هذه الاستثمارات ² .

¹ قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ، ص 170 .

² قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ، ص 171 .

الجدول رقم (1) يبين مقارنة بين جميع استراتيجيات الاستثمار الخمسة

الهدف	الإستثمارات	الإستراتيجية
حماية الإستثمارات (رأس المال)	أوراق نقدية و سندات دخل ثابت (80 %) أسهم (20 %)	المحافظة
الحماية من أثر التضخم	أوراق نقدية و سندات دخل ثابت (65 %) أسهم (35 %)	المعتدلة
الموازنة بين النمو و الدخل	أوراق نقدية و سندات دخل ثابت (45 %) أسهم (55 %)	التوازن
نمو محدود لرأس المال خلال الأجل الطويل	أوراق نقدية و سندات دخل ثابت (25 %) أسهم (75 %)	النمو المحدود
نمو واسع و سريع لرأس المال خلال الأجل الطويل	أوراق نقدية و سندات دخل ثابت (10 %) أسهم (90 %)	النمو الواسع

المبحث الثاني : أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الإستثمار

المطلب الأول : الإمتيازات الضريبية في ظل قوانين الإستثمار 1993 ، 2001

سنت الجزائر عدة قوانين لتطوير الإستثمار منذ الإستقلال و ذلك لأهميته في الحياة الإقتصادية للبلاد حيث عملت على تسهيل المعاملات الخاصة بالمستثمرين و التقليل من العوائق و الصعوبات التي تأتي في طريقهم من خلال منحهم العديد من التحفيزات و الإمتيازات ، و سوف نتطرق في هذا المطلب إلى قوانين الإستثمار خلال الفترة الممتدة من الإستقلال إلى سنة 2001 ، و تتمثل هذه القوانين فيما يلي :

- قانون رقم 63 / 277 : الصادر بتاريخ 26-07-1963 كأول قانون إستثمار .
- قانون رقم 66 / 284 : المؤرخ في 15 - 12 - 1966 كثنائي قانون إستثمار ، في ظل هذا القانون تم إسناد مبادرة تحقيق المشاريع الإستثمارية في القطاعات الحيوية للقطاع العمومي .
- قانون رقم 82 / 11 المؤرخ في 21 - 08 - 1982 كثالث قانون للإستثمار .
- قانون رقم 88 / 25 المؤرخ في 12 - 07 - 1988 كرابع قانون إستثماري ، الذي تزامن مع الإصلاحات الإقتصادية لعام 1988 التي تبنتها الجزائر .
- قانون رقم 93 / 12 المؤرخ في 05 - 10 - 1993 المتعلق بتشجيع و ترقية الإستثمار في الجزائر .
- الأمر الرئاسي رقم 01 / 03 الموافق ل : 20 - 08 - 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار في الجزائر .

¹ عبد المجيد قدي ، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الإقتصادية ، 1995 ، ص 288 .

تم ملاحظة أن الأربع قوانين الأولى لم تكن ذات فعالية في تنمية الإقتصاد الوطني ، حيث أنها فشلت في تطوير و ترقية الإستثمار ، و من أسباب الإخفاق نذكر ما يلي :

- تهميش القطاع الخاص ، و إيكال المشروعات الهامة للمؤسسات العمومية .
- تضمن هذه القوانين إجراءات و تعقيدات بيروقراطية كثيرة .
- البيئة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية لم تكن مشجعة على المبادرة .

كما يلاحظ أن القانون 93 / 12 و الأمر الرئاسي رقم 01 - 03 كانا واضحين في مجال الإستثمار مقارنة بالقوانين السابقة ¹ .

1- التحفيزات الضريبية في ظل قانون الإستثمار لسنة 1993 :

تعتبر سنة 1993 سنة تغيير بالنسبة للجزائر و ذلك لما شهدته من إصلاحات في المجال الإقتصادي من خلال إصدار المرسوم التشريعي رقم 93 / 12 ، و الذي جاء في نفس الفترة مع الإصلاحات الضريبية التي انطلقت فيها الجزائر سنة 1992 ، إذ أن هذا القانون يعد بمثابة تكملة و مواصلة لإصلاحات سنة 1992 ² . و قد احتوى هذا القانون على مجموعة كبيرة من التحفيزات و التي بلغت في مجملها 45 إجراء بين إلغاء و تعديل و إتمام ، يتعلق 27 منها بالضرائب المباشرة و 19

¹ حجار مبروكة ، أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الإستثمار في المؤسسة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، فرع إستراتيجية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2005 / 2006 ، ص 79 .

² بللعماء أسماء ، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الإقتصادي في الجزائر ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث في شعبة العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، 2017 / 2018 ، ص 153 .

بالرسم على القيمة المضافة ، كما يتم توجيه هذه الإمتيازات لنوعين من الأنظمة المتعلقة بالإستثمار و هما النظام العام و النظام الخاص¹ ، و تتمثل هذه الإمتيازات فيما يلي :

1-1. النظام العام : شمل هذا النظام عدة أنواع من الإستثمار من بينها : توسيع القدرات الإنتاجية

، و إعادة الهيكلة و التأهيل ، و جميع الأنشطة الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات الصناعية

، الزراعية ، السياحية ، النقل ، التجارة ،... إلخ . كما ينتفع من التحفيزات الضريبية في

إطار قانون الإستثمار 93 / 12 وفق النظام العام كل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين

سواء هم العموميين أو الخواص المقيمون و المحققون لإستثمارات في الجزائر ، وفي مناطق

ليست بالمناطق الخاصة و لا المناطق الحرة و في إطار الإتفاقية ، و تتمثل الشروط العامة

للإستفادة من هذا النظام في : الإكتتاب عند التصريح بالإستثمار ، و الحصول على رد

إيجابي لطلب منح المزايا خلال 60 يوما من إيداعه . و يستفيد المستثمرين من مختلف

الإعفاءات و التحفيزات التابعة للقانون العام لتحفيز الإستثمار على مرحلتين ، المرحلة

الأولى تتعلق بمرحلة إنجاز المشروع التي لا يمكن أن تتجاوز 3 سنوات ، أما المرحلة الثانية

فترتبط بمرحلة الدخول في الإستغلال² .

1-1-1. التحفيزات الضريبية الممنوحة خلال مرحلة إنجاز المشروع : تتمثل هذه الإمتيازات فيما

يلي :

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية على كل المشتريات المنجزة و العقارات في إطار الإستثمار .

¹ العباس بهناس ، فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع نقود مالية و بنوك ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البلدة ، 2005 ، ص 148 .

² APSI : وكالة ترقية و دعم الإستثمار ، أنشئت كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الإستثمار الصادر في 1993 .

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل تنسبة منخفضة تقدر ب 5 % فيما يخص عقود إنشاء الشركات و رفع رأس المال .
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3 % في مجال الحقوق الجمركية بالنسبة للمواد المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار ، و يمكن التنازل عن هذه المواد المستوردة بالإتفاق مع الوكالة الوطنية لدعم و ترقية و متابعة الإستثمارات ¹ .

2-1-1. التحفيزات الضريبية الممنوحة خلال مرحلة الإستغلال :

- يستفيد المشروع الإستثماري بعد نهاية مرحلة إنجاز الإستثمار و ذلك عند بداية استغلاله من إمتيازات أخرى بصفة مؤقتة أو دائمة ² ، و تتمثل هذه الإمتيازات في :
 - الإعفاء لمدة تتراوح ما بين سنتين و 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات IBS و الدفع الجزافي VF و الرسم على النشاط المهني TAP .
 - تطبيق معدل منخفض و المقدر ب 33 % على الأرباح عند إعادة استثمارها و ذلك يكون بعد انقضاء مدة الإعفاء المحددة من سنتين إلى 5 سنوات و بصفة دائمة .
 - في حالة تصدير المنتجات ، المؤسسة المصدرة تستفيد من إعفاء تام و دائم من الضريبة على أرباح الشركات ، و الدفع الجزافي ، و الرسم على النشاط المهني ، و ذلك بالنسبة لرقم الأعمال عند الصادرات على رقم الأعمال الإجمالي .
 - تستفيد المشتريات من السوق المحلية للسلع المودعة لدى الجمارك و الموجهة لتموين المنتجات المعدة للتصدير من إعفاء لكل الحقوق و الرسوم ، كما تستفيد من ذلك أيضا عمليات الخدمات المرتبطة بهذه المشتريات ³ .

1 المادة 17 من المرسوم التشريعي ، رقم 93 / 12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمار .
2 حجار مبروكة ، مرجع سابق ، ص 81 .
3 المادتين 18 و 19 من المرسوم التشريعي ، رقم 93 / 12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمار ، الجريدة الرسمية العدد 64 .

1-2. النظام الخاص : وفقا لهذا النظام يتم تطبيق التحفيزات الجبائية على الإستثمارات التي تقام في المناطق المعدة للترقية ، وفي الإستثمارات التي تمارس في المناطق الحرة .

1-2-1. التحفيزات الجبائية المرتبطة بالإستثمارات المنجزة في المناطق المعدة للترقية :

مرحلتين هما : مرحلة إنجاز الإستثمار و مرحلة الإستغلال .

• التحفيزات الجبائية خلال فترة إنجاز الإستثمار : تستفيد المؤسسة خلال هذه الفترة من نفس الإعفاءات الواردة في النظام العام ، مع صدور تحفيزات إضافية و هي : تكفل الدولة بالنفقات المترتبة عن أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الإستثمار تكفلا كلياً أو جزئياً و ذلك بعد أن تقيمها الوكالة ، كما تستفيد المؤسسة كذلك من حق التنازل عن أراضي الدولة بسعر منخفض يمكن أن يصل إلى الدينار الرمزي¹ .

• التحفيزات الجبائية خلال فترة الإستغلال : تستفيد المؤسسات المنتجة للسلع و الخدمات من تحفيزات جبائية إضافية و ذلك سواء بصفة مؤقتة و دائمة ، و تتمثل في :

- الإعفاء لمدة لا تقل عن 05 سنوات و لا تزيد عن 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات ، و الدفع الجزافي ، و الرسم على النشاط المهني .
- إعفاء دائم و تام من الضريبة على أرباح الشركات ، و الدفع الجزافي ، و الرسم على النشاط المهني ، و ذلك في حالة التصدير أي يطبق حسب رقم الأعمال المحقق من الصادرات و هذا بعد انقضاء فترة الإعفاء² .

1-2-2. التحفيزات الجبائية المرتبطة بالإستثمارات المنجزة في المناطق الحرة :

تهدف للسماح لأكبر قدر من الحرية في المعاملات و المبادلات التي من شأنها جذب الإستثمار إليها³ . و تستفيد الإستثمارات التي تقع في المناطق الحرة من التحفيزات الجبائية الآتية :

- إعفاء عائدات رأس المال الموزعة المتأتية من نشاطات إقتصادية تمارس في المناطق الحرة .
- يخضع الموظفين و العمال و الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة قدرها 20 % من مبلغ أجورهم ، كما يخضع باقي الموظفين و العمال الجزائريين لمبادئ القانون العام⁴ .

1 المادة 21 من المرسوم التشريعي ، رقم 93 / 12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 .

2 المادة 22 من المرسوم التشريعي ، رقم 93 / 12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 .

3 قادري عبد القادر ، " إستخدام الحوافز الجبائية كوسيلة لاستقطاب و تنشيط الإستثمار في الدول النامية : دراسة حالة المناطق الحرة " ، مجلة دراسات جبائية ، العدد 16 ، مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري ، الجزائر ، 2020 ، ص 39 .

4 لعشب محفوظ ، سلسلة القانون الإقتصادي : قوانين الإصلاحات الإقتصادية للنظام المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1997 ، ص 41 .

2- التحفيزات الضريبية في ظل قانون الإستثمار لسنة 2001

و من بين الأهداف التي جاء بها هذا الأمر كذلك إعادة بعث الآلة الإقتصادية و خلق المناخ المناسب لدفع و تنشيط الإستثمارات الوطنية و الأجنبية بطريقة تمكن من تشجيع النشاط الإقتصادي و خلق مناصب شغل¹ . فقد أتى هذا القانون بامتيازات جديدة و تتمثل هذه الإمتيازات فيما يلي :

2-1-1- مرحلة إنجاز الإستثمار :

1-1-2- النظام العام : تستفيد المؤسسة من خلال هذا النظام من² :

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار .
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني .
- تطبيق معدل مخفض في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار .

2-1-2- النظام الخاص : تستفيد الإستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تميمتها مساهمة خاصة من الدولة ، و الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني من المزايا التالية³ :

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بمقابل فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار .
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر بإثتان بالألف (02 %) فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال .
- تطبيق معدل مخفض في مجال الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار .

2-2- مرحلة إستغلال الإستثمار : تستفيد الإستثمارات أيضا من الإمتيازات التالية⁴ :

¹ محمد يوسف ، مضمون أحكام القانون رقم 01 / 03 المتعلق بتطوير الإستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 و مدى قدرته على تشجيع الإستثمارات الوطنية و الأجنبية ، مجلة إدارة ، العدد 23 ، 2001 ، ص 22 .
² المادة 9 من الأمر رقم 01 / 03 ، المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 47 .
³ المادتين 10 و 11 ، من الأمر رقم 01 / 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 .
⁴ المادة 12 ، من الأمر رقم 01 / 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 .

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات و من الضريبة على الدخل الإجمالي و على الأرباح الموزعة و من الدفع الجزافي و من الرسم على النشاط المهني .
- الإعفاء لمدة 10 سنوات إبتداءا من تاريخ الإقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار .
- منح مزايا إضافية من شأنها تحسين و تسهيل الإستثمار مثل تأجيل العجز و آجال الإستهلاك .

المطلب الثاني : التحفيزات الضريبية الواردة في القوانين الضريبية

1- تحفيزات مرتبطة بالضريبة على الدخل الإجمالي IRG

1-1. إعفاءات تتعلق بالأرباح الصناعية و التجارية و الحرفية : و تنقسم إلى إعفاءات دائمة و إعفاءات مؤقتة .

1-1-1. إعفاءات دائمة : تتمثل هذه الإعفاءات في الأرباح المحققة من طرف المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة و كذا الهياكل التابعة لها ، و كذلك تعفى الإيرادات المحققة من طرف الفرق التي تمارس نشاطات مسرحية .

1-1-2. إعفاءات مؤقتة : تستفيد من الإعفاءات لمدة 10 سنوات ، الأرباح المحققة من طرف الحرفيين التقليديين و كذا الذين يمارسون نشاط حرفي فني ، كما تستفيد من إعفاء مدته 03 سنوات الأرباح المحققة من طرف شباب مؤهل للإستثمار بمساعدة الصندوق الوطني لتدعيم تشغيل الشباب و ترفع مدته إلى 06 سنوات في المناطق التي يجب ترقيةها¹ .

1-2. إعفاءات تتعلق بالمداخيل الزراعية : و تنقسم أيضا إلى إعفاءات دائمة و إعفاءات مؤقتة .

¹ المادة 36 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، 2020 ، ص 14 .

1-2-1. إعفاءات دائمة : تستفيد من إعفاء كلي و دائم من الضريبة على الدخل الإجمالي

المدخيل المتأتية من زراعة الحبوب و الخضر الجافة .

1-2-2. إعفاءات مؤقتة : تستفيد من الإعفاءات لمدة 10 سنوات المدخيل الناتجة عن نشاطات

زراعية و تربية الحيوانات الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا ، كما تعفى المدخيل

المتأتية من النشاطات الفلاحية و تربية الحيوانات الممارسة في منطقة جبلية ¹ .

1-3. إعفاءات خاصة بالرواتب و الأجور و المنح و الربوع العمرية :

يتم الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إعفاءات دائمة كل من :

- الأشخاص ذوي جنسية أجنبية و الذين يعملون في المخازن المركزية للتموين .
- الأجور و المكافآت المدفوعة في إطار برامج موجهة لتشغيل الشباب .
- مدخيل العمال المعوقين التي تقل عن 15000 دج .
- الربوع العمرية المدفوعة كتعويضات عن الضرر .
- المنح المدفوعة بصفة إلزامية على إثر قرار المحكمة .
- تعويض التسريح ² .

2- تحفيزات مرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات IBS

يمكن أن تكون المؤسسة معفاة من الضريبة على أرباح الشركات و ذلك في إطار تجسيد أهداف السياسة

الضريبية و إستعمال الضريبة كأداة لتوجيه النشاط الإقتصادي ، فهناك العديد من الإعفاءات من الضريبة

على أرباح الشركات حيث تتمثل في إعفاءات دائمة و مؤقتة .

¹ المادة 13 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، 2020 ، ص 12 .

² المادة 68 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، 2020 ، ص 17 .

1-2. إعفاءات دائمة : يعتبر هذا الصنف من الإعفاءات ممنوحا بصفة نهائية و يستفيد منها كل

من :

- التعاونيات الإستهلاكية التابعة للمؤسسات و الهيئات العمومية .
- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين و كذا الهياكل تتبعها .
- صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية و التأمين المحققة مع شركاتها فقط .
- التعاونيات الفلاحية للتمويل و الشراء و الإتحادات المستفيدة من إعتماد تسلمه مصالح وزارة الفلاحة .

- الشركات التعاونية لإنتاج و تحويل و حفظ و بيع المنتجات الفلاحية بما فيها الحبوب .
- المداخل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للإستهلاك على حالته
- العمليات المدرة للعملة الصعبة لا سيما عمليات البيع و تأدية الخدمات الموجهة للتصدير

2-2. إعفاءات مؤقتة : تمنح الإعفاءات المؤقتة كما يلي :

- تستفيد من إعفاء 10 سنوات المؤسسات السياحية المحدثة من قبل المستثمرين الوطنيين أو الأجانب بإستثناء وكالات السياحة و السفر و شركات الإقتصاد المختلط الناشطة في المجال السياحي .

- تستفيد من إعفاء 3 سنوات من بداية ممارسة النشاط وكالات السياحة و الأسفار و كذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة¹ .

3- التحفيزات المرتبطة بالرسم على النشاط المهني TAP

يوجد عدة إعفاءات من الرسم على النشاط المهني و تتمثل في :

¹ المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، 2017 ، ص 55 – 56 .

- مبلغ عمليات البيع الخاصة بالنقل ، السمسرة ، المتعلقة بالمواد و السلع الموجهة مباشرة للتصدير .
- مبلغ عمليات البيع الخاصة بالمنتجات الواسعة الإستهلاك المدعمة من طرف ميزانية الدولة ، أو المستفيدة من التعويض .
- تستفيد من إعفاء لمدة 03 سنوات النشاطات التي يمارسها الشباب المستثمر المستفيد من مساعدة الصندوق الوطني لدعم و تشغيل الشباب ، و ذلك ابتداء من تاريخ بداية الإستغلال . و تمتد هذه المدة إلى 06 سنوات إذا كانت النشاطات مقامة في مناطق يراد ترقيتها¹.

4- التحفيزات المرتبطة بالرسم على القيمة المضافة TVA

- 4-1. الإعفاءات الدائمة : تشمل² :
 - 4-1-1. عمليات البيع المتعلقة ب :
 - المنتجات التي تخضع للرسم على الذبح .
 - مسالخ الحيوانات الخاضعة للرسم على الذبح ، و لكن فيما يخص البيع الأول بعد الذبح فقط .
 - 4-1-2. عمليات البيع الخاصة ب : نذكر منها :
 - الخبز و دقيق الإختبار المستعمل في صنع هذا الخبز و الحبوب المستعملة في صنع هذا الدقيق ، و كذا العمليات الخاصة بالسמיד .
 - الحليب و زبدة الحليب غير المركزين و غير الممزوجين بالسكر أو المحليين بمواد أخرى .
 - عمليات البيع الخاصة بالمنتجات الصيدلانية الواردة في المدونة الوطنية للأدوية .
- 4-2. الإعفاءات المؤقتة : من هذه الإعفاءات نذكر¹ :

¹ حميدة بوزيد ، التقنيات الجبائية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ص 133-134 .
² خلاصي رضا ، النظام الجبائي الجزائري الحديث ، الطبعة الثانية ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، 2006 ، ص 131 .

- السيارات السياحية الجديدة أو ذات أقدمية ثلاث سنوات على الأكثر التي لا تفوق سعة أسطوانتها 2000 سم مكعب بالنسبة للسيارات ذات محرك بمكبس و إيقاد شرارة (بنزين) و 2500 سم مكعب ، بالنسبة للسيارات ذات محرك بمكبس و إيقاد بمكبس (الديازال) كذا السيارات النفعية الجديدة أو ذات أقدمية ثلاث سنوات على الأكثر التي يقل وزن حمولتها عن 3500 كلغ أو يساويها ، المقتناة كل خمس سنوات من طرف معطوبي حرب التحرير الوطني الذين تتعدى نسبة عطبهم 60 % أو تساويها .
- يستفيد المعطوبون الآخرون الذين تقل نسبة عجزهم عن 60 % من تخفيض في الرسوم المستحقة يساوي نسبة عطبهم .

المطلب الثالث : تأثير السياسة الضريبية على إستراتيجية الإستثمار في المؤسسة

تؤثر السياسة الضريبية على طرق تمويل الإستثمار من جهة و طرق اختيار الإستثمار من جهة أخرى

1- تأثير السياسة الضريبية على طرق تمويل الاستثمار :

تتعد معايير تصنيف مصادر التمويل، لكن المعيار الأكثر استخداما هو تقسيم مصادر التمويل حسب معيار الزمن إلى:

- مصادر تمويل طويلة الأجل وتنقسم إلى أموال خاصة وأموال خارجية.
- مصادر تمويل متوسطة الأجل وتنقسم إلى قروض مباشرة وتمويل بالاستئجار.
- مصادر تمويل قصيرة الأجل تنقسم إلى ائتمان تجاري وائتمان مصرفي.

1-1. أثر السياسة الضريبية على مصادر التمويل طويلة الأجل

¹ خلاصي رضا ، مرجع سبق ذكره ، ص 132 .

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة الضريبية و إستراتيجية الإستثمار

و تنقسم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى :

1-1-1. مصادر التمويل الخاصة و تشمل كل من التمويل الذاتي، الأسهم العادية و الأسهم الممتازة

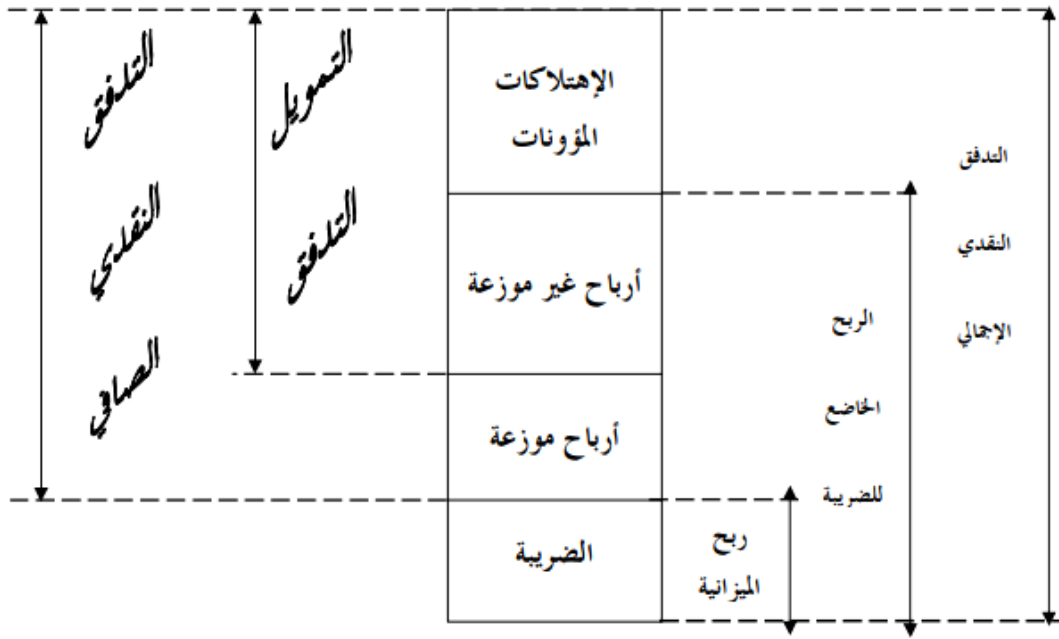
✓ التمويل الذاتي : يعرف التمويل الذاتي بأنه " الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو

مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية¹

و يتكون التمويل الذاتي من العناصر التالية :

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{الإهلاكات} + \text{المؤونات} + \text{الأرباح الغير موزعة}$$

الشكل (3) : يوضح التمويل الذاتي للمؤسسة



المصدر : بوسعدة سعيدة: تحليل الاستثمارات وطرق تمويلها في المؤسسة الاقتصادية (مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 1999، ص 35).

وتساهم السياسة الضريبية في زيادة القدرة التمويلية الذاتية للمؤسسة بالضغط على العناصر المكونة له كما يلي:

❖ الإهلاكات :

¹ - عبد الغفار حنفي: الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات) الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2000، ص 353

يعرف الإهلاك على أنه: "تناقص قيمة الأصل نتيجة استعماله لمدة زمنية معينة أو نتيجة للتطور التكنولوجي، وهذا الإهلاك يتوزع على مدة حياة الأصل أي العمر الاقتصادي¹ ووجود العديد من أنظمة الإهلاك يمكن المؤسسة من اختيار النظام الأكثر ملاءمة لظروفها، ويدفعها إلى المبادرة التي تعتبر اليوم روح التسيير الحديث وأساس تطور المؤسسات². وتتوفر في الجزائر ثلاثة طرق للإهلاك ترتب حسب أهميتها وتطبيقها.

أ- طريقة الإهلاك الخطي (الثابت) :

الإهلاك الخطي هو النظام العام وهو يعبر على أن نقص قيمة الاستثمارات يكون متناسبا مع الزمن ومستقلا عن درجة الاستعمال، وكذلك التقدم التكنولوجي أي أن مبلغ التدفق لعنصر الاستثمار يكون ثابت في كل سنة.

$$\text{قسط الإهلاك الخطي} = \frac{\text{القيمة الأصلية}}{\text{عدد السنوات}}$$

ويشكل الإهلاك الخطي عبء محاسبي ثابت يساهم بشكل إيجابي في حساب النتيجة المحاسبية للمؤسسة، وكذلك تحديد سعر التكلفة المتعلق بكل دورة من الدورات الإستغلال³

ب- نظام الإهلاك المتناقص :

في هذا النظام يتم استرجاع قيمة الاستثمار في وقت أسرع من النظام الإهلاك الخطي، والاستثمار الخاضع لنظام الإهلاك المتناقص يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي⁴:

- أن يكون الاستثمار جديدا.
- مدة حياته أكبر أو تساوي ثلاث سنوات.
- أن يكون من وسائل الانتاج.
- أن يساهم في تحسين شروط العمل.
- يقلل أو يقضي على التلوث، ويؤدي إلى تقديم خدمة أحسن.

¹ - نواصر محمد فتحي: مبادئ المحاسبة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994 ص 140
² - عبد المجيد قدي: السياسة الجبائية و تأهيل المؤسسة، في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، أكتوبر 2001.
³ - Jack BERTRANDON, Christine COLLETTE, Gestion Fiscale et finances de l'entreprise, Edition P.U.F, 1989, P88.

⁴ - محمد بوتين: المحاسبة العامة للمؤسسة، OPU، الجزائر، 1991 ص 204

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة الضريبية و إستراتيجية الإستثمار

يطبق هذا النظام على التجهيزات التي تساهم مباشرة في الإنتاج. ويحسب قسط الإهلاك المتناقص كمايلي

$$\text{قسط الإهلاك المتناقص} = \text{نسبة الإهلاك الثابت} \times \text{معامل العمر الافتراضي}$$

حيث أن معامل العمر الافتراضي يحدد بالشكل:

معامل العمر الافتراضي = 1.5 إذا كان العمر الافتراضي للعنصر المعني محصور بين 3 و4 سنوات.

معامل العمر الافتراضي = 2 إذا كان العمر الافتراضي للعنصر المعني محصور بين 5 و6 سنوات.

معامل العمر الافتراضي = 2.5 إذا كان العمر الافتراضي للعنصر المعني أكبر تماما من 6 سنوات.

ج- نظام الإهلاك المتصاعد:

نلاحظ أن هذا النظام هو عكس نظام الإهلاك المتناقص حيث يحسب قسط الإهلاك المتصاعد على أساس القيمة الأصلية مضروبة في معدل الإهلاك المتصاعد والذي يحدد كما يلي:

$$\text{معدل الإهلاك المتصاعد} = \frac{\text{رقم سنة استعمال الاستثمار}}{\text{مجموع سنوات حياة الاستثمار}}$$

والمثال التالي يوضح كيفية تحديد هامش التمويل الذاتي للمؤسسة الخاص بالاهلاك:

جدول رقم (2) : يوضح كيفية تحديد هامش التمويل الذاتي للمؤسسة الخاص بالاهلاك

البيان	الإهلاك الخطي	الإهلاك المتناقص	الإهلاك المتصاعد
الربح قبل الإهلاكات	500.000	500.000	500.000
الإهلاكات	40.000	80.000	13.333
الأرباح قبل الضريبة	460.000	420.000	486.667
IBS = 30%	138.000	126.000	146.000
الربح الصافي بعد IBS	322.000	420.000	340.667
الإهلاكات	40.000	80.000	13.333
القيمة المتاحة للتمويل الذاتي	362.000	374000	354.000

المصدر : Christine COLLETTE, Gestion Fiscale des entreprises, Editions Fillipse, 1998, P163.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الربح قبل الضريبة والإهلاكات بهذه المؤسسة هي 500.000 دج وقيمة الإهلاك الخطي 40.000 دج و الإهلاك التنازلي 80.000 دج بينما الإهلاكات التصاعدية فتبلغ قيمتها 13.333 دج.

- إن الزيادة الحاصلة في قيمة الإهلاكات ترفع من قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة ، حيث يسمح نظام الإهلاك المتناقص بتحقيق أكبر قدر من التمويل الذاتي.

- يتم خصم الإهلاكات من النتيجة المحاسبية للمؤسسة وهذا ما يزيد من التدفقات النقدية للمؤسسة.

❖ **المؤونات:** تكون المؤونات طبقاً لمبدأ الحيطة والحذر لمواجهة تدهور قيم المخزونات والحقوق، وكذلك الخسائر المحتملة الوقوع

تعتبر المؤونة تكلفة غير أكيدة، لكونها متوقعة الحدوث فقط ، فإذا تحققت فعلا تصبح تكلفة نهائية تطرح من نتيجة السنة المالية، أما إذا لم تتحقق فإنها تتحول إلى إيراد يضاف إلى نتيجة السنة المالية، و المؤونة غير المحققة هي التي تساهم في التمويل الذاتي للمؤسسة. وهي خاضعة للضريبة، حيث كلما كانت الضريبة كبيرة كلما انخفضت قيمة المؤونة وبالتالي تقلص حجم التمويل الذاتي

❖ **الأرباح الصافية غير الموزعة:**

إن الأرباح المتبقية بعد اقتطاع الضريبة لها علاقة عكسية مع معدل الضريبة، حيث أن ارتفاع الضريبة يؤدي إلى انخفاض الربح، أما انخفاض الضريبة فيؤدي إلى زيادة الربح، وبالتالي يزيد حجم التمويل الذاتي. فسياسة توزيع الأرباح في المؤسسة تتأثر بعامل الضريبة المفروضة على الأرباح الموزعة، فالمؤسسة تتقادى توزيع أرباحها كلما كانت معدلات الضريبة مرتفعة وبالتالي زيادة الفرص للتمويل ذاتيا.

✓ **الأسهم العادية :** إن اعتماد المؤسسة على الأسهم العادية* كمصدر للتمويل طويل الأجل يمنح لها المزايا التالية¹

- المؤسسة غير ملزمة قانونيا بتوزيع الأرباح لحملة هذه الأسهم.
- تمثل الأسهم العادية مصدر دائم للتمويل، إذ لا يجوز لحاملها استرداد قيمتها من المؤسسة التي أصدرتها

¹ - منير إبراهيم الهندي: الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، الإسكندرية، الطبعة الثالثة منقحة، 1997، ص-500
501.

- صدار المزيد من الأسهم العادية يؤدي إلى انخفاض نسبة القروض إلى حقوق الملكية، و هذا ما يرفع من الطاقة الإقتراضية المستقبلية للمؤسسة

رغم المزايا السابقة التي يتسم بها التمويل بالأسهم العادية إلا أنه تشوبه بعض العيوب أهمها :¹

- إرتفاع التكاليف التي تتحملها المؤسسة
- إصدار أسهم جديدة يحتمل أن يترتب عليه دخول مساهمين جدد مما يعني تشتت أكبر للأصوات في الجمعية العمومية، و قد يكون في هذا إضعاف لمركز الملاك القدامى.

يكمن دور السياسة الضريبية في تشجيع المؤسسات إلى اللجوء إلى هذا النوع من التمويل من خلال:

- عدم إلزام المؤسسة بتوزيع الأرباح على المساهمين، وبالتالي تتحول هذه الأرباح إلى مصدر للتمويل الذاتي.

- عدم إخضاع الأرباح الموزعة على المساهمين إلى الضريبة، يحقق للمؤسسة وفورات ضريبية

إن أهم المزايا التي تمنحها الأسهم الممتازة لأصحابها بالأفضلية على الأسهم العادية تتمثل في نوعين من الأسهم، النوع الأول يسمى بأسهم الأولوية، والنوع الثاني تسمى بالأسهم ذات الصوت المتعدد.

✓ **الأسهم الممتازة:** تتمتع المؤسسات التي تعتمد في تمويلها على الأسهم الممتازة بالمزايا التالية:²

- المؤسسة غير ملزمة قانونا بتوزيع الأرباح.
- إصدار المزيد من الأسهم الممتازة يسهم في تخفيض نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال المملوكة، و هو أمر يترتب عليه زيادة الطاقة الإقتراضية المستقبلية للمؤسسة
- تستطيع المؤسسة أن تستبدل الأسهم الممتازة بسندات إذا انخفضت معدلات الفوائد في السوق المالية وذلك لعدم وجود تاريخ تسديد للسهم الممتاز.

1-1-2. مصادر التمويل الخارجية وتنقسم بدورها إلى نوعين:

- قروض طويلة الأجل: هي قروض تمنحها مؤسسات متخصصة الهدف منها تمويل الأصول طويلة الأجل، وتساهم كثيرا في تمويل المشاريع الاستثمارية، تتجاوز مدتها السبع سنوات

1 - نفس المرجع السابق , ص 501

2 - منير ابراهيم الهندي ،مرجع سبق ذكره ،508

حيث تقدم المؤسسة مجموعة من الضمانات للحصول على هذه القروض بالإضافة إلى التزامها بدفع الفوائد واحترام مدة تسديدها.

- **السندات** : السند هو مستند مديونية طويل الأجل تصدره المؤسسات يعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق، كما يعطيه الحق أيضا في معدل فائدة دوري يتمثل في نسبة من القيمة الاسمية.

وتمثل تكلفة السندات عبئا، إذ أنها تخصم قبل تحديد الربح الإجمالي الخاضع للضريبة، وبالتالي تقلص الوعاء الضريبي، وهذا ما يحقق للمؤسسة وفرات ضريبية. إن تشجيع السياسة الضريبية المؤسسات لاعتماد الاقتراض كمصدر للتمويل يوفر لها المزايا التالية:

- سهولة تحديد تكلفة القروض (سواء كانت طويلة الأجل أو السندات)
- تعتبر القروض أقل تكلفة من الأسهم العادية والممتازة نتيجة لما تحققه من وفرات ضريبية
- تعرض المقرضين لمخاطر أقل نسبيا من المخاطر التي يتعرض لها حملة الأسهم
- ثبات معدل الفائدة رغم تغير مستوى الأرباح.

2-1. أثر السياسة الضريبية على مصادر التمويل متوسطة الأجل:

يعتبر نوع من القروض التي يتم تسديدها في فترة تزيد عن سنة ونقل عن عشر سنوات، ويستعمل هذا النوع من التمويل في شراء تجهيزات الإنتاج، وينقسم إلى قسمين: قروض مباشرة متوسطة الأجل وتمويل بالاستئجار

1-2-1. قروض مباشرة متوسطة الأجل:

تمثل البنوك وشركات التأمين المصدر الرئيسي لهذه القروض بالإضافة إلى البنوك المتخصصة في الاستثمار، وعادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات ويسدد القرض هنا على فترات تغطي حياة الاستثمار.

2-2-1. تمويل بالاستئجار: تقوم المؤسسة في هذه الحالة باستئجار المباني أو المعدات (أي

الأصول اللازمة للاستثمار) من المالك الأصلي، شرط دفع قيمة الإيجار، ويتخذ

الاستئجار أشكالاً عديدة أهمها *البيع ثم الاستئجار، استئجار الخدمة، والاستئجار المالي¹.

3-1. أثر السياسة الضريبية على مصادر التمويل قصيرة الأجل:

قصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير، شرط الالتزام برد قيمتها في فترة لا تزيد عن سنة، ويستعمل هذا النوع في تمويل العمليات الجارية وينقسم إلى:

1-3-1. الائتمان التجاري:

يعرف على أنه نوع من التمويل قصير الأجل تحصل عليه المنشأة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في العملية الصناعية، ويتخذ الائتمان التجاري عدة أشكال، فقد يكون في شكل كمبيالة أو سند أذني أو حساب جاري.

1-3-2. الائتمان المصرفي

يقصد بالائتمان المصرفي القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المنشأة من البنوك، ومن بين مميزاته أنه أقل تكلفة من الائتمان التجاري، ويأخذ الائتمان المصرفي الأشكال التالية²

-السحب على المكشوف

- تسهيلة الصندوق

-خط الاعتماد

- القرض الموسمي

يتمتع هذا النوع من التمويل من تخفيض قيمة الفوائد من الوعاء الضريبي وهذا ما يمكن المؤسسة من تحقيق وفورات ضريبية.

2- تأثير السياسة الضريبية على اختيار الاستثمار

¹ -الحناوي محمد الصالح: أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، الدار الجامعية، ط2، مصر، 1997، ص298 حتى

² François Charreton et autres, financement des entreprise, 8eme ed, Paris : dunod, 1991, P336.

تعتمد المؤسسة في اتخاذ قرار الاستثمار واختيار بين المشاريع الاستثمارية على عدة معايير، وأكثر هذه المعايير استعمالا هي: معيار صافي القيمة الحالية، مدة استرجاع رأس المال المستثمر، ومعيار المعدل الداخلي للمردودية.

2-1. تأثير السياسة الضريبية على صافي القيمة الحالية:

صافي القيمة الحالية عبارة عن الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية ومبلغ الاستثمار المبدئي، وتظهر معادلتها بالصورة التالية:

$$VAN = \sum_1^n \frac{(R - D)}{(1 + T)^n} - I_0$$

2-2. تأثير السياسة الضريبية على مدة استرجاع رأس المال المستثمر (فترة الاسترداد):

يكتسب في هذه الحالة المشروع الاستثماري أهمية أكبر ومخاطرة اقل كلما كانت هذه الفترة قصيرة، وهذا ما تسعى السياسة الضريبية الوصول إليه من خلال خفض معدلات الضرائب ومنح الإعفاءات التي من شأنها العمل على رفع قيمة التدفقات النقدية للاستثمار وبالتالي استرجاع تكلفة الاستثمار المبدئي في أقل مدة ممكنة وهذا ما يشجع على الاستثمار.

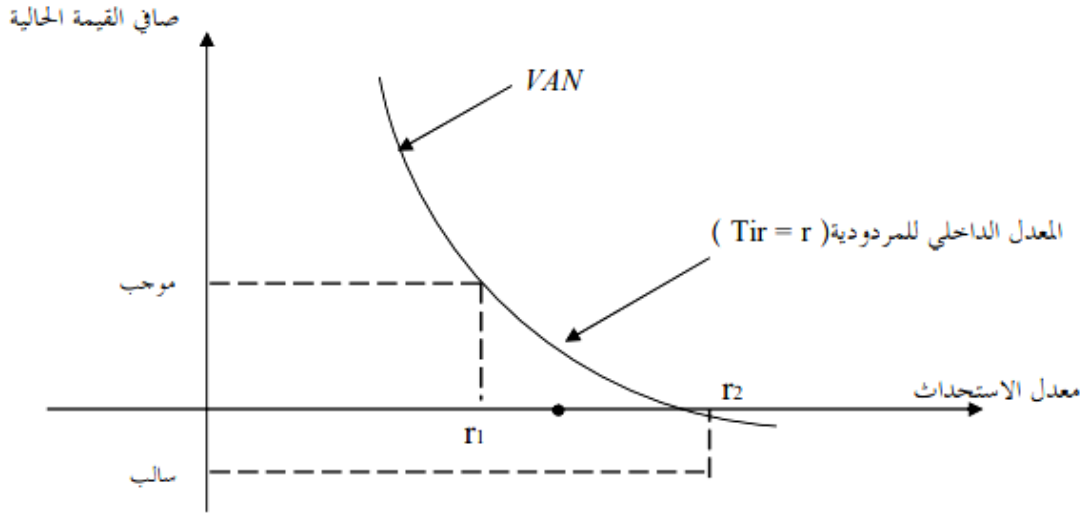
2-3. تأثير السياسة الضريبية على المعدل الداخلي للمردودية:

يعتبر معيار المعدل الداخلي للمردودية من بين أهم المعايير المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويعرف على أنه: " المعدل الذي يجعل من إجمالي التدفقات النقدية الداخلة مساويا لإجمالي التدفقات النقدية الخارجة بالقيم الحالية¹ . "

بمعنى أن عند هذا المعدل يكون صافي القيمة الحالية معدوما، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين صافي القيمة الحالية والمعدل الداخلي للمردودية.

شكل رقم(4): يوضح العلاقة بين صافي القيمة الحالية والمعدل الداخلي للمردودية

¹ -مبارك لسوس: التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 128.



المصدر: مبارك لسوس: التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ص.129

المطلب الرابع : العلاقة بين الضريبة و الإستثمار

من بين العوامل و الأدوات الأساسية المؤثرة في نشاط الإستثمار نجد الضريبة ، التي تم توظيفها من خلال استغلال الطابع التحفيزي لها للتأثير في مختلف مراحل الإستثمار فتظهر هنا العلاقة بين الضريبة و الاستثمار (الجباية).

1- أساليب تأثير الضريبة على الاستثمار :

الجباية هي العامل أو الأداة الأساسية المؤثرة والمحركة للنشاط الاقتصادي، لذلك كانت كافة الدول بما فيها المتقدمة والسارية في طريق النمو، تحاول دوما تكييف سياساتها الجبائية والواقع الاقتصادي المعاش، وذلك من أجل تشجيع المستثمرين وحملهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وتوجيه نشاطاتهم. بالتالي يكون للجباية دورا مؤثرا على النشاط الاستثماري رغم انعدام التناسق بين المفهومين، لكن اختلاف وتفاوت حاجة الدول إلى الموارد الخارجية وتباين أوضاعها وظروفها الداخلية يؤدي إلى اختلاف أنماط معاملتها الجبائية للاستثمار .

1-1. التمييز في فرض الضريبة يظهر التمييز الضريبي شكلين رئيسيين هما:¹

¹ - نبيل ونوعي، عبد الرؤوف زيوش تأثير الضريبة على تحفيز الاستثمار في التشريع الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13 العدد 01، 2021، ص ص 262-272

1-1-1. التمييز الضريبي المستتر: وهو الذي يمس المستثمر الأجنبي دور أن يتضمن النص التشريعي صراحة صفة المستثمر الأجنبي في هذا التمييز، بل يمس المشروعات التي لا يستطيع القيام به إلا المستثمر الأجنبي .

1-1-2. التمييز الضريبي الصريح: ويتمثل هذا التمييز في معاملة رؤوس الأموال الوطنية معاملة جبائية متميزة عن غيرها من رؤوس الأموال الأجنبية صراحة، من خلال:

- استخدام الصادرات والواردات ورسوم الإنتاج
- فرض ضرائب على الدخل بسعر أعلى على الأجانب
- عدم استفادة الأجانب من الإعفاءات الجبائية

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

حجار مبروكة ، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الإستثمار في المؤسسة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، فرع إستراتيجية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2005 / 2006 .

طرحت هذه المذكرة الإشكالية الرئيسية التالية : ما هو أثر السياسة الضريبية في الجزائر على

إستراتيجية الإستثمار في المؤسسة ؟ ، كما تناولت التساؤلات التالية :

✓ ما هو مفهوم الضريبة و الإستثمار ، و فيما تكمن العلاقة بينهما ؟

✓ ما هي أهم مقومات فعالية النظام الضريبي ؟

✓ ما هو مفهوم السياسة الضريبية و ما هي أهدافها و أدواتها ؟

✓ ما هي دوافع و أهداف الإصلاحات الضريبية في الجزائر؟

✓ ما هي الآثار المباشرة و غير المباشرة للسياسة الضريبية على استراتيجية الإستثمار في المؤسسة ، و كيف يمكن قياسها في المدين القصير و المتوسط ؟

تتمثل فرضيات الدراسة في :

- تعد السياسة الضريبية أهم أدوات السياسة المالية ، نظرا للدور الذي تلعبه في تشجيع الإستثمار و النهوض بعجلة التنمية .
- النظام الضريبي الفعال هو النظام الذي يوفر للدولة موارد مالية و يؤثر على الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في ذات الوقت .
- يمكن للسياسة الضريبية أن تؤدي دورها بمعزل عن السياسات الإقتصادية الأخرى .
- من أهم دوافع الإصلاح الضريبي هو تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق تشجيع الإستثمار .
- ساهمت التحفيزات الضريبية في الجزائر في تخفيض تكاليف الإستثمار داخل المؤسسة و زيادة مصادر تمويلها .

تهدف هذه الدراسة إلى :

- ❖ شرح العلاقة التي تربط الضريبة بالإستثمار .
- ❖ التعرف على دوافع و أهداف الإصلاحات الضريبية عموما في الجزائر .
- ❖ التعرف على أهم التحفيزات الضريبية التي تمنحها الجزائر لتشجيع المؤسسات (المحلية و الأجنبية) على الإستثمار و التوسع .
- ❖ تحليل أثر الإصلاحات الضريبية على أهم العوامل المرتبطة بالإستثمار في المؤسسة عموما ، و المؤسسة الجزائرية بوجه خاص .

النتائج التي توصلت لها الدراسة :

- رغم الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر، إلا أن نظامها الضريبي مازال يعاني العديد من النقائص أهمها عدم الاستقرار وهذا ما يثبتته كثرة التعديلات الضريبية، بالإضافة إلى عدم وضوح بعض الأمور الضريبية، وانتشار كل من الغش والتهرب الضريبي.

- لكل شكل من أشكال المؤسسات مجموعة ضرائب تخضع لها، لذا فعلى المؤسسات الإطلاع على مزايا وسلبيات كل شكل من هذه الأشكال، قصد اختيار الشكل القانوني وحتى الموقع الجغرافي الذي يوفر لها أكبر قدر من المزايا الضريبية.

- يمثل الإعفاء الضريبي تنازلاً من المجتمع عن حقه في جزء من أرباح المشروع الاستثماري، مقابل قيام هذا المشروع بتحقيق هدف محدد من الأهداف القومية التي يرى المجتمع أنه أولى بالتحقيق من تحصيل الضرائب.

يحيى لخضر ، دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، فرع إستراتيجية السوق في ظل إقتصاد تنافسي ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2006 - 2007 .

عملت هذه الدراسة على الإجابة على الإشكالية المحورية التالية : ما مدى قدرة الإمتيازات الضريبية على دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية في ظل التأثيرات و الإنعكاسات المباشرة و غير المباشرة التي تحدثها الضريبة ؟ ، و من خلال هذا السؤال الرئيسي تشكلت أسئلة فرعية تتمثل في :

✓ ما هي الضريبة و المسائل الفنية المتعلقة بها ؟

- ✓ ما هي طبيعة الإمتياز الضريبي و ما هي الشروط و العوامل المتحكمة فيه ؟
- ✓ ما هي مختلف أوجه التأثير الضريبي على تنافسية المؤسسة ؟
- ✓ كيف تساهم الإمتيازات الضريبية في تحسين تنافسية المؤسسة ؟
- ✓ ما هو واقع الضرائب و الإمتيازات الضريبية في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

- تعاني المؤسسة الجزائرية من عبء ضريبي كبير .
- تؤثر الضريبة في مختلف الوظائف و التصرفات التي تقوم بها المؤسسة .
- تساهم الإمتيازات الضريبية في تحسين تنافسية المؤسسة لكنها ليست الشئ الوحيد المتحكم فيها .

أهداف الدراسة :

- ❖ توضيح مدى أهمية الامتيازات الضريبية و عرض الفوائد التي تعود علي المؤسسة من خلالها.
- ❖ بيان كيفية الاستفادة من القوانين والتشريعات الضريبية بما يخدم مصلحة المؤسسة .
- ❖ ضرورة الاهتمام بالضريبة ودراستها من طرف المسيرين .
- ❖ محاولة دراسة انعكاس الامتيازات الضريبية في الواقع العملي على الوضعية التنافسية للمؤسسة.

النتائج المتوصل إليها :

- لا يمكن إنكار المجهودات التي يقوم بها المشرع الضريبي في الجزائر، و التي تهدف إلى تخفيف العبء الضريبي على المؤسسة الاقتصادية، و هذا ما نلمسه من خلال تخفيض نسبة الضريبة

على أرباح الشركات (IBS) من % 30 إلى % 25 ، و المعدل المخفض على الأرباح المعاد

إستثمارها من % 15 إلى % 12.5 ، و إلغاء الدفع الجزافي (VF) .

- تؤثر الضريبة علي مختلف أنشطة المؤسسة سواء كان هذا التأثير مباشرا أو غير مباشر.
- تعتبر الضريبة متغيرا استراتيجيا يجب مراعاتها عند تحديد القرارات المتعلقة بالمؤسسة.
- إن التحكم في التكلفة الضريبية وتخفيضها يؤدي إلى ترشيد الاختيارات لدى المؤسسة من أجل بناء هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة،

- لكل شكل من أشكال المؤسسات مجموعة ضرائب يخضع لها، ولهذا يجب على المؤسسة دائما أن تختار الشكل القانوني الذي يحقق لها أكبر مزايا ضريبية.

الدراسات الاجنبية :

- دراسة بعنوان "كيف تؤثر الضرائب على الاستثمار والإنتاجية؟ - مستوى الصناعة- تحليل دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية " من إعداد "لورا فاريتا" كلية الاقتصاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) أوراق عمل قسم الاقتصاد.وذلك من خلال طرح التساؤل التالي : كيف يمكن للسياسات الضريبية المختلفة أن تؤثر على الاستثمار والإنتاجية ؟ .

في محاولة للإجابة على ذلك تم طرح الفرضيات التالية :

- الضرائب لها تأثير سلبي على الاستثمار خاصة في مجال الصناعة
- تعمل الضرائب على الشركات إلى تقليل الاستثمار عن طريق زيادة تكلفة رأس المال المستخدم في المدى الطويل
- كل من ضرائب الدخل الشخصية و ضرائب الشركات سلبية التأثير على الإنتاجية

تهدف هذه الدراسة إلى :

- تحليل تأثير السياسات الضريبية المختلفة على الاستثمار والإنتاجية
- تحليل الروابط المحتملة بين الضرائب والإنتاجية واختبار الفرضية التي تؤثر عليها الضرائب
- مدى تأثير ضرائب الدخل الشخصي المرتفعة على الإنتاجية و الاستثمار
- نسبة الاستجابة السلبية للاستثمار للزيادة في معدل الضريبة على الشركات وانخفاض قيمة راس المال

النتائج المتوصل إليها :

- ضرائب العمل المحددة، وهي مساهمات الضمان الاجتماعي لها تأثيرات سلبية على راس المال المستخدم حيث يكون التأثير أقوى في الصناعات التي تتميز بأنها كثيفة العمالة نسبياً
- ضرائب العمل، يمكن أن تشوه ضرائب الشركات أسعار العوامل النسبية مما يؤدي إلى عدم الكفاءة مجموعة مدخلات العوامل التي قد تقلل من إجمالي إنتاجية العوامل

خلاصة الفصل الأول :

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستنتج أن السياسة الضريبية هي أداة من أدوات السياسة المالية بصفة خاصة و السياسة الإقتصادية بصفة عامة حيث تستعملها المؤسسة للحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة ، و أن الإستثمار هو عملية تضحية بمنفعة مضمونة في الوقت الحالي مقابل إمكانية تحقيق منفعة أكبر في المستقبل ، و أنه يجب على المؤسسات إتباع إستراتيجية معينة للإستثمار و التي يقصد بها مجموعة من الخطط تمكن المستثمر من تحقيق أهدافه الإستثمارية .

منح المشرع الجزائري عدة تحفيزات ضريبية تعتبر من بين الإصلاحات الإقتصادية لصالح المستثمرين ، من بين أهدافها تنشيط الإستثمارات الوطنية و الأجنبية لتشجيع النشاط الإقتصادي و خلق مناصب شغل ، كما تبين لنا أيضا أن السياسة الضريبية تؤثر على طرق تمويل الإستثمار و على طرق اختيار الإستثمار ، حيث تقسم مصادر التمويل إلى مصادر تمويل طويلة و متوسطة و قصيرة الأجل ، أما بالنسبة لاختيار قرار الإستثمار فيعتمد اختيار المشاريع الإستثمارية على عدة معايير ، و من أهم هذه المعايير : معيار صافي القيمة الحالية ، و مدة استرجاع رأس المال المستثمر ، بالإضافة إلى معيار المعدل الداخلي للمردودية .

الفصل الثاني : دراسة
حالة للمؤسسة
الإقتصادية

تمهيد :

بعد التطرق لمختلف جوانب البحث الأساسية من الناحية النظرية ، و ذلك في الفصل الأول ، سنقوم خلال الفصل الثاني بتقديم موقع محل الدراسة و المتمثل في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة من خلال التطرق لنشأة و تطور المؤسسة ، بالإضافة إلى التعريف بالمؤسسة و التعرف على أهدافها ، و كذلك الهيكل التنظيمي للمؤسسة بمختلف مكوناته ، و بعد ذلك سنقوم بدراسة تطبيقية حول الإمتيازات الضريبية للمؤسسة ، و هذا من خلال إجراء دراسة حول الإمتيازات الضريبية التي يتم منحها للمؤسسة ، بعدها نقوم بدراسة مدى التأثير الضريبي على أهم العناصر المحفزة للإستثمار داخل المؤسسة و هذا خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى غاية سنة 2022 ، و في الأخير نقوم بتفسير نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة التي سبق ذكرها ، و هذا ما سيتم التطرق له في هذا الفصل من خلال التطرق للمباحث التالية :

❖ المبحث الأول : نظرة عامة حول المؤسسة الإقتصادية

❖ المبحث الثاني : دراسة الإمتيازات الضريبية للمؤسسة

المبحث الأول : نظرة عامة حول المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول : نشأة و تطور المؤسسة

أسس القرطاجيون إمبراطوريتهم ما بين القرن السابع و الثامن ما قبل الميلاد، والتي امتدت حدودها إلى غاية شمال إفريقيا حيث أن خليج النوميديين ساعد على تأسيس مبسط تجاري للسلع، فبتحطيم قرطاج في 147ق.م أسس الرومان مدينة روسيكادا المعروفة حالياً بسكيكدة حيث يعد ميناءها من أهم الموانئ في الجزائر، وهو منطقة عبور مما أتاح له احتكار النقل و القيام بدور الوساطة التجارية عبر البحر، هذا ما يميز الوضعية الجغرافية لمدينة سكيكدة والذي جعله يلعب دور في تنمية الاقتصاد الوطني حيث يعالج قرابة 25 بالمئة من المبادلات التجارية الجزائرية عن طريق البحر.

وحتى نهاية 1839م كان الميناء عبارة عن مرفأ صغير بني من أعمدة من الحديد الصلب حيث لا تستطيع السفن القيام بعملية التفريغ مباشرة على أرضيته بل تفرغ حمولتها على رمال شاطئ خليج سطوره المتواجد على بعد تكلم غرب المرفأ، ثم تحمل هذه السلع على عربات مسطحة والتي توصلها إلى سكيكدة المدينة.

وبعد تحول مدينة فيليب فيل Philippe ville إلى بلدية سنة 1948م ومع التطور الجديد طرحت إشكالية التحول المحلي وكذا إمكانية بناء ميناء يلبي جميع متطلبات الحركة التجارية.

ثم جاء المشروع المصادق عليه إبان الاستعمار الفرنسي سنة 1860م الذي تضمن ما يلي:

1. بناء الحاجز الكبير في الناحية الشرقية وإنشاء أرضية الميناء قرب الجهة الأمامية من الناحية الغربية

2. بناء الحاجز الكبير والذي يمتد على طول 1400م

3. بناء حاجز أفقي للتكوين حوض ماني لإنشاء ميناء مؤقت

4. بناء حاجز القصر الأخضر chateau vert وبصفة نهائية المساحة الأمامية للميناء.

وقد انطلقت الأشغال بهذا المشروع سنة 1861م. فمن سنة 1891م إلى سنة 1959م اقتصرت العمليات على ما يلي:

5. تمديد طول الحاجز الكبير ب 225م وذلك من 1891 إلى 1897.

6. بناء مساحات غير مغطاة وأرصفة جديدة من 1930 إلى 1957.

7. بناء رصيف القصر الاخضر على الحاجز الذي يحمل نفس التسمية والذي انطلقت به الأعمال سنة 1959م لتنتهي في عام 1964م والذي ازداد طوله ب 290م وقد دشن عام 1985م، ومن خلاله ارتفعت طاقة الاستقبال للمناء .

المطلب الثاني : التعريف بالمؤسسة و أهدافها

1 - التعريف بالمؤسسة :

تأسست المؤسسة المينائية لسكيدة بمقتضى المرسوم رقم 82/284 الذي صدر بتاريخ 14 أوت 1982 أي في خضم برنامج إعادة هيكلة المؤسسات حيث أسندت إلى هذه المؤسسة المهام التي كانت على عاتق الوحدة المنحلة و التي عن طريق إعادة هيكلتها أنشأت المؤسسة المينائية لسكيدة و هذه الوحدات هي :

- الديوان الوطني للموانئ

- الشركة الوطنية للشحن والتفريغ

- الشركة الوطنية لشحن البواخر .

وبعد إعادة الهيكلة أنشأت المؤسسة المينائية لسكيدة، برأس مال قدره 100000000 دج بتاريخ 21 مارس 1989، تحصلت المؤسسة على استقلاليتها وأصبحت مؤسسة اقتصادية حسب القانون رقم 88/01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، ولقد تحولت إلى شركة مساهمة برأس مال قدره 135000000 دج وبعد استقلاليتها أصبحت تضم الموانئ التالية:

- ميناء الصيد البحري القل، المرسى، سطورة.

- ميناء سكيدة القديم.

- ميناء الهيدروكربون وهو أحدث الموانئ.

وفي بداية 2005 تم فصل موانئ الصيد عن قطاع الموانئ التي أصبحت بدورها تابعة لوزارة الصيد البحري، كما تم في أواخر 2005 فصل تسيير ميناء الهيدروكربون الذي أصبح تابع لوزارة الطاقة والمناجم. C.T.H.

2- أهداف المؤسسة :

. أولاً: أهداف المؤسسة المينائية لسكيدة:

تسعى المؤسسة المينائية لتحقيق أهداف عدة أهمها:

- الرفع من تنمية الاقتصاد الوطني .
 - إحتلال مكانة هامة في ميدان النشاط المينائي خاصة في ظل اقتصاد السوق .
 - مساعدة المؤسسات الوطنية في عملية الاستيراد والتصدير .
 - المساهمة في الاستثمارات الوطنية مستقبلا .
 - إعطاء صورة واضحة عن المؤسسة لجميع المتعاملين معها .
- . ثانيا : وظائف المؤسسة المينائية لسكيدة**
- بعكس المؤسسة الإنتاجية نجد أن المؤسسة المينائية مؤسسة خدمية يتمثل نشاطها الأساسي في تقديم الخدمات وبالتالي ليس لها مخازن لاستغلالها في تخزين البضائع لإعادة بيعها على حالها، ولكن لديها مخازن تستخدمها لتخزين المواد واللوازم والمعدات التي تستعملها لذاتها أو تستغل لفائدة الزبائن الذين يضعون سلعهم كأمانة لدى المؤسسة، وبما أن غاية الميناء هو عبور البضائع في أحسن الظروف الأمنية التجارية والاقتصادية فإن تحقيق هذه الغاية يتطلب وضع نموذج تنظيمي وتسيير ناجح وكذا ضمان خدمات عامة عبر الوظائف الرئيسية التالية:
- وظيفة الصيانة والتطوير .
 - وظيفة الاستغلال بمختلف أنواعها .
 - وظيفة الشرطة المينائية .
- وبالإضافة إلى هذه الوظائف هناك وظيفتان هامتان هما
- وظيفة التسيير .
 - وظيفة الرقابة والمحافظة على الأملاك المينائية .
- أما عن الأنشطة التي تمارسها المؤسسة المينائية لسكيدة فهي:
- شحن وتفريغ البضائع الاستيراد والتصدير، تسيير الاستغلال العمومي والأملاك، تنظيم حركة المرور والمحطة .

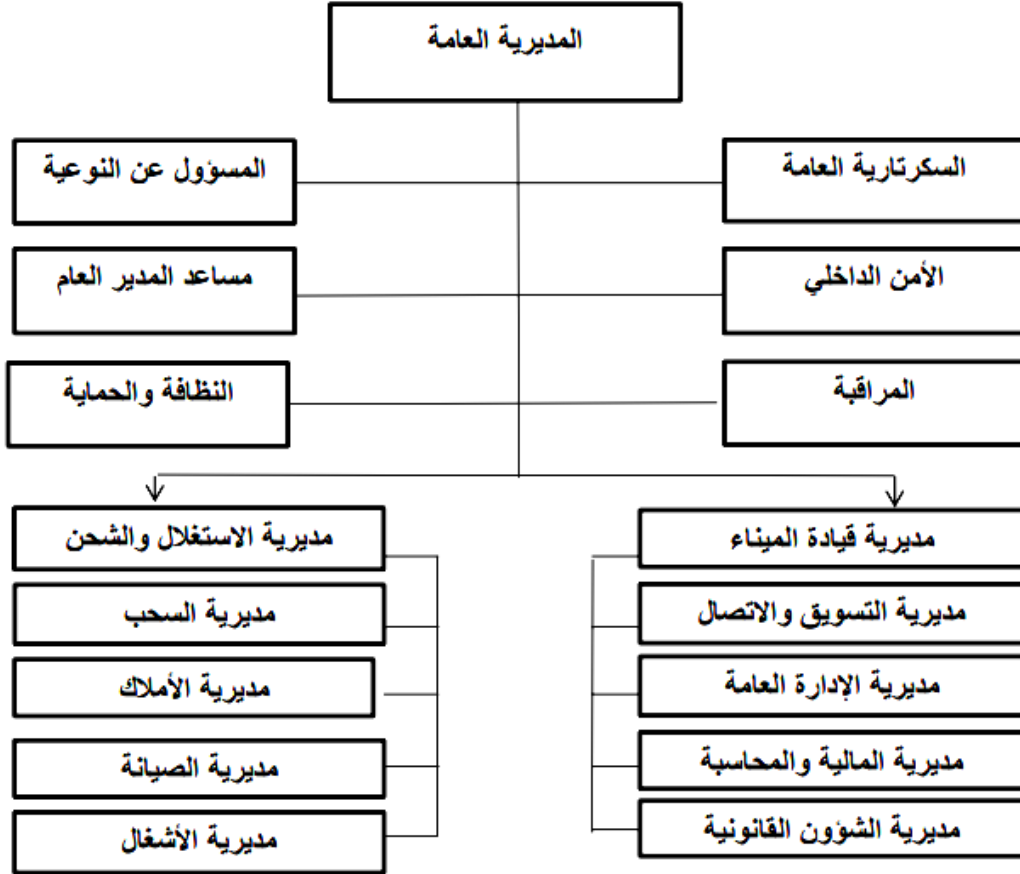
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة :

إن وجود هيكل تنظيمي جيد داخل المؤسسة يعتبر الشيء الأساسي للسير الفعال الذي يؤدي إلى تحقيق الاهداف الموجودة ضمن الخطط المرسومة، حيث يقوم على تقييم الاعمال وتحديد المسؤوليات ويتحقق

هذا داخل المؤسسة المينائية لسكيدة من خلال 3 مديريات تعمل كل واحدة بالتوجيه و الاشراف والمتابعة من المديرية العامة

1 - الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة المينائية لسكيدة

الشكل رقم (5) : يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية



المصدر: وثيقة رسمية عن الادارة العامة للمؤسسة الوطنية المينائية الصادر بتاريخ 29-10-2014

2- مهام المديرية العامة للمؤسسة :

1-2 المديرية العامة: وتعتبر أعلى الهيئات في المؤسسة وبالتالي فإن مسؤولياتها أكبر والضغط على المدير

العام أكثر لذا عين نائبين مدير عام مساعد إداري ومدير عام تقني ونجد من مهامها:

التنسيق بين جميع المديريات الأخرى والاشراف المباشر عليها؛

متابعة التطبيق الحسن لتسيير المؤسسة وذلك في إطار السياسة العامة للتنمية الوطنية؛

إمضاء الوثائق المالية والإدارية المختلفة؛

الإشراف على مجلس الإدارة الذي يتكون من مساهمين إلى بعض المهام الأخرى.

2-2 مديرية قيادة الميناء : وتنقسم إلى دائرتين هما:

1-2-2 دائرة مساعدة السفن : ومن مهامها ما يلي:

القيام بسحب البواخر وربطها ؛

القيام بعملية ارشاد السفن لتسهيل دخولها إلى الميناء؛

وضع الزوارق تحت إشراف مسؤولي البواخر .

2_2_2 دائرة الأمن والشرطة : ومن مهامها :

مراقبة البضائع الداخلة والخارجة من الميناء؛

متابعة حركة البضائع داخل الميناء؛

_تسيير المنارة للإرسال.

2-2-3 مديرية سحب البواخر : من مهامها :

تقديم كل المساعدات المتمثلة في البحر، السحب والدفع للبواخر في عملية الإرساء والإبحار؛

_تقديم السحابات لعملية الإنقاذ في حالة كون أحد البواخر في حاجة إلى مساعدة طارئة؛

_صيانة العتاد وجعله في أتم الاستعداد للقيام بالمهام على أكمل وجه

ضمان سهولة الحركة داخل الميناء للبواخر في حالة حدوث عطب باخرة ما.

2-3 مديرية الصيانة : ومهامها :

تسخير الوسائل البشرية والمادية لحساب البواخر والزيائن؛

_صيانة العتاد والآلات والمعدات المينائية؛

وتشمل هذه المديرية على : قسم المشتريات قسم التجهيزات.

2-4 مديرية الأشغال :

وهي المديرية المكلفة بإنجاز ومتابعة الأعمال التي توجه من طرف المؤسسة حيث تضم المديرية: قسم المحافظة على الأملاك، مصلحة جديدة، مصلحة الهياكل الأساسية البحرية مصلحة موانئ الصيد البحري.

2-5 مديرية الاستغلال والشحن والتفريغ : من مهام هذه المديرية ما يلي :

متابعة حركة البضائع من وصولها إلى الميناء حتى تسليمها إلى الزبائن،

الإشراف على عملية الشحن والتفريغ من وإلى الزبائن،

تأجير المخازن والمساحات للزبائن الدائمين.

2-6 مديرية الإدارة العامة : من مهامها :

الإشراف على تسيير المستخدمين والشؤون العامة والخاصة بالمؤسسة،

التكفل بتحليل وتقديم الاقتراحات لبرنامج خاص بالتوظيف والتكوين وتنقسم إلى : دائرة الموارد البشرية ومديرية

الشؤون القانونية.

2-7 مديرية الدراسات والتسويق والاتصال : تتمثل صلاحيات هذه المديرية في :

تطوير وسائل الإعلام الآلي للمؤسسة ومتابعة تطبيق البرامج

إعداد الإحصائيات الخاصة بالمؤسسة وتوزيعها على باقي المديريات الموجودة داخل الميناء والتنسيق بين

التسويق والاتصال

تنظيم أيام إعلامية مع الزبائن وبناء العلاقات على الثقة

وتتضمن هذه المديرية قسم الدراسات قسم التسويق، قسم الاتصال.

2-8 الأملاك العامة : من مهام هذه المديرية ما يلي :

المحافظة على أملاك المؤسسة،

تزود البواخر بالماء.

2-9 مديرية المحاسبة والمالية : تلعب هذه المديرية دورا هاما في تسيير باقي المديريات الأخرى،

وتعتبر

كمركز لاتخاذ القرارات وتنفيذها وتتكفل بما يلي :

متابعة السير المالي والمحاسبي للمؤسسة،

مسك جميع الوثائق المالية والمحاسبية
المشاركة في وضع القواعد العامة للمؤسسة،
تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن هذه المديرية تقوم بتنظيم نشاطها عن طريق المصالح التالية:
دائرة المالية : وتضم مصلحة المالية مصلحة الميزانية والاستثمار، مصلحة التحصيل،
دائرة المحاسبة : وتضم مصلحة المحاسبة التحليلية والمحاسبة العامة.

3- مهام مديرية المالية والمحاسبة :

إن مصلحة المالية والمحاسبة عنصر حساس وفعال داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة لكونها متعلقة
بالجانب المالي والمحاسبي، فالوظيفة المالية داخل المؤسسة تحتل حيز كبير وشامل يغطي باقي
المصالح الأخرى وذلك باعتباره المحرك الأساسي لسير النشاط، وتلعب هذه المديرية دورا هاما في سير
باقي المديريات الأخرى كما تعتبر كمرکز لاتخاذ القرارات وتنفيذها وتتكفل بما يلي:

- متابعة السير المالي والمحاسبي للمؤسسة؛

- المشاركة في وضع القواعد العامة للمؤسسة وذلك من خلال قيامها بالدراسات التي تهدف
إلى تحسينها وتطويرها؛

- تحقيق التوازن المالي للمؤسسة؛

وتنقسم مديرية المالية والمحاسبة إلى:

3-1 - دائرة المحاسبة : وتضم هذه الدائرة ثلاث مصالح هي:

3-1-1- مصلحة المحاسبة التحليلية:

يتم داخل مديرية المالية والمحاسبة باعتبار المؤسسة في أغلب الأحيان لا تتبع نظام المحاسبة التحليلية،
ومن

بين المهام الموكلة لهذه المصلحة ما يلي:

- وضع دليل للمحاسبة التحليلية؛

- إعطاء صورة عن نشاط المؤسسة وتحملته من أعباء وتكاليف؛

إعداد في كل ثلاثي تحليل يخص النتائج المحصل عليها لمختلف الأقسام؛

- القيام بعملية الجرد الدائم داخل المؤسسة.

3-1-2-2- مصالحة التغطية: تشمل هذه المصلحة على قسم العلاقات مع الزبائن الذي يقوم ب:

- متابعة الفواتير الخاصة بالزبائن؛
- تحصيل الحقوق من طرف الزبائن في الأجل المحددة؛
- إلغاء الفواتير الخاطئة بقرار من المدير العام للمؤسسة؛
- إشعار مصلحة المنازعات عند قوات أجل التسديد من طرف أي زبون بغية متابعته قضائيا.

3-1-3-3- مصلحة المحاسبة العامة وتشمل هذه المصلحة على:

• **قسم العمليات المختلفة:** تتمثل مهامه في

- متابعة فواتير دائنو الخدمات؛
 - متابعة التسوية لكل حسابات مجموعة المخزونات.
- **قسم المشتريات من مهام هذا القسم ما يلي:**
- البقاء على اتصال مباشر ودائم مع موردي المؤسسة من أجل ضمان التوريد الدائم؛
 - استلام الفواتير المرسله من طرف المورد المتعلقة بالمشتريات والتأكد من صحة المعلومات المدونة عليها.

• **قسم الخدمات العامة:** تتمثل مهام هذا القسم فيما يلي:

- متابعة حركة المجموعة الرابعة _ الحقوق
 - استلام الفواتير المرسله وتسجيلها محاسبيا والتأكد من صحتها.
- 3-2-2- دائرة المالية:** وتضم هذه الدائرة مصلحتين هما:

3-2-1-3- مصلحة الميزانية والاستثمارات تتمثل مهامها في

- مراقبة الميزانية والقيام بعملية تقييمها ومتابعة الاستثمارات الخاصة بالمؤسسة؛
- تقدير المصاريف والايرادات المتعلقة بالسنة الماضية؛
- تحصيل أكبر عدد ممكن من المعلومات المتعلقة باحتياجات كل مصلحة وتقسيم هذه المصلحة إلى قسم مراقبة الميزانية وقسم متابعة الاستثمارات.

3-2-2-3- مصلحة العمليات المالية تتلخص مهامها فيما يلي:

- مراقبة عمل المصالح التابعة لها؛

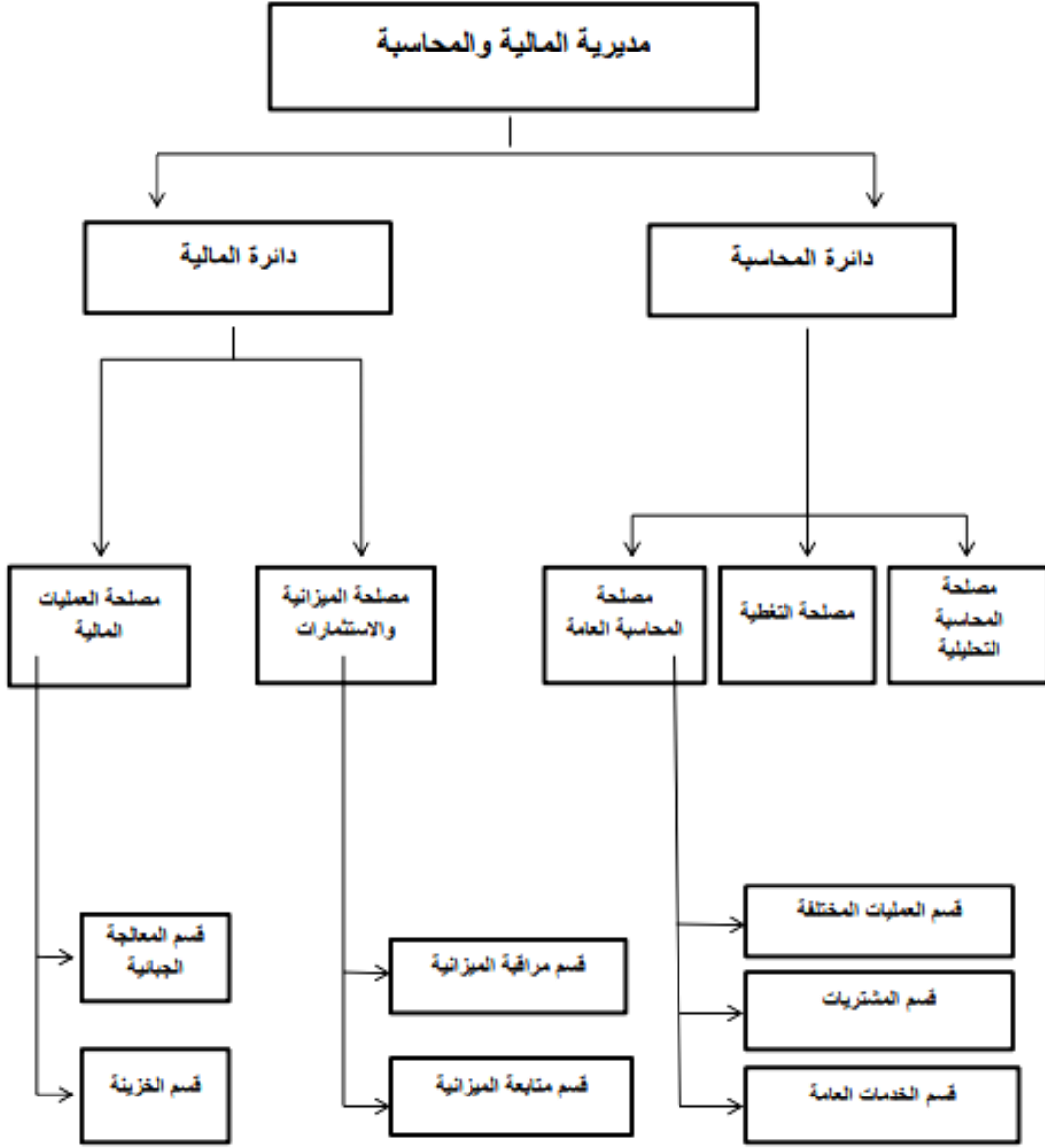
- دراسة حالة خزينة المؤسسة بصفة دورية؛

- تحصيل قيمة الشيكات وإدخال مبالغها في رصيد المؤسسة بعد أن يقوم رئيس المصلحة بملء وثيقة تسمى " تسليمات الشيكات" وذلك إما عن طريق الخصم أين تقوم المؤسسة بدفع مقابل سرعة التحصيل أو عن طريق الصندوق أين تكون المدة محددة بيومين إذا كان داخل سكيكدة، وإذا كان خارجها ب 15 يوم. إضافة إلى وثيقة اخرى "وثيقة الايرادات" والتي يتم إمضاؤها من طرف رئيس المصلحة ومدير المالية والمحاسبة.

- إعداد جدول التقاربات البنكية بهدف التأكد بأن رصيد المؤسسة بالبنك مساوي لرصيد البنك بالمؤسسة

4- الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة بالمؤسسة المينائية لسكيكدة

الشكل رقم (6): يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة بالمؤسسة المينائية



المصدر : مديرية المالية والمحاسبة للمؤسسة المينائية لسكيدة

المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين السياسة الضريبية و الإستثمار في المؤسسة المينائية

المطلب الأول : الإمتيازات الضريبية الممنوحة للمؤسسة

1: الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسة المينائية لسكيدة¹:

تخضع المؤسسة المينائية بسكيدة إلى النظام الحقيقي وبالتالي يخضع لمجموعة من الضرائب والرسوم أهمها :

¹ - وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

1-1 الضريبة على أرباح الشركات IBS : تخضع المؤسسة للضريبة على أرباح الشركات بناء على المواد : 135 و 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والمعدل المطبق في هذه المؤسسة هو 26%

2-1 الرسم على النشاط المهني TAP :

تم إلغاء الرسم على النشاط المهني بموجب المواد 14 و 24 من قانون المالية لسنة 2024

3-1 الرسم على القيمة المضافة TVA : يخضع نشاط المؤسسة محل الدراسة للرسم على القيمة المضافة بمعدل 9% و 19%

4-1 الضريبة على الدخل الإجمالي IRG : حسب المادة 66 و 67 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإن المؤسسة تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي فئة الرواتب والأجور والمنح والربوع العمرية، التي تخضع للاقتطاع من المصدر، بالإضافة إلى اقتطاعات أخرى من المصدر.

5-1 حقوق الطابع DT : إن رسم الطابع هو الضريبة المفروضة على جميع الأوراق المخصصة للعقود المدنية والقضائية والمحركات التي يمكن أن تقدم للقضاء كدليل ولا توجد استثناءات أخرى إلا الاستثناءات التي ينص عليها القانون.

6-1 رسم التكوين المهني المتواصل ورسم التمهين: المؤسسة تخص مبلغ 1% من الكتلة الأجرية السنوية لإنفاقه على أعمال التكوين المهني ونشاطات التمهين فإذا كان المبلغ المنفق من طرف المؤسسة يساوي أو يفوق 1% من الكتلة الأجرية فلا تدفع المؤسسة مبلغ إلى مصالح الجباية أما إذا كان المبلغ المنفق يقل من 1% فيستلزم على المؤسسة دفع الفارق بين 1% من الكتلة الأجرية والقيمة المنفقة على التكوين والتمهين إلى المصالح الجبائية".

7-1 رسوم أخرى:

المادة 26 : تخضع السيارات المرقمة في صنف السيارات الخاصة التي يقل عمرها عن 05 سنوات والمذكورة في ميزانية الشركات مهما كان نظام اخضاعها من طرف الشركات المنشأة في الجزائر إلى رسم سنوي يحدد مبلغه كما يلي:

الجدول (3) رقم يوضح الرسم على السيارات

تعريفه الرسم	قيمة السيارة عند الاقتناء
350000 دج	ما بين 3500000 و 6000000 دج
600000 دج	أكثر من 6000000 دج

المصدر : المادة رقم 60 من قانون المالية لسنة 2018

حسب الوثائق المقدمة المؤسسة قامت باقتناء 5 سيارات، كان مبلغ الاقتناء لكل سيارة يحقق الشرط الاول من المادة 26 وبالتالي فالمؤسسة قد قامت بدفع رسم يقدر ب 350000 دج عن كل سيارة، وعليه المؤسسة دفعت عن السيارات مبلغ يقدر 175000 دج.

2: الوفورات الضريبية

استفادت المؤسسة من تخفيضات ضريبية قدرت ب 11.42% و إعفاءات حققت من خلالها وفورات ضريبية متعلقة ب الرسم على النشاط المهني ، رسم على القيمة المضافة و الضريبة على ارباح الشركات و الاهتلاكات و هي كاتالي :

2-1 الوفر الضريبي الناتج عن الاهتلاكات :

من خلال سماح التشريع الضريبي للمؤسسة بمعاملة أقساط الاهتلاك كأعباء قابلة للتخفيض من الوعاء الضريبي، هذا ما نلاحظه في المؤسسة المينائية لسكيدة والتي استفادت من وفورات ضريبية هامة ناتجة عن الاهتلاكات

الوفر الضريبي = الاهتلاك * معدل الضريبية

و الجدول التالي يوضح الوفر الضريبي الناتج عن الاهتلاك :

الجدول رقم (4) : يوضح الوفر الضريبي الناتج عن الاهتلاكات خلال الفترة (2020/2018)

البيان (السنوات)	الاهتلاك	معدل الضريبة	الوفر الضريبي
2018	1355147731	26%	352338410
2019	1325257926	26%	344567061
2020	1473717328	26%	383166505

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على جداول حسابات النتائج للمؤسسة

مثال عن طريقة حساب الوفر الضريبي الناتج عن الإهلاك خلال سنة 2018 :

الوفر الضريبي = الإهلاك * معدل الضريبة

الوفر الضريبي = 1355147731 * 26% = 352338410

ملاحظة: تم تدوير الأرقام إلى الوحدة.

تبرز معطيات الجدول رقم (4) أن المؤسسة المينائية حققت وفر ضريبي معتبر من خلال الإهلاك أدى إلى تخفيض الوعاء الضريبي و مما ساعد في تخفيض الضريبة على أرباح الشركات، يقل الوفر الضريبي الجزء الهام من التمويل الذاتي للمؤسسة والذي يسمح لها بتمويل استثماراتها التوسعية وزيادة ربحيتها.

2-2 الوفر الضريبي الناتج عن الاستفادة من تخفيض متعلق بالرسم على النشاط المهني (TAP) :

ملاحظة: تم إلغاء الرسم على النشاط المهني بموجب المواد 14 و 24 من قانون المالية لسنة 2024

و هنا نقوم فقط بعرض النقاط التالية من أجل اثراء المحتوى

إن نسبة 11.42% تمثل استفادة المؤسسة المينائية من التخفيض المتعلق بالرسم على النشاط المهني وذلك وفقا للتشريع الضريبي الجزائري، بحسب العلاقة التالية :

الوفر الضريبي = الرسم على النشاط المهني قبل الاستفادة من التخفيض - الرسم على النشاط المهني بعد الاستفادة من التخفيض

و الجدول التالي يوضح حجم الوفر الضريبي المترتب عن التخفيض المتعلق بالرسم على النشاط المهني

جدول رقم (5): يوضح الوفر الضريبي المرتبط بالرسم على النشاط المهني:

البيان (الأشهر)	الرسم المهني على النشاط قبل الاستفادة من التخفيض	الرسم على النشاط المهني بعد الاستفادة من التخفيض	الوفر الضريبي
جانفي	1405810	12446207	1604603
فيفري	11274098	9986596	1287502

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة المينائية بسكيدة

مثال عن طريقة حساب الوفر الضريبي المرتبط بالرسم على النشاط المهني لسنة 2022 لشهر جانفي
الوفر الضريبي= الرسم على النشاط المهني قبل الإستفادة من التخفيض- الرسم على النشاط المهني بعد
الإستفادة من التخفيض

حساب الرسم على النشاط المهني (TAP) بدون إعفاء :

$$TAP-936720643*1.5\%=14050810.....(1)$$

حساب الرسم على النشاط المهني (TAP) بالإعفاء :

$$TAP=936720643*88.58\%=829747146 \text{ دج}$$

$$TAP=829747146*1.5\%=829747146 \text{ دج}.....(2)$$

الوفر الضريبي-(1)-(2)

$$\text{الوفر الضريبي}-14050810-12446207=1604603 \text{ دج}$$

يتضح من الجدول رقم 22 حجم الوفر الضريبي الذي حققته المؤسسة المينائية في مجال الرسم على
النشاط المهني خلال شهري جانفي وفيفري من سنة 2022 قدر ب 2892105

2-3 الوفر الضريبي الناتج عن الرسم على القيمة المضافة TAP :

اعتمادا على المالحق وجدنا أن المؤسسة المينائية قامت بشراء 5 أنواع من العتاد عن طريق الوكالة
الوطنية لدعم الاستثمار فاستفادت من اعفاء من الرسم على القيمة المضافة، لكن المؤسسة لم تستطع
تحصيل كل العتاد المطلوب وذلك بسبب الوضع الصحي في البلاد وغلق كل الخطوط الجوية والبرية بين
الدول، وعليه فالمؤسسة حققت وفر ضريبي نتج عن الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة عن 3 أنواع
من العتاد.

يحسب الوفر الضريبي بالعلاقة التالية :

الوفر الضريبي = المبلغ متضمن الرسم - المبلغ خارج الرسم .

والجدول التالي يوضح حجم الوفر الضريبي الناتج عن الرسم على القيمة المضافة :

الجدول رقم (6): يوضح الوفر الضريبي الناتج عن الرسم على القيمة المضافة

البيان	المبلغ المتضمن الرسم	المبلغ خارج الرسم	الوفر الضريبي
1	136000000	114285714	21714286
2	21195000	17810924	3384076
3	280987922	236124304	44863618

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة المينائية بسكيكدة

مثال عن طريقة حساب الوفر الضريبي المر تبط بالرسم على القيمة المضافة :

أ- حساب المبلغ خارج الرسم:

$$114285714 = 1.19 / 136000000 \text{ دج}$$

ب- الوفر الضريبي = المبلغ متضمن الرسم - المبلغ خارج الرسم

$$\text{الوفر الضريبي} = 114285714 - 136000000 = 21714286 \text{ دج}$$

ملاحظة : تم تدوير الأرقام إلى الوحدة.

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن المؤسسة حققت وفر ضريبي جيد من خلال استفادتها من امتياز الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة يقدر ب 69961980 دج. هذا ما يدل على أن التحفيزات الجبائية لها أثر كبير لدى المؤسسة.

2-4 الوفر الضريبي الناتج عن الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

يمنح التشريع الضريبي الجزائري عدة مزايا للمؤسسات وذلك للأنشطة التي تدخل ضمن إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وقد قامت المؤسسة المينائية بالاستثمار من خلال شراء معدات

عن طريق الوكالة فاستفادت من امتياز لمدة 3 سنوات بتخفيض قدره 11,42% وبالتالي تحقيق وفر ضريبي عن الضريبة على أرباح الشركات.

يحسب الوفر الضريبي بالعلاقة التالية:

الوفر الضريبي=الضريبة على أرباح الشركات قبل التخفيض-الضريبة على أرباح الشركات بعد التخفيض

والجدول التالي يوضح حجم الوفر الضريبي الناتج عن الضريبة على أرباح الشركات :

الجدول رقم(7) يوضح الوفر الضريبي الناتج عن الضريبة على أرباح الشركات

البيان	الضريبة على أرباح الشركات قبل التخفيض	الضريبة على أرباح الشركات بعد التخفيض	الوفر الضريبي
2021	233148403	122959077	110189236

المصدر : من اعداد الطلبة وفقا للوثائق المقدمة من طرف المؤسسة المينائية بسكيكدة

مثال عن طريقة حساب الوفر الضريبي الناتج عن الضريبة على أرباح الشركات خالل سنة :2021

• نتيجة الدورة = 3711077915

أ-حساب رصيد التصفية بدون إعفاء :

رصيد التصفية=الضريبة على أرباح الشركات لسنة 2021- مجموع الأقساط

964880257= 0.26*3711077915

731731855-964880257= 233148403 (1) رصيد التصفية بدون إعفاء

ب-حساب رصيد التصفية بالإعفاء :

3287272817=0.8858*3711077915

854690932=0.26*3287272817

731731855-854690932=122959077 دج (2) رصيد التصفية بالإعفاء .

الوفر الضريبي = (1)-(2)

الوفر الضريبي = 110189325=122959077-233148403 دج

ملاحظة : تم تدوير الأرقام إلى الوحدة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن المؤسسة المينائية حققت وفرا ضريبيا جيدا من خلال التخفيض الذي استفادت منه عن طريق إعادة الاستثمار، وهذا ما يدل على ان المؤسسة قامت باستغلال المزايا المقدمة لها وهذا ما انعكس على أدائها المالي.

ومنه نستنتج أن التحفيزات الجبائية التي استفادت منها المؤسسة حققت لها وفورات ضريبية كبيرة، هذه الوفورات الضريبية حققت من خلالها المؤسسة تدفقات نقدية ساعدتها على تحسين أدائها المالي في مختلف مراحل نشاطها (الاستثمار، التمويل، الاستغلال).

3-التحفيزات الجبائية في مرحلة الاستثمار و التمويل :

3-1 في مرحلة الاستثمار :

- المزايا الضريبية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :

أ- أثناء الإنجاز :

بمقتضى المرسوم الرئاسي المتعلق بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تستفيد المؤسسة من:

- الإعفاء من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بالعرض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات المستوردة والمقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من مصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الاملاك العقارية المتضمنة حق الامتياز على الاملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة لإنجاز مشاريع الاستثمار.

ب- أثناء الاستغلال:

- تمنح المصالح الجبائية إعفاءات للمستثمر لمدة 3 سنوات بالنسبة للاستثمارات الجديدة التي تشغل 100 عامل.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

وتمتد مدة الإعفاءات من 3 إلى 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تشغل أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط.

• **المزايا الضريبية المقدمة من طرف الدولة للمناطق المراد ترقيتها:**

أ- أثناء الإنجاز:

- الإعفاءات من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المنشأة من المزايا والتي تدخل مباشرة.

في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المنشأة من المزايا والتي تدخل مباشرة في الإنجاز.

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بالعرض ورسم على الإشهار العقاري من كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك المبنية وغير المبنية الموجهة للاستثمار .

الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

- التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشأة الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

ب- أثناء الاستغلال:

- إعفاء الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات؛

- إعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة 10 سنوات؛

- تخفيض نسبة 50 بالمئة من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، وعند الرجوع إلى المؤسسة المينائية لسكيدة موضوع دراستنا وبناء على المعطيات المقدمة من طرف المصلحة المسؤولة على ذلك فإننا نجد ان المؤسسة استثمرت في الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، فاستفادت من تخفيض قدره 42، 11 بالمئة بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط

المهني لمدة 3 سنوات بعد توظيف 31 عامل و استقادات أيضا من إعفاء من الرسم على القيمة المضافة بعد شراء خمس أنواع من عتاد من خارج البلد، لكن هذا التخفيض والإعفاء لا يدخلان في مرحلة الاستثمار لأن هذا التخفيض والإعفاء كان قبل بداية النشاط أي في مرحلة الاستغلال.

لكن المؤسسة لم تستثمر في المناطق المراد ترقيتها والتي تحتوي على امتيازات وحوافز كثيرة مقدمة من طرف الدولة كما تطرقنا سابقا، وبالتالي لم تستفد من الامتيازات المقدمة من طرف الدولة.

3-2 في مرحلة التمويل :

بما أن المؤسسة حققت وفورات ضريبية أي أنها كسبت إيرادات جديدة ساعدتها على زيادة قدرتها على التمويل ، ويعتبر الوفر الضريبي أيضا الجزء الهام من التمويل الذاتي للمؤسسة والذي يسمح لها بتمويل استثماراتها التوسعية وزيادة ربحيتها، ومنه المؤسسة المينائية أصبحت لها القدرة أكثر على التمويل الذاتي لتمويل أنشطتها، وعليه تقوم بحساب قدرتها على التمويل انطلاقا من النتيجة الصافية وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{النتيجة الصافية} + \text{مخصصات الاهتلاكات و المؤونات}$$

والجدول التالي يوضح قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة المينائية

الجدول رقم(8): قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة المينائية سكيكدة خلال الفترة (2018-2021)

السنوات	2018	2019	2020	2021
النتيجة الصافية	2541016213	1652373461	2248561686	574290237
مخصصات الاهتلاكات و المؤونات	1355147731	1325257926	1473717328	
قدرة التمويل الذاتي	3896163943	2977631387	3722279014	574290237

المصدر : من إعداد الطلبة إعتامادا على الميزانيات المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة .

مثال عن طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي في سنة 2018:

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية مخصصات الإهلاكات والمؤونات

قدرة التمويل الذاتي = 2541016213 + 1355147731 = 3896163943 دج

ملاحظة : تم تدوير الأرقام إلى الوحدة.

من خلال الجدول رقم (8) أعلاه نلاحظ انخفاض مستمر في قدرة التمويل من سنة 2018 إلى سنة 2019 وهذا راجع إلى انخفاض في النتيجة الصافية خلال هاته السنوات، ثم تعود إلى الارتفاع سنة 2020 نلاحظ ارتفاع ملحوظ في قدرة التمويل قدره 744647626 ثم تتخفف السنة الموالية 2021 بسبب عدم وجود مخصصات اهتلاك لتلك السنة. بصفة عامة نستطيع القول أن المؤسسة المينائية تتمتع بحجم تمويل ذاتي كبير ومعتبر تستطيع الاعتماد عليه كمصدر تمويل على المدى القصير و الطويل أيضا.

3-3 في مرحلة الاستغلال :

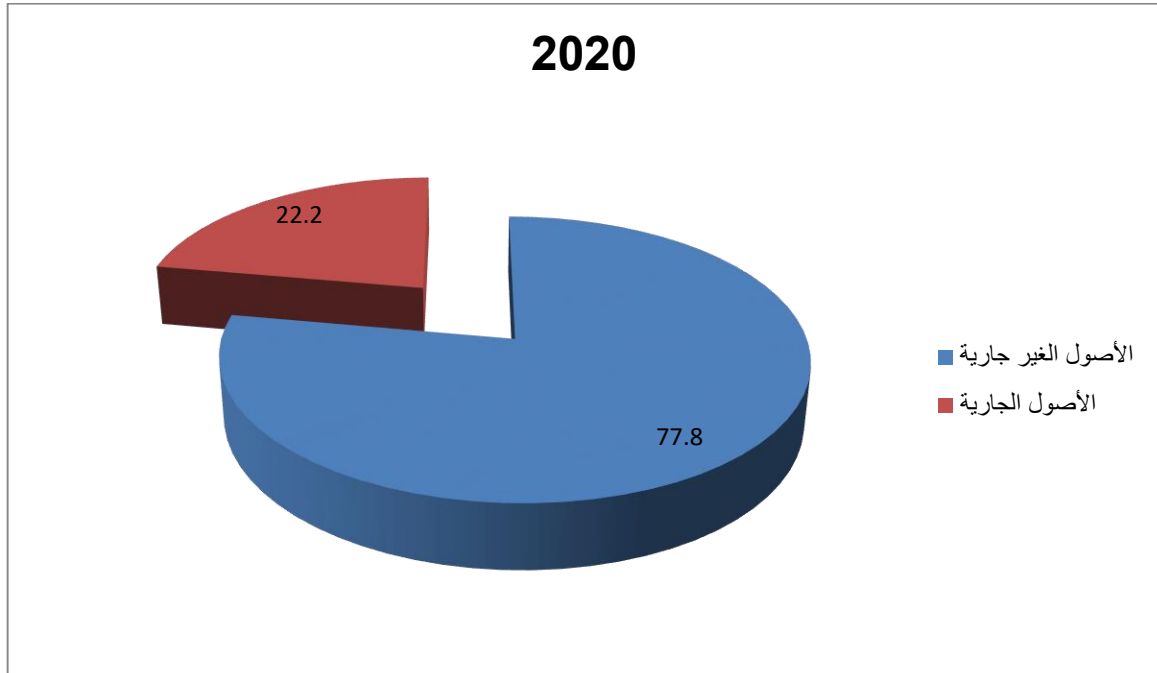
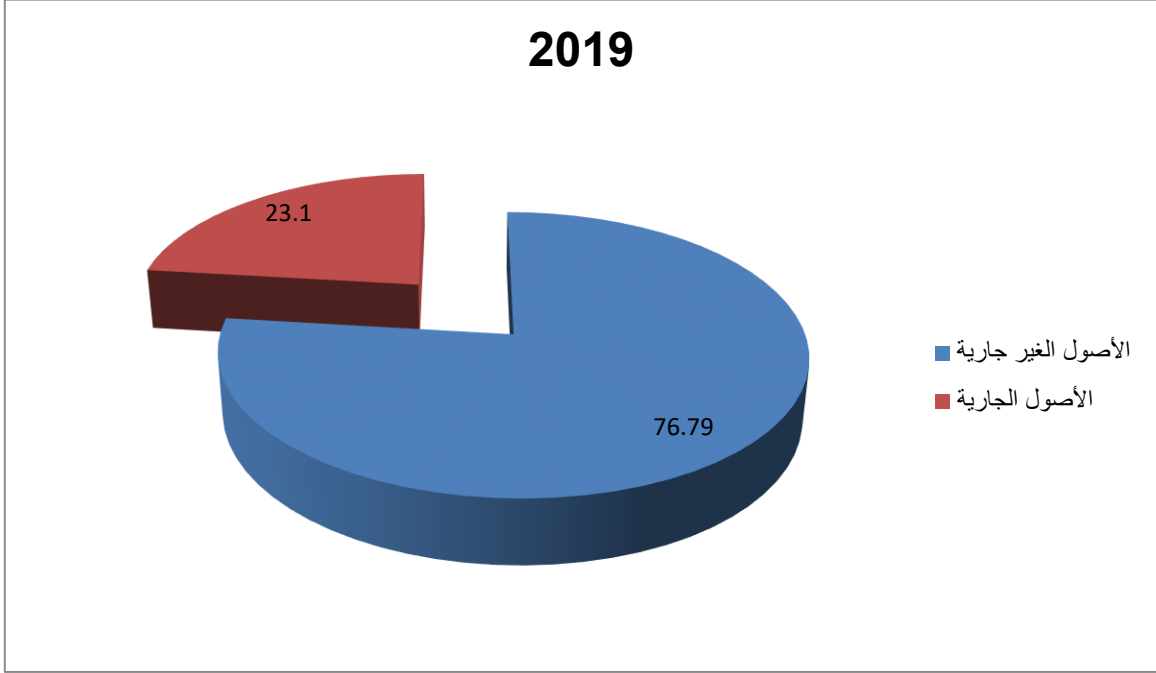
استفادت المؤسسة المينائية لسكيدة، من تخفيض قدره 42,11 بالمئة بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة 3 سنوات بعد توظيف 31 عامل واستفادت أيضا من إعفاء من الرسم على القيمة المضافة بعد شراء خمس أنواع من عتاد من خارج البلد استفادت منه في مرحلة الاستغلال.

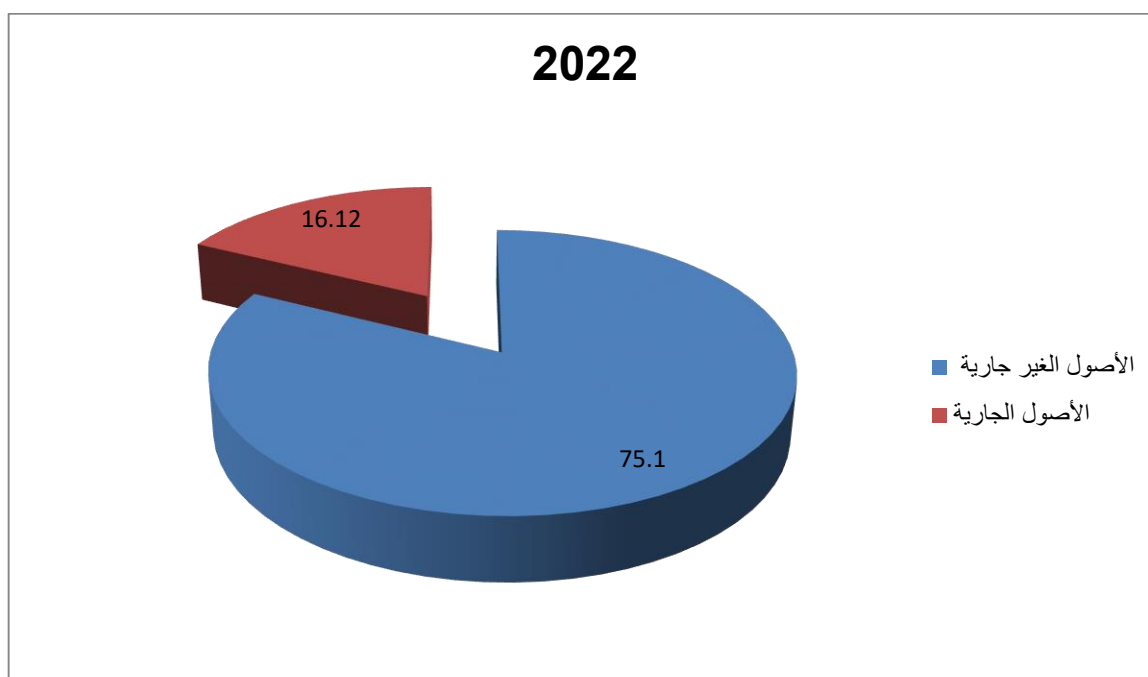
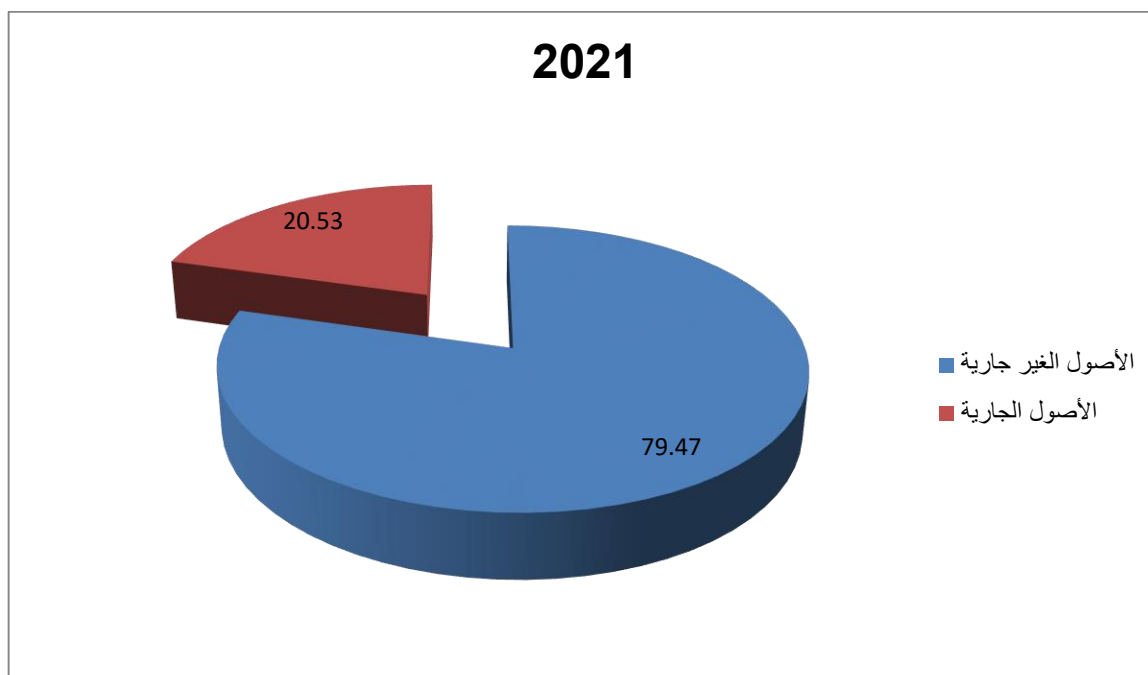
والجدول التالي يوضح الميزانية المختصرة للمؤسسة المينائية التي تبرز المجاميع الكبرى لعناصر الأصول و الخصوم كما يلي :

الجدول رقم (9) يوضح الميزانيات المختصرة للفترة (2018-2021) بالمؤسسة المينائية لسكيدة

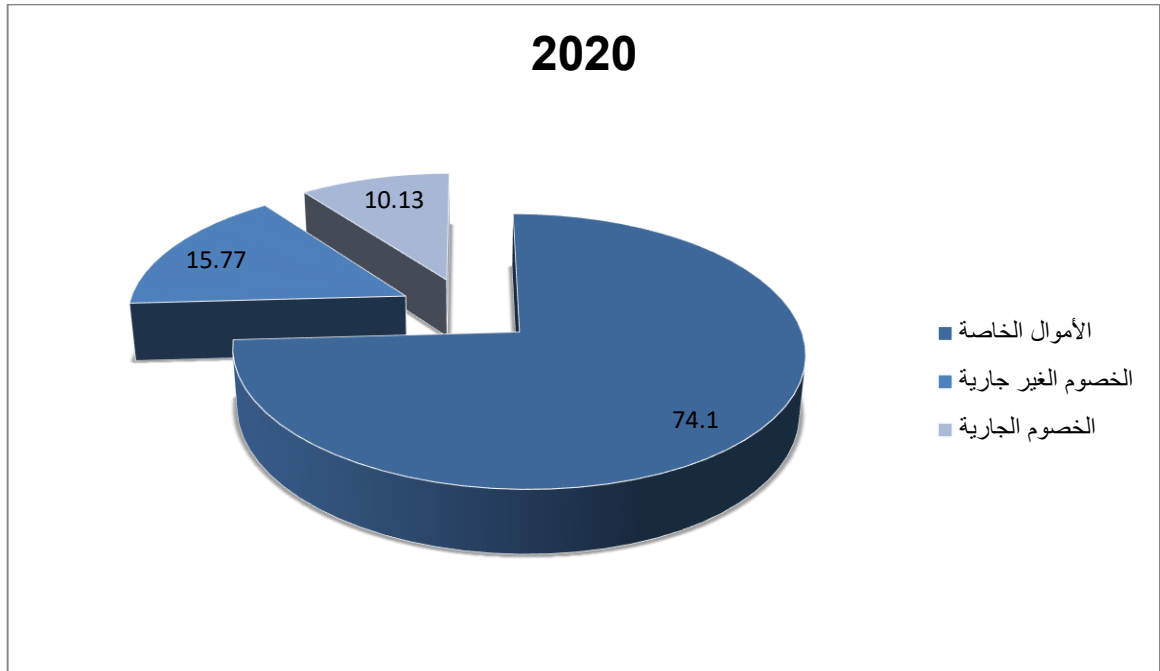
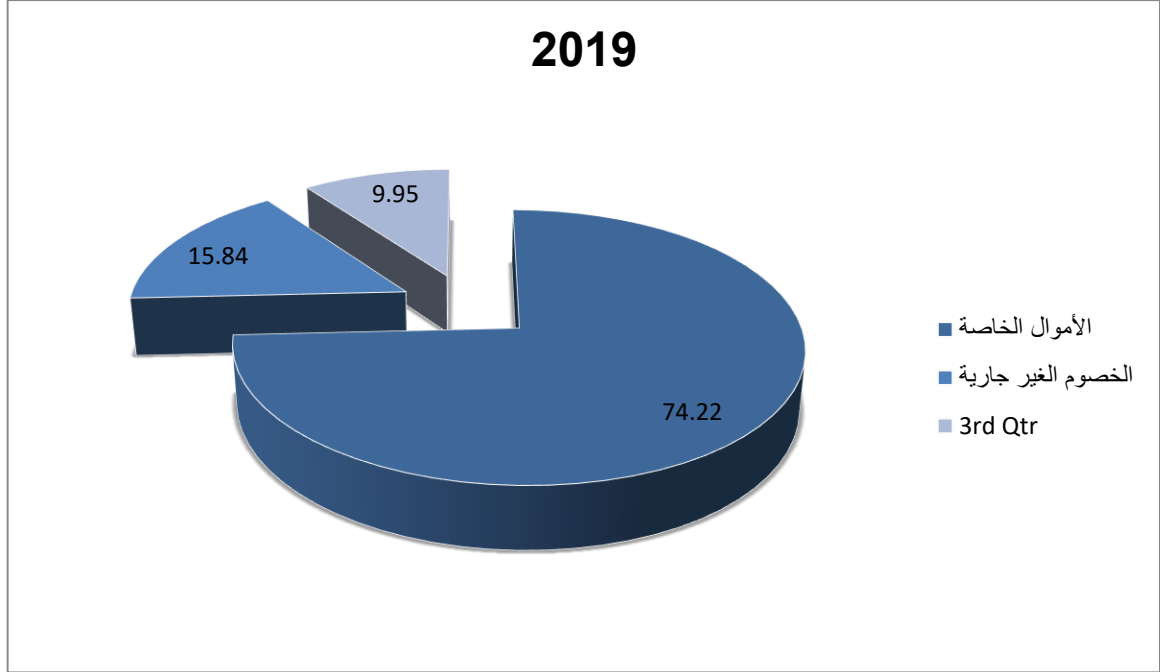
البيان		السنوات						
		2018	2019					
الأصول	أصول غير جارية	1932329332	2040528863					
	أصول جارية	7169048359	6167713121					
	مجموع الأصول	264923416	265730017					
الخصوم	الأموال الدائمة	أموال خاصة	1942121	1972149				
		خصوم غير جارية	41048563	42008810				
	خصوم جارية	29662709	26426952					
	مجموع الخصوم	26492341	26573001					
	73	652	759	629				
	2020	2181914479	6226815837	280459606	2078147	44241704	28403151	28045960
	2021	2265115005	5851407274	285025573	2151745	45950803	23900216	28502557
	1		5313	23	80	325		

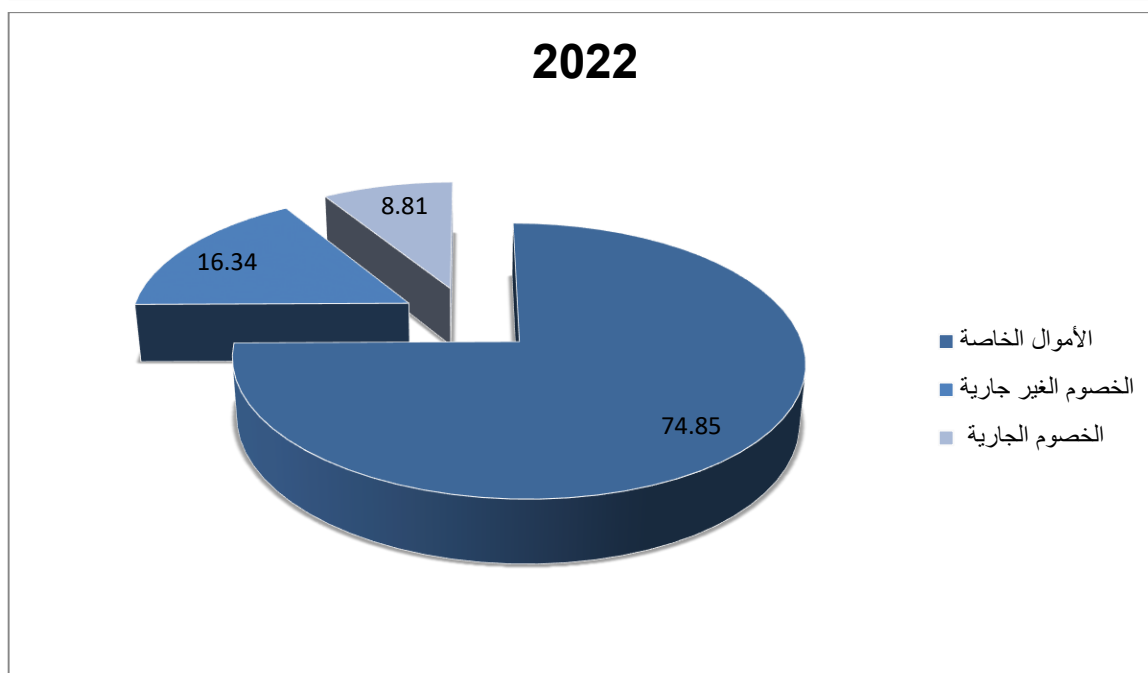
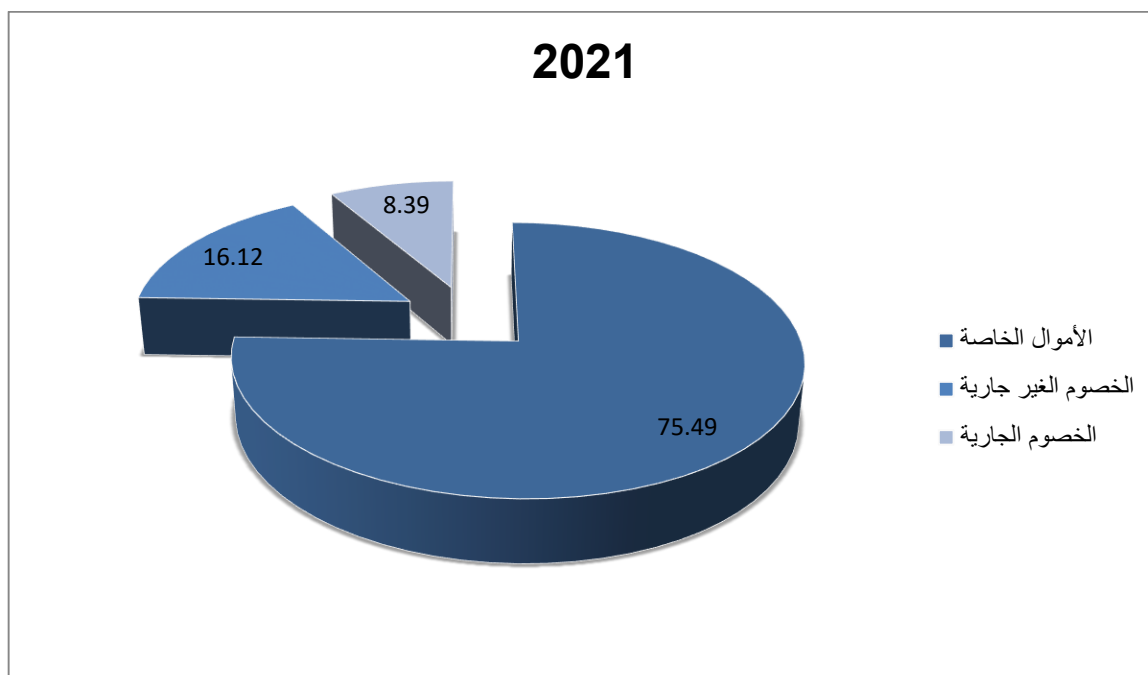
شكل رقم (7): التمثيل البياني للميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة ،جانب الأصول ، خلال الفترة (2022-2019) :





شكل رقم(8) : التمثيل البياني للميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة ،جانب الخصوم ، خلال الفترة : (2022-2019)





المصدر : من إعداد الطلبة

المطلب الثاني : التأثير الضريبي على أهم العناصر المحفزة على الإستثمار في المؤسسة

1- التأثير الضريبي على عناصر التوازن المالي :

إن عملية تحديد و دراسة أثر التحفيزات الجبائية في مرحلة الإستغلال يركز على التأثيرات المتعلقة بالتوازن المالي و المتمثلة في : رأس المال العامل FR ، إحتياجات رأس المال العامل BFR ، الخزينة TR .

1-1- رأس المال العامل FR :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

و الجدول التالي يوضح رأس المال العامل للمؤسسة المينائية سكيكدة :

الجدول رقم (10) يوضح رأس المال العامل للمؤسسة المينائية سكيكدة :

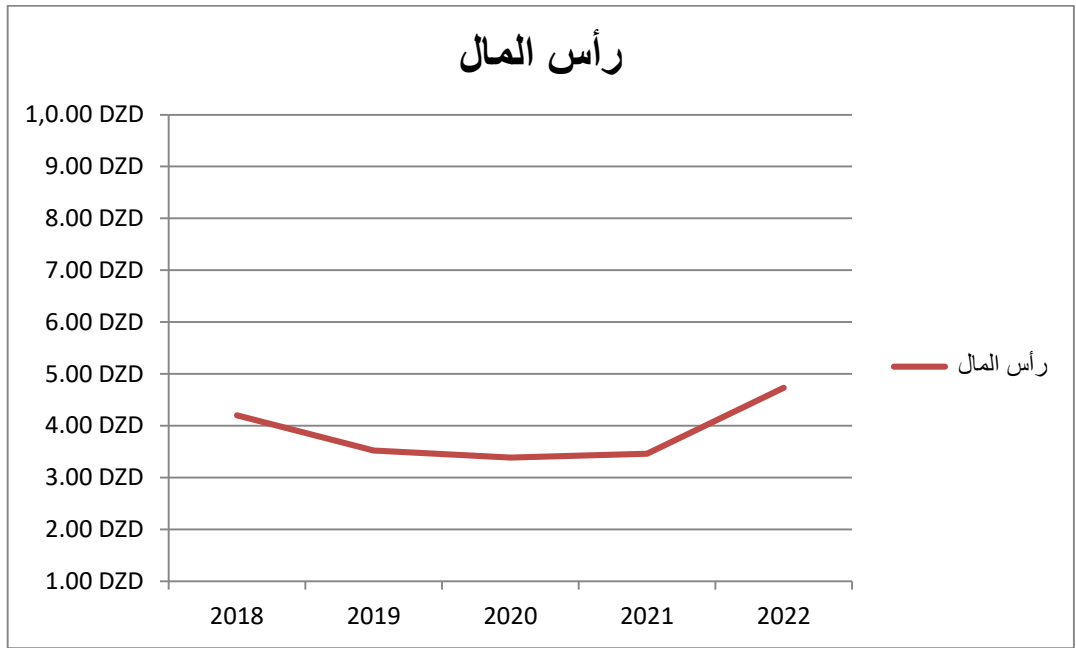
البيان	2018	2019	2020	2021	2022
رأس المال العامل	4202777439	3525017883	3386500666	3461385595	4731127442

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانيات الخاصة بالمؤسسة

شكل رقم (9) : يوضح منحنى تغير رأس المال

الوحدة : دينار جزائري

$(x) 10^4$



مثال عن طريقة حساب رأس المال العامل سنة 2019 :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

رأس المال العامل = 20405288638 - 23930306521 = 3525017883 دج .

نلاحظ من الجدول رقم (10) أن رأس المال العامل موجب من سنة 2018 إلى 2022 يعني أن هناك هامش أمان ناتج عن تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة مع تحقيق فائض يستخدم في تمويل الأصول الجارية .

2-1- إحتياجات رأس المال العامل BFR :

$$\text{إحتياجات رأس المال العامل} = (\text{أصول متداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{القروض المصرفية})$$

و الجدول التالي يوضح إحتياجات رأس المال العامل للمؤسسة المينائية سكيكدة :

الجدول رقم (11) يوضح إحتياجات رأس المال العامل للمؤسسة المينائية سكيكدة :

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
إحتياجات رأس المال العامل	-901158650	-383919955	-115380882	-311708723	-57555969

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانيات الخاصة بالمؤسسة

مثال عن طريقة حساب إحتياجات رأس المال العامل لسنة 2019 :

$$\text{إحتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{القروض المصرفية})$$

إحتياجات رأس المال العامل = (3908937838 - 6167713121) - (2642695238)

إحتياجات رأس المال العامل = 2642695238 - 2258775283 = 383919955 - دج .

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن إحتياجات رأس المال العامل سالب منذ سنة 2018 إلى غاية 2022 و هذا يعني أن إحتياجات الدورة أقل من موارد الدورة أي أن الموارد تغطي الإحتياجات و يبقى فائض و المؤسسة لديها سيولة .

و بالتالي نستنتج أن إحتياجات الدورة أقل من موارد الدورة و هذا بسبب ارتفاع قيمة الديون قصيرة الأجل .

3-1- الخزينة TR :

الخزينة = رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العامل

و الجدول التالي يوضح خزينة المؤسسة المينائية سكيكدة :

الجدول رقم (12) يوضح خزينة المؤسسة المينائية سكيكدة :

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
الخزينة	5103936089	3908937838	4540331548	3773094318	4788683412

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانيات الخاصة بالمؤسسة

مثال عن كيفية حساب الخزينة لسنة 2019 :

الخزينة = رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العامل

الخزينة = 3525017883 - (383919955 -)

الخزينة = 3525017883 + 383919955 = 3908937838 دج

ملاحظة : تم تدوير الأرقام إلى الوحدة .

الفصل الثاني : دراسة حالة للمؤسسة الاقتصادية

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن الخزينة من سنة 2018 إلى 2022 موجبة ، مما يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة و يبقى فائض يعبر عن رصيد الخزينة مما يعني أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي . و هذا راجع إلى استفادة المؤسسة من وفورات ضريبية معتبرة حققتها عن طريق الإستفادة من الإمتيازات التي يمنحها المشرع لها ، و منه نستنتج أن التحفيزات الجبائية تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي

السنوات البيان	2018	2019	2020	2021	2022
رأس المال العامل	4202777439	3525017883	3386500666	3461385595	4731127442
إحتياجات رأس المال العامل	-901158650	-383919955	-1153830882	-311708723	-57555969
رصيد الخزينة	5103936089	3908937838	4540331548	3773094318	4788683412

جدول رقم (13) : يوضح كيفية حساب رصيد الخزينة خلال الفترة 2018-2022 للمؤسسة المينائية سكيكدة

2- التأثير الضريبي على النسب :

تتقسم نسب المالية إلى نسب السيولة و نسب التمويل و نسب الرفع المالي و نسب المديونية .

1-2- التأثير الضريبي على نسب السيولة :

نسب السيولة هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق بمعنى فإن هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالإعتماد على ما هو تحت تصرفها .

2-1-1- نسبة السيولة العامة : تبين لنا مدى قدرة الأصول المتداولة على تسديد قيمة الخصوم المتداولة ، و تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة العامة = أصول متداولة / خصوم متداولة

و يفضل أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 .

2-1-2- نسبة السيولة السريعة : توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل دون المساس بمخزونها ، و يتم حسابها وفق العلاقة التالية :

نسبة السيولة السريعة = (أصول متداولة - مخزون) / خصوم متداولة

يفضل أن تكون نسبة السيولة السريعة 1 أو أكثر .

2-1-3- نسبة السيولة الجاهزة : توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل ، و تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة الجاهزة = النقدية / إجمالي الخصوم المتداولة

يفضل أن تكون نسبة السيولة الجاهزة أكبر من 0.2 .

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة السيولة العامة	2.41	2.33	2.19	2.44	2.82
نسبة السيولة السريعة	2.23	2.11	1.98	2.17	2.54
نسبة السيولة الجاهزة	0.88	0.99	1.24	0.83	1.07

جدول رقم (14) يوضح كيفية حساب نسبة السيولة للفترة 2018-2022 للمؤسسة المينائية سكيكدة

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانيات الخاصة بالمؤسسة

مثال عن كيفية حساب نسب السيولة لسنة 2022 :

• نسبة السيولة العامة = أصول متداولة / خصوم متداولة

$$نسبة السيولة العامة = 7323203705 / 2592076263 = 2.82$$

• نسبة السيولة السريعة = (أصول متداولة - مخزون) / خصوم متداولة

$$نسبة السيولة السريعة = (713671654 - 7323203705) / 2592076263 = 2.54$$

• نسبة السيولة الجاهزة = النقدية / إجمالي الخصوم المتداولة

$$نسبة السيولة الجاهزة = 2788683411 / 2592076263 = 1.07$$

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أنه خلال الفترة (2018 - 2022)

- نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد ، و هذا يوضح قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالإعتماد على أصولها المتداولة .

- نسبة السيولة السريعة أكبر من الواحد إذن المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بأصولها الجارية دون المساس بالمخزون .
- تقيس نسبة السيولة الجاهزة القدرة على تسديد الديون دون اللجوء إلى بيع المخزون السلعي حيث نلاحظ أنه خلال هذه السنوات كانت كلها مرتفعة عن النسبة القانونية لها المقدرة ب 0.2 إذن نقول أن المؤسسة لديها القدرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل و هذا راجع لقدرة الزبائن على تسديد الديون .

2-2- التآثير الضريبي على نسب التمويل :

تعتبر هذه النسبة مؤشر يقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة و الأجنبية في تمويلها العام ، و تنقسم هذه النسب إلى :

- 2-2-1- نسبة التمويل الدائم : تدرس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة ، و تحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

- 2-2-2- نسبة التمويل الذاتي (الخاص) : تبين هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة ، و تحسب بالعلاقة التالية :

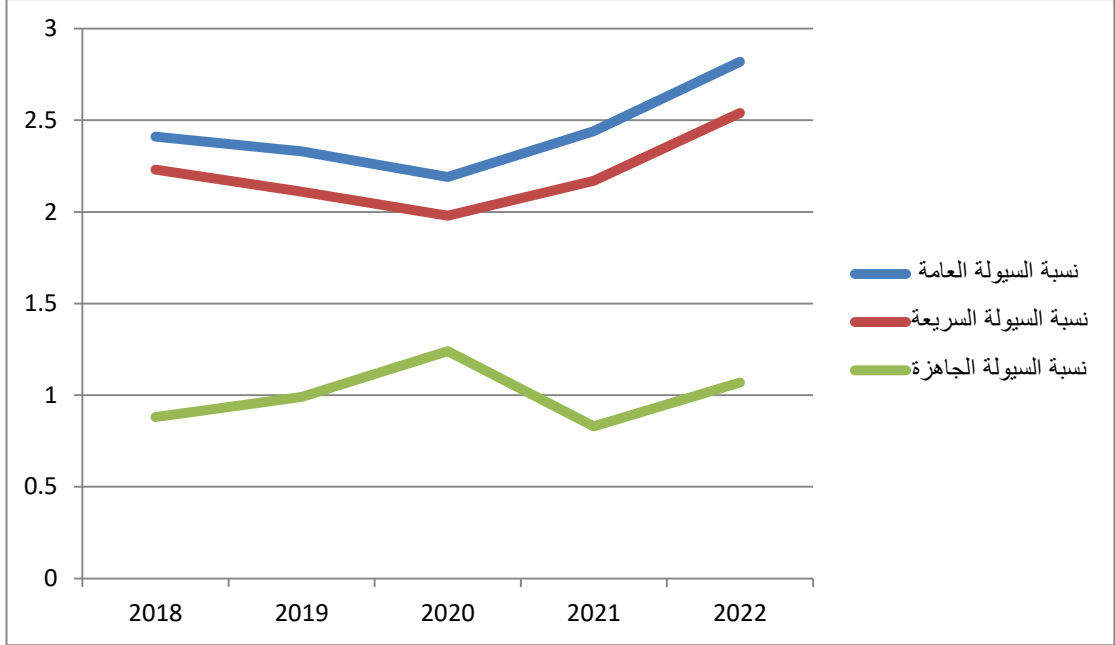
$$\text{نسبة التمويل الذاتي (الخاص)} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

- 2-2-3- نسبة قابلية التسديد : توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير ، و تحسب كما يلي :

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- 2-2-4- نسبة الإستقلالية المالية : تبين لنا هذه النسبة مدى إستقلالية المؤسسة و اعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون .

نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون



شكل رقم (10) يوضح التغيرات في نسب السيولة

الجدول رقم (15) يوضح حساب نسب التمويل للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2018-2022

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة التمويل الدائم	0.12	1.17	1.16	1.15	1.21
نسبة التمويل الذاتي	0.10	0.96	0.95	0.94	0.99
نسبة قابلية التسديد	0.26	0.25	0.25	0.24	0.25
نسبة الإستقلالية المالية	2.74	2.87	2.86	3.08	2.97

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانيات الخاصة بالمؤسسة

- نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد إلا في سنة 2018 أي أن الأموال الدائمة لم تغطي الأصول الثابتة ، بينما في باقي السنوات فإن النسبة جيدة .
- نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي (الخاص) أقل من الواحد خلال فترة الدراسة و هي نسبة جيدة ، و هذا يعني أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة .
- نلاحظ أن النسبة أقل من 0.5 خلال فترة الدراسة ، و هذا يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها الطويلة وقصيرة الأجل .
- نلاحظ أن نسبة الإستقلالية المالية جيدة خلال فترة الدراسة ، و هذا يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا و و ذلك لأن النسبة تفوق الواحد فالمؤسسة تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد التزاماتها .

2-3- التأثير الضريبي على نسب الرفع المالي :

تستعمل هذه النسبة لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة ، وتبين العلاقة بين رأس المال العامل الخاص و الديون من جهة أخرى ، و تمكن هذه النسبة من معرفة درجة الخطر المالي و مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير ، و تنقسم إلى :

2-3-1- نسبة الديون : تبين لنا هذه النسبة مصادر التمويل الخارجية إلى إجمالي الأصول ، وتعد كمؤشر مهم لأنها تحدد هامش الأمان للمقرضين ، فهي تبين نسبة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها ، و تحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة الديون} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

2-3-2- نسبة القروض إلى حقوق الملكية : و تقيس هذه النسبة مدى الإعتماد على الديون مقارنة بحقوق الملكية و تعبر عن مدى استقلالية المؤسسة ماليا ، مما يجعلها في أمان من الضغوطات التي تتعرض لها من طرف الدائنين و هذا ما منحها حرية أكثر في اتخاذ القرارات ، و تحسب كما يلي :

$$\text{نسبة القروض إلى حقوق الملكية} = \text{إجمالي القروض} / \text{حقوق الملكية}$$

2-3-3- نسبة مضاعف حقوق الملكية : يوضح مضاعف حقوق الملكية مقدار أصول الشركة الممولة من الديون مقارنة بحقوق الملكية ، و يحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة مضاعف حقوق الملكية} = \text{إجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية}$$

جدول رقم (16) : يوضح حساب نسب الرفع المالي للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2018-2022

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة الديون	0.26	0.25	0.25	0.24	0.25
نسبة القروض إلى حقوق الملكية	0.36	0.34	0.34	0.32	0.33
نسبة مضاعف حقوق الملكية	1.36	1.34	1.34	1.32	1.33

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على جداول حسابات النتائج الخاصة بالمؤسسة

- من خلال الجدول نلاحظ إنخفاض نسبة سنة 2019 مقارنة مع سنة 2018 من 0.26 إلى 0.25 ، ثم انخفضت سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 من 0.25 إلى 0.24 ، ثم ارتفعت في سنة 2022 مقارنة مع سنة 2021 من 0.24 إلى 0.25 ، و هذا يعني أن المؤسسة لا تعتمد بنسبة كبيرة على الديون لتمويل أصولها .
- نلاحظ أن المؤسسة حققت نسب متقاربة خلال سنوات الدراسة ، و هذا يعود لزيادة الديون و القروض المالية .
- نلاحظ أن المؤسسة اعتمدت على القروض من طرف من طرف الغير حيث كانت في سنة 2018 النسبة 1.36 ، ثم انخفضت سنة 2019 إلى نسبة 1.34 ، ثم بقيت النسبة ثابتة سنة 2020 ، ثم عادت النسبة إلى الإنخفاض سنة 2021 لتصل إلى 1.32 ، ثم ارتفعت سنة 2022 إلى نسبة 1.33 ، ، هذا يدل على أن الجزء الأكبر من أصولها هو عبارة عن ديون .

2-4- التآثير الضريبي على نسب المردودية :

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح بصفة مستمرة في إطار نشاطها و تنقسم إلى 3 أنواع هي :

- 2-4-1- نسبة المردودية المالية : هي قدرة المؤسسة على خلق النتائج لمساهميها و تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة ، و يتم حسابها كما يلي :

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

- 2-4-2- نسبة المردودية الإقتصادية : هي عبارة عن مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة ، و يتم حسابها وفق العلاقة التالية :

نسبة المردودية الإقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

- 2-4-3- نسبة المردودية التجارية : و هي المردودية التي حققتها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها ، و تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة

الجدول رقم (17) : يوضح حساب نسب المردودية للفترة 2019-2022 للمؤسسة المينائية سكيكدة

البيان	2019	2020	2021	2022
المردودية المالية	0.083	0.10	0.12	0.12
المردودية الإقتصادية	0.06	0.08	0.09	0.09
المردودية التجارية	0.18	0.24	0.27	0.27

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على جداول حسابات النتائج الخاصة بالمؤسسة

- من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية موجبة طوال فترة الدراسة ، حيث أن سنة 2019 بلغت 0.083 للوحدة أي أن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة يولد 0.083 دينار من النتيجة ، ثم ارتفعت هذه النسبة سنة 2020 إلى 0.10 ، ثم ارتفعت مرة أخرى في سنة 2021 إلى 0.12 ، ثم تثبتت هذه النسبة عند 0.12 في سنة 2022 ، و هذا يدل على أن المؤسسة لديها كفاءة في استغلال الأموال الخاصة .
- نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية موجبة خلال فترة الدراسة ، حيث بلغت سنة 2019 نسبة 0.06 للوحدة ، أي أن كل دينار مستمر يولد 0.06 دينار من النتيجة ، ثم ارتفعت سنة 2020 لتصل إلى 0.08 ، لتستمر في الإرتفاع سنة 2021 لتبلغ 0.09 للوحدة ، ثم توقفت عن الإرتفاع سنة 2022 لتثبت عند 0.09 ، و هذا الإرتفاع راجع إلى الزيادة الكبيرة في أصول المؤسسة مقارنة بالنتيجة التي حققتها .
- نلاحظ أن المؤسسة في سنة 2019 حققت 0.18 ، أي أن كل دينار من المبيعات يولد 0.18 من الأرباح ، كما نلاحظ أن المردودية التجارية أكبر من الصفر ، و باتالي يمكننا القول أن المؤسسة حققت مردودية تجارية قوية ، وفي سنتي 2020 و 2021 إرتفعت لتصل إلى 0.24 و 0.27 على التوالي ، لتثبت سنة 2022 عند 0.27 ، و هذا الإرتفاع راجع إلى الزيادة في نتيجة الدورة .

المطلب الثالث : تفسير نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة

من خلال تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي لكل من الميزانية و مؤشراتها التوازنية نجد ما يلي :

- 1- **بالنسبة لنسب السيولة** : يعتبر أداء المؤسسة في جانب السيولة جيد نوعا ما ، حيث كانت النسبة في سنة 2018 تقدر ب 2.41 ، و في سنتي 2019 و 2020 انخفضت إلى 2.33 و 2.19 على التوالي ، لتعود إلى الإرتفاع سنة 2021 لتبلغ 2.44 ، ثم ارتفعت مرة أخرى في سنة 2022 حيث بلغت النسبة 2.82 ، أما بالنسبة للسيولة السريعة و الجاهزة فنجد أنها تتخضع تارة ثم تعود للزيادة تارة أخرى ، ومنه نستنتج أن أداء المؤسسة متوسط من حيث السيولة السريعة و الجاهزة .
- 2- **بالنسبة لنسب التمويل** : يعتبر أداء المؤسسة في جانب التمويل الدائم جيد نوعا ما ، حيث بلغت في سنة 2018 نسبة 0.12 و قد كانت أقل من 1 ، ثم ارتفعت سنة 2019 إلى 1.17 ، ثم انخفضت خلال سنتي 2020 و 2021 لتبلغ 1.16 و 1.15 على التوالي ، لتعود للإرتفاع سنة 2022 لتصل لنسبة 1.21 ، أما في جانب التمويل الذاتي فقد كانت النسبة في سنة 2018 تقدر ب 0.10 ثم ارتفعت في سنة 2019 لتصل إلى 0.96 ، ثم انخفضت مرتين على التوالي سنتي 2020 و 2021 إلى نسب 0.95 و 0.94 على التوالي ، ثم عادت للإرتفاع سنة 2022 لتبلغ نسبة 0.99 ، كما لاحظنا أن نسبة قابلية التسديد كانت متقاربة ، حيث بلغت في سنة 2018 نسبة 0.26 ، ثم انخفضت في سنة 2019 إلى 0.25 ، أما في سنة 2020 فبقيت النسبة ثابتة عند 0.25 ، لتتخفض بعد ذلك سنة 2021 إلى 0.24 ، ثم تعود للإرتفاع مرة أخرى في سنة 2022 إلى نسبة 0.25 ، و في ما يخص نسبة الإستقلالية المالية فقد بلغت سنة 2018 نسبة 2.74 ، ثم ارتفعت سنة 2019 إلى نسبة 2.87 ، ثم انخفضت في سنة 2020 إلى 2.86 ، لتعود للإرتفاع مرة أخرى في سنة 2021 لتصل إلى 3.08 ، و في سنة 2022 عادت للإخفاض مرة أخرى إلى نسبة 2.97 ، و هذا يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا .
- 3- **بالنسبة لنسب الرفع المالي** : يدل أداء المؤسسة في جانب نسبة الديون خلال فترة الدراسة أنها كانت مرتفعة في سنة 2018 بنسبة تقدر ب 0.26 ، ثم انخفضت سنة 2019 إلى نسبة 0.25 ، لتبقى النسبة ثابتة في سنة 2020 عند 0.25 ، ثم انخفضت مرة أخرى سنة 2021 إلى نسبة

0.24 ، لتعود للإرتفاع في سنة 2022 لتبلغ نسبة 0.25 ، و بالنظر إلى نسبة القروض إلى حقوق الملكية فقد كانت النسبة تقدر ب 0.36 في سنة 2018 ، ثم انخفضت النسبة في 2019 إلى 0.34 ، لتثبت عند 0.34 في سنة 2020 ، ثم انخفضت في سنة 2021 إلى نسبة 0.32 ، ثم عادة للإرتفاع سنة 2022 إلى نسبة 0.33 ، أما بالنسبة لمضاعف حقوق الملكية فقد كانت النسبة خلال سنة 2018 تقدر ب 1.36 ، ثم انخفضت إلى 1.34 في 2019 ، و قد كانت نفس النسبة خلال 2020 أي 1.34 ، لتتخف إلى 1.32 سنة 2021 ، ثم ارتفعت سنة 2022 إلى نسبة 1.33 ، و هذا ما يفسر لنا أن الجزء الأكبر من خصوم المؤسسة هو عبارة عن ديون .

4- بالنسبة لنسب المردودية : يعتبر أداء المؤسسة قويا خلال فترة الدراسة لكل من المردودية المالية و الإقتصادية و التجارية ، و هذا يدل على كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال و التكاليف الكلية للمؤسسة خلال فترة الدراسة

خلاصة الفصل الثاني :

بعد معرفة الإمتيازات الضريبية الممنوحة للمؤسسة ، و بعد توضيح النسب و المعطيات المتعلقة بمدى التأثير الضريبي على عناصر التوازن المالي و المتمثلة في رأس المال عامل و احتياجات رأس المال العامل و الخزينة ، و التأثير الضريبي على نسب السيولة و نسب التمويل و نسب المردودية و نسب الرفع المالي ، فالبنسبة لعناصر التوازن المالي فإن المؤسسة حققت التوازن المالي كما أنها تتمتع بالسيولة ، و هذا راجع إلى استفادة المؤسسة من وفورات ضريبية معتبرة حققتها عن طريق الإستفادة من الإمتيازات الضريبية الممنوحة من طرف المشرع ، أما بالنسبة لنسب السيولة فقد كانت النسب متفاوتة حيث أن نسبة السيولة العامة جيدة نوعا ، أما بالنسبة لنسب السيولة السريعة و الجاهزة فقد كان أداء المؤسسة خلالهما متوسطا ، وبالنسبة لنسب التمويل فإن المؤسسة مستقلة ماليا ، أما بالنسبة لنسب الرفع المالي فقد كان الجزء الأكبر من أصول المؤسسة هو عبارة عن ديون ، كما يعتبر أداء المؤسسة قويا بالنسبة لنسب المردودية ، وهذا يدل على كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال و التكاليف الكلية للمؤسسة خلال فترة الدراسة .

و منه نستخلص أن التحفيزات الضريبية مكنت المؤسسة من الإحتفاظ بهامش السيولة و الذي يمكنها من مواجهة المخاطر المستقبلية ، لأن الضريبة تشكل عبئا على المؤسسة .

خاتمة

الخاتمة :

من خلال دراستنا لموضوع السياسة الضريبية و أثرها على استراتيجية الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية ، توصلنا إلى تبيان ماهية السياسة الضريبية و هي عبارة عن أداة من أدوات السياسة المالية بصفة خاصة و السياسة الاقتصادية بصفة عامة و التي تستخدمها الدولة للحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة ، كما تستخدمها لتوجيه الأهداف الاقتصادية و الإجتماعية و السياسية بما يتلاءم مع النتائج المرجوة .

كما توصلنا أيضا إلى أن الإستثمار هو عبارة عن عملية تضحية بمنفعة حالية مضمونة مقابل إمكانية تحقيق منفعة أكبر في المستقبل ، إذ أنها عملية متعلقة بالمخاطرة من أجل الحصول على عائد أكبر في المستقبل .

و من خلال تطرقنا لهذا الموضوع كذلك تمكنا من معرفة العلاقة التي تربط السياسة الضريبية بالإستثمار حيث أن الدولة الجزائرية سنت عدة قوانين تضمنت تحفيظات و إعفاءات ضريبية لتمكين المستثمرين من تحقيق عوائد أكبر و تطوير المؤسسات الاقتصادية و بالتالي المساهمة في نمو الإقتصاد الوطني و ارتفاع الدخل ، و تشجيع الإستثمارات المحلية و الأجنبية كذلك ، كما تؤثر السياسة الضريبية على عدة عناصر في المؤسسة من بينها : الخزينة ، و المردودية الاقتصادية و المالية و التجارية ، و مصادر التمويل الداخلية و الخارجية .

من خلال دراسة الحالة التي تطرقنا فيها لدراسة أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الإستثمار في المؤسسة المينائية بسكيكدة تبين لنا أن التخفيضات و الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمؤسسة ساعدتها في زيادة تمويلها الذاتي و الذي بدوره منحها القدرة على تمويل مختلف استثماراتها

النتائج المتوصل إليها :

النتائج المتعلقة بالجانب النظري :

- تؤثر السياسة الضريبية على تشجيع الإستثمارات و تطويرها .

- تعتبر التحفيزات الضريبية من بين أهم الوسائل و الطرق التي تستعملها الدولة لتشجيع الإستثمارات داخل البلاد .
- يعتبر الإستثمار عامل رئيسي في التنمية الإقتصادية .
- كلما ارتفع معدل الضريبة إنخفض حجم الإستثمار ، و كلما انخفض معدل الضريبة زادت فرص الإستثمار ، و هذا ما يعرف بالتخفيض الضريبي .
- إستراتيجيات الإستثمار هي عبارة عن خطط يستطيع من خلالها المستثمر تحقيق أهداف الإستثمار .
- قامت الجزائر بعدة إصلاحات ضريبية من أجل تشجيع المستثمرين و من بينها التحفيزات الضريبية التي منحها .

النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي :

- المؤسسة مستقلة ماليا من خلال تحقيق نسبة جيدة للإستقلالية المالية خلال فترة الدراسة ، و بالتالي نستنتج أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها .
- أدى تأثير التحفيزات الضريبية على مخصصات الإهلاكات و المؤونات و النتيجة الصافية إلى زيادة التمويل الذاتي للمؤسسة مما يؤثر إيجابا على زيادة استثماراتها .
- حققت المؤسسة وفورات ضريبية كبيرة عن طريق الإمتيازات الضريبية و الإعفاءات التي استفادت منها ، مما يرفع من التمويل الذاتي للمؤسسة و بالتالي القدرة على تمويل و تطوير استثماراتها و زيادة ربحيتها .
- يعد أداء المؤسسة جيد خلال فترة الدراسة فيما يخص كل من المردودية المالية و الإقتصادية و التجارية ، و هذا يدل على كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال و التكاليف الكلية للمؤسسة ، و بالتالي توفير السيولة المالية الكافية لتمويل استثماراتها .

توصيات الدراسة :

- على المشرع أن يعمل على جعل القوانين الضريبية و قوانين الإستثمار تتسم بالوضوح و الشفافية .
- على المشرع البحث عن صيغ جديدة بالنسبة للإجراءات الضريبية التقنية و التي أثبتت فعاليتها سواء للمؤسسة أو الدولة .

- على المشرع الجزائري محاولة تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات الاقتصادية ، و ذلك بإعفاء جميع القطاعات الاقتصادية من الخضوع لمعدل واحد فيما يخص بعض الضرائب ، و إتماده على المعدلات التمييزية فيما يخص بعض القطاعات الاقتصادية .
- على المؤسسة اختيار الشكل القانوني الذي يحقق أكبر مزايا ضريبية ، و بالتالي زيادة مردودية المؤسسة و تعظيم قيمتها السوقية .
- على المؤسسة دراسة و تحليل جميع المزايا الضريبية الممنوحة و خاصة الإجراءات الضريبية التقنية لما لها من عوائد مهمة تعود عليها بالفائدة مثل أنواع الإهلاك المتاحة .

آفاق الدراسة :

- و في الختام من أهم المواضيع التي يمكن أن تشكل إشكاليات لمواضيع بحث في هذا المجال :
- تأثير المزايا الجبائية على جذب الإستثمارات الأجنبية .
 - تقييم سياسة الإمتيازات الضريبية في الجزائر .
 - أثر الضرائب على توجيه النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

أولا : الكتب :

- 1- سعيد عبد العزيز عثمان ، النظم الضريبية (مدخل تحليل مقارن) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 .
- 2- المرسي السيد حجازي ، النظم الضريبية (بين النظرية و التطبيق) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، دون سنة النشر .
- 3- محمد عباس محرز ، إقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .
- 4- عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .
- 5- محمد باهر عتلم ، المالية العامة ، أدوات فنية و أثارها الإقتصادية ، مكتبة الأدب ، الطبعة الخامسة ، 1998 .
- 6- إبراهيم متولي حسن المغربي ، دور حوافز الإستثمار في تعجيل النمو الإقتصادي ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2011 .
- 7- طارق الحاج ، المالية العامة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008 .
- 8- إبراهيم متولي حسن المغربي ، دور حوافز الإستثمار في تعجيل النمو الإقتصادي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2000 .
- 9- محمد عبد الفتاح الصيرفي ، دراسة الجدوى الإقتصادية و تقييم المشروعات ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر ، 2002 .
- 10- أحمد جمال الجسار ، أثر الإستثمار في النمو الإقتصادي ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، 2020 .
- 11- هيكل عبد العزيز فهمي ، موسوعة المصطلحات الإقتصادية و الإحصائية ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1985 .
- 12- قاسم نايف علوان ، إدارة الإستثمار ، (بين النظرية و التطبيق) ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009 .
- 13- لعشب محفوظ ، سلسلة القانون الإقتصادي ، (قوانين الإصلاحات الإقتصادية للنظام المصرفي) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1997 .
- 14- حميدة بوزيد ، التقنيات الجبائية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 .
- 15- خلاصي رضا ، النظام الجبائي الجزائري الحديث ، الطبعة الثانية ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، 2006 .
- 16- عبد الغفار حنفي ، الإدارة المالية ، (مدخل اتخاذ القرارات) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، سنة 2000 .
- 17- نواصر محمد فتحي ، مبادئ المحاسبة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994 .
- 18- محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991 .

- 19- منير إبراهيم الهندي ، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر) ، الإسكندرية ، الطبعة الثالثة ، 1997 .
- 20- الحناوي محمد الصالح ، أساسيات الإستثمار في الأوراق المالية ، الدار الجامعية ، الطبعة الثانية ، مصر ، 1997 .
- 21- مبارك لسوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 .

ثانيا : المذكرات :

- 1- عبد المجيد قدي ، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية ، أطروحة الدكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الإقتصادية ، 1995 .
- 2- حجار مبروك ، أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الإستثمار في المؤسسة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، فرع إستراتيجية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2006/2005 .
- 3- بللعا أسماء ، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الإقتصادي في الجزائر ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث في شعبة العلوم الإقتصادية ، تخصص نفود مالية ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، 2018/2017 .
- 4- العباس بهناس ، فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع نفود مالية و بنوك ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2005 .

ثالثا : المجلات :

- 1- منصور زين ، واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 2 ، جامعة الشلف ، 2003 .
- 2- قادري عبد القادر ، " إستخدام الحوافز الجبائية كوسيلة لاستقطاب و تنشيط الإستثمار في الدول النامية : دراسة حالة المناطق الحرة " ، مجلة دراسات جبائية ، العدد 16 ، مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري ، الجزائر ، 2020 .
- 3- محمد يوسف ، مضمون أحكام القانون رقم 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 و مدى قدرته على تشجيع الإستثمارات الوطنية و الأجنبية ، مجلة إدارة ، العدد 23 ، 2001 .
- 4- نبيل ونوغي ، عبد الرؤوف زيوش ، تأثير الضريبة على تحفيز الإستثمار في التشريع الجزائري ، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية ، المجلد 13 ، العدد 01 ، 2021 .

رابعا : الملتقيات :

- 1- عبد المجيد قدي : السياسة الجبائية و تأهيل المؤسسة ، في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية ، جامعة سطيف ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، أكتوبر 2001 .

خامسا : القوانين و التشريعات :

- 1- APSI : وكالة ترقية و دعم الإستثمار ، أنشئت كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الإستثمار الصادر في 1993 .
- 2- المادة 17 من المرسوم التشريعي ، رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمار .
- 3- المادتين 18 و 19 من المرسوم التشريعي ، رقم 93 / 12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 64 .
- 4- المادة 21 من المرسوم التشريعي ، رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 .
- 5- المادة 22 من المرسوم التشريعي ، رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 .
- 6- المادة 9 من الأمر رقم 03 / 01 ، المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 47 .
- 7- المادتين 10 و 11 ، من الأمر رقم 03 / 01 المؤرخ في 20 أوت 2001 .
- 8- المادة 12 ، من الأمر رقم 03 / 01 المؤرخ في 20 أوت 2001 .
- 9- المادة 36 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، 2020 .
- 10- المادة 13 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، 2020 .
- 11- المادة 68 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، 2020 .
- 12- المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، 2017 .

المراجع باللغة الفرنسية :

- 1- P.M GAUDEMMENT ET G.MOLINIER , finance public – fiscalite , DALLOZ , paris , 1992 .
- 2- Miloudi boubaker : Investissement et strategie du developpement , O.P.U.1987 .
- 3- Jack Bertrandod , Christine Collette , Gestion Fiscale et finances de l'entreprise , Edition P.U.F , 1989 .
- 4- François Charreton et autre ، financement des enterprise ، 8eme ed Paris : dunod ، 1991 .

